

University of Dundee

Hwaidi, Mohd

Publication date:
2021

Document Version
Publisher's PDF, also known as Version of record

[Link to publication in Discovery Research Portal](#)

Citation for published version (APA):
Hwaidi, M. (2021). . (1 ed.)

General rights

Copyright and moral rights for the publications made accessible in Discovery Research Portal are retained by the authors and/or other copyright owners and it is a condition of accessing publications that users recognise and abide by the legal requirements associated with these rights.

- Users may download and print one copy of any publication from Discovery Research Portal for the purpose of private study or research.
- You may not further distribute the material or use it for any profit-making activity or commercial gain.
- You may freely distribute the URL identifying the publication in the public portal.

Take down policy

If you believe that this document breaches copyright please contact us providing details, and we will remove access to the work immediately and investigate your claim.

الهويدي في قانون وأعراف الإعتمادات المستندية

تحليل فقهي ودراسة مقارنة للقانون والقضاء والفقه في
الاعتمادات المستندية وفي تحليل نشرة الأعراف والعادات الموحدة
(النشرة 600) والمعيار الدولي وآراء غرفة التجارة الدولية
قرارات محكمة التمييز الأردنية وقرارات محكمة النقض المصرية وقرارات
المحاكم الإنجليزية وبعض تشريعات وقرارات المحاكم في القانون الأمريكي
والسنيغافوري والكندي والأسترالي والصيني والفرنسي والألماني
دراسة تجريبية للأعراف والعادات التجارية للإعتمادات المستندية
ترجمة في اللغة العربية للمعيار الدولي للأصول المصرفية لفحص
المستندات في الاعتمادات المستندية 2013

تأليف: الدكتور محمد زياد الهويدي Dr. Mohd Hwaidi
استاذ القانون المساعد في جامعة دندي المملكة المتحدة (بريطانيا)، رئيس قانون
التجارة الدولية

من أفضل 10 جامعات في القانون في المملكة المتحدة (بريطانيا) University of Dundee
دليل التميز / دليل صنادي تميز، دليل الجامعة الجيدة لعام 2019 ودليل جامعة الجريدين لعام 2019

استاذ بحث علمي مشارك (شرف) جامعة لندن UCL



الهويدي في قانون وأعراف الإعتمادات المستندية

دراسة فقهية مقارنة محكمة للقانون الإنجليزي والأردني والمصري والقضاء والفقه
المقارن في الاعتمادات المستندية وفي تحليل نشرة الأعراف والعادات الموحدة
للإعتمادات المستندية
(النشرة 600) والمعيار الدولي والآراء الصادرة عن غرفة التجارة الدولية

قرارات محكمة التمييز الأردنية وقرارات محكمة النقض المصرية وقرارات
المحكمة العليا
(مجلس اللوردات سابقا) الإنجليزية وبعض تشريعات وقرارات المحاكم في القانون
الأمريكي والسينغافوري والكندي والأسترالي والصيني والفرنسي والألماني
دراسة تجريبية للأعراف والعادات التجارية للإعتمادات المستندية

ترجمة في اللغة العربية للمعيار الدولي للأصول المصرفية لفحص المستندات
في الاعتمادات المستندية 2013

تأليف: الدكتور محمد زياد الهويدي

استاذ القانون المساعد في جامعة دندي المملكة المتحدة (بريطانيا)، رئيس قانون
التجارة الدولية وقانون التجارة الالكترونية

استاذ البحث العلمي المشارك (شرف) جامعة لندن UCL

Dr. Mohd Hwaidi

Assistant Professor (Lecturer: Teaching and Research)

School of Social Sciences – Law, University of Dundee, United
Kingdom

mhwaidi001@dundee.ac.uk



One of the UK's top 10 Universities in Law

The Times/Sunday Times, Good University Guide 2019 and The Guardian
University Guide 2019

من أفضل 10 جامعات في القانون في المملكة المتحدة (بريطانيا)

دليل التايمز / دليل صنداي تايمز، دليل الجامعة الجيدة لعام 2019 ودليل جامعة الجارديان لعام 2019

الناشر

دار النهضة العربية للنشر والتوزيع
32 شارع عبد الخالق ثروت-القاهرة

اسم الكتاب: الهويدي في قانون وأعراف الإعتمادات المستندية
تأليف: الدكتور محمد زياد الهويدي

الطبعة الأولى

رقم الإيداع: 2021/1914

الترقيم الدولي: 978-977-04-9258-1

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة المؤلف على هذا كتابة ومقدمًا.

يُطلب من



دار النهضة العربية للنشر والتوزيع
32 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون: 0020223926931

فاكس: 0020223956150

info@daralnahda.com

www.daralnahda.com



شكر وعرفان.....17

منهجية الكتاب وأهميته للمحاكم والمحامين والمصارف والفقهاء.....18

الباب الأول

طبيعة الاعتماد المستندي ومصادره القانونية
والعملية التجارية ومراحلها وأنواع الاعتماد المستندي

الفصل الأول: نظرة عامة.....24

1. الهدف الرئيسي من الاعتماد المستندي ووظائفه الرئيسية ومبادئه الأساسية

(أعرافه الجذرية).....25

2. العلاقات المتداخلة في الاعتماد المستندي.....26

3. الأعراف والعادات.....26

4. تعريف الاعتماد المستندي.....28

5. الأسماء التي يطلق عليها الاعتماد المستندي.....32

الفصل الثاني: العملية التجارية للاعتماد المستندي، مراحلها وأطرافها.....35

1. مراحل الاعتماد المستندي ومبادئه الأساسية.....35

2. أطراف الاعتماد المستندي وأدوارهم.....36

الفصل الثالث: تاريخ الاعتماد المستندي.....41

الفصل الرابع: الطبيعة القانونية للاعتماد المستندي.....44

1. القانون الإنجليزي.....46

أ. علاقة المصرف المصدر بالعميل الأمر طالب الإصدار.....46

ب. العلاقة بين المصرف المصدر والمستفيد.....48

2. القانون الأردني.....51

أ. العلاقة بين المصرف المصدر والعميل الأمر طالب إصدار الاعتماد.....51

- ب. العلاقة بين المصرف المصدر والمستفيد.....53
- أ. العلاقة بين المصرف المصدر والعميل طالب الإصدار.....54
- ب. العلاقة بين المصرف المصدر والمستفيد.....57
4. تقييم الطبيعة القانونية للاعتماد المستندي في القوانين المقارنة.....57
- الفصل الخامس: اختلاف الاعتماد المستندي عن خطاب الضمان
وعن الاعتماد المستندي الاحتياطي.....59
1. تسمية.....59
2. الاعتماد المستندي وخطاب الضمان.....59
3. الاعتماد المستندي الاحتياطي.....67
- الفصل السادس: أنواع الاعتماد المستندي.....69
1. الاعتماد المستندي القطعي وغير القطعي (غير القابل للإلغاء والقابل للإلغاء).....69
2. الاعتماد المستندي المعزز وغير المعزز.....73
3. الاعتماد المستندي من حيث الدفع: المتاح بالدفع بمجرد الاطلاع والمتاح بالدفع
الأجل والمتاح بالقبول (الكمبيالة) والمتاح بالتداول.....74
- أ. الاعتماد المستندي المتاح بالدفع بمجرد الاطلاع.....75
- ب. الاعتماد المستندي المتاح بأجل، وايصال الامانه والثقة.....76
- ج. الاعتماد المستندي المتاح بالقبول.....79
- د. الاعتماد المستندي المتاح بالتداول.....81
4. الاعتماد المستندي القابل للتحويل.....83
- أ. المركز القانوني لاطراف الاعتماد القابل للتحويل والمحول.....87
- ب. واجب المصرف المحول ببذل العناية بعدم بيان هوية المستفيد الثاني وبيع
المستفيد الاول.....89
5. الاعتماد المستندي المدعوم باعتماد مستندي آخر.....90
6. الاعتماد المستندي المتجدد.....92
7. الاعتماد المستندي ذو الشرط الاحمر وذو الشرط الاخضر.....93

الباب الثاني
الاعراف التجارية (أركان الاعتماد المستندي)

ووضعها القانوني ونظرية العرف الجذري وتفسير
نشرات الاعراف والعادات الموحدة من غرفة التجارة الدولية للاعتماد المستندي

97..... الفصل الأول: مقدمة.

الفصل الثاني: الاعراف التجارية الاساسية (الجزرية) لقيام الاعتماد المستندي والاعراف والعادات

99..... التجارية بشكل عام.

99..... 1. نظرة عامة.

101..... 2. العرف والعادة كمسألة في الواقع وكمسألة في القانون.

101..... أ. العرف والعادة كمسألة في الواقع.

103..... ب. العرف والعادة كمسألة في القانون.

3. نظرية العرف التجاري الجذري \ الأركان التي يقوم عليها الاعتماد المستندي

Error! Bookmark not defined.....

الفصل الثالث: نشرة الاعراف والعادات الموحدة للاعتمادات
المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية/ وضعها القانوني

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED..... وكيفية تفسيرها.

Error! Bookmark not defined..... 1. نظرة عامة.

Error! Bookmark not defined..... أ. القانون العام والخاص.

Error! Bookmark not defined..... ب. تعارض النصوص.

Error! Bookmark not defined..... ج. مسألة التطبيق ومسألة المحتوى.

Error! Bookmark not defined..... د. موقف القوانين المقارنة.

105..... هـ. النشرة 600.

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED..... الفصل الرابع: تفسير الاعراف الموحدة.

Error! Bookmark not defined..... 1. نظرة عامة.

Error! Bookmark not defined..... 2. ادوات التفسير للاعراف الموحدة.

أ. المعيار الدولي للأصول المصرفية لفحص المستندات المقدمة بموجب

Error! Bookmark not defined..... الاعتمادات المستندية (ISBP).

Error! Bookmark not ب. آراء غرفة التجارة الدولية (ICC Opinions)

defined.

ج. قرارات هيئة حل النزاع دوكديكس (DOCDEX) Error! Bookmark not defined.

د. شرح النشرة 600..... Error! Bookmark not defined.

3. موقف القوانين المقارنة..... Error! Bookmark not defined.

أ. القانون الانجليزي..... Error! Bookmark not defined.

ب. القانون الاردني..... Error! Bookmark not defined.

ج. القانون المصري..... Error! Bookmark not defined.

الباب الثالث

العلاقة القانونية ما بين المصرف المصدر والأمر طالب
إصدار الاعتماد، وما بين المصرف المصدر
(والمعزز) والمستفيد

الفصل الأول: علاقة المصرف بالأمر طالب اصدار الاعتماد وضمانات

المصرف..... 111

1. نظرة عامة..... 111

2. الطبيعة القانونية لعلاقة المصرف المصدر بالأمر وتكييف التزامات

المصرف المصدر بما اذا كانت بتحقيق نتيجة أو بذل عناية..... Error! Bookmark not defined.

3. استقلالية عقد الاعتماد بين المصرف المصدر والأمر وغموض التعليمات

(الفقرة 3 الى 7 من المعيار الدولي للاصول المصرفية) 2013..... Error! Bookmark not defined.

أ. إستقلالية الاعتماد..... Error! Bookmark not defined.

ب. تعليمات الأمر وغموضها..... Error! Bookmark not defined.

4. إعفاءات المصرف المصدر من المسؤولية (المواد 35 و 36 و 37) والعلاقة

القانونية بين الأمر والمصرف المعين..... Error! Bookmark not defined.

أ. عدم المسؤولية عن الارسال والترجمة..... Error! Bookmark not defined.

ب. القوة القاهرة (الظروف الطارئة)..... Error! Bookmark not defined.

ج. عدم المسؤولية عن الافعال التي يقوم بها أحد الاطراف بناء على

تعليمات تلقاها (المادة 37 النشرة 600) والطبيعة القانونية للعلاقة ما بين	
الأمر والمصرف المعين الوسيط - الفرق بين المسؤولية العقدية والتقصيرية	
Error! Bookmark not defined.....	
أ. الاخلال بتنفيذ اصدار الاعتماد.....	Error! Bookmark not defined.
ب. الاخلال بتنفيذ تبليغ وتعزيز الاعتماد.....	Error! Bookmark not defined.
ج. الاخلال بتنفيذ الالتزام بوفاء الاعتماد مقابل تقديم مستندات تظهر	
بأنها مطابقة ومستندات تظهر بأنها غير مطابقة.....	Error! Bookmark not defined.
6. التزامات الأمر وضمانات المصرف من خلال المستندات	Error! Bookmark not defined.
defined.	
ERROR! BOOKMARK الفصل الثاني: علاقة المصرف المصدر (والمعزز) بالمستفيد	
NOT DEFINED.	
1. وقت نشوء التزام المصرف المصدر والمعزز تجاه المستفيد	Error! Bookmark not defined.
2. تعديل شروط الاعتماد.....	Error! Bookmark not defined.
3. إلتزامات المصرف المصدر تجاه المستفيد.....	Error! Bookmark not defined.
أ. الاعتماد المستندي المتاح بمجرد الاطلاع.....	Error! Bookmark not defined.
ب. الاعتماد المتاح بالأجل.....	Error! Bookmark not defined.
ج. الاعتماد المستندي المتاح بالقبول.....	Error! Bookmark not defined.
د. الاعتماد المتاح بالتداول.....	Error! Bookmark not defined.
هـ. الهدف من المادة 7 (ج) والتغطية بين المصارف/ حالة الغش.....	Error! Bookmark not defined.
4. إلتزامات المصرف المعزز تجاه المستفيد.....	Error! Bookmark not defined.
5. تقديم مستندات مطابقة.....	Error! Bookmark not defined.
أ. الطبيعة القانونية لفحص مطابقة المستندات وقرار المطابقة او الرفض	
Error! Bookmark not defined.....	

ب. الاتاحة وتاريخ الانتهاء ومكان التقديمError! Bookmark not defined.
6. مسؤولية المصرف المصدر والمعزز تجاه المستفيدError! Bookmark not defined.

أ. القانون الانجليزي.....Error! Bookmark not defined.
ب. القانون الأردني والمصري.....Error! Bookmark not defined.
7. دفع المصرف المصدر والمعزز ضد المستفيد/ المقاصةError! Bookmark not defined.

الباب الرابع
الدفع التي تعطل مبدأ الاستقلالية للإمتناع عن
وفاء قيمة الاعتماد المستندي للمستفيد
(الغش، العدم، الغلط، النظام العام)

- 118.....الفصل الأول: نظرة عامة
1. اهمية مبدأ الاستقلالية والغش كاستثناء لهذا المبدأ.....119
2. المواقع القانونية لاطراف الاعتماد.....120
3. الدفع التي قد تعطل مبدأ الاستقلالية والقوانين في دول مختلفة.....120

الفصل الثاني: العوامل الرئيسية لتحديد صلاحية الدفع لتعطيل مبدأ الاستقلالية.....**ERROR!**
BOOKMARK NOT DEFINED.

1. الضمان المالي ومعاملات سلسلة العقود التجارية الدولية والسيولة المالية
.....Error! Bookmark not defined.
2. الفرق بين الاعتماد المعقد من الاعتماد البسيط.....Error! Bookmark not defined.
defined.
4. اختلاف القوانين والاختصاص المكاني.....Error! Bookmark not defined.
5. الاجراءات والدليل.....Error! Bookmark not defined.
6. تجميد الاموال.....Error! Bookmark not defined.
7. الخطر الحقيقي هو عدم ملائمة المستفيد او تهريبه من النظام القضائي ... Error!
Bookmark not defined.

الفصل الثالث: الغش.....**ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.**

1. نظرة عامة.....Error! Bookmark not defined.

2. معنى الغش.....Error! Bookmark not defined.

3. كيف يحصل الغش وصوره في الاعتماد المستندي: امثلة وقضايا الغش في

المستندات.....Error! Bookmark not defined.

4. القاعدة القانونية التي تجيز تعطيل مبدأ الاستقلالية والموقف العام

للقانون الانجليزي والاردني والمصري.....Error! Bookmark not defined.

أ. القانون الانجليزي.....Error! Bookmark not defined.

ب. القانون الاردني.....Error! Bookmark not defined.

ج. القانون المصري.....Error! Bookmark not defined.

5. الشروط التي يجب توافرها ليكون الغش في المستندات استثناء المبدأ

الاستقلالية.....Error! Bookmark not defined.

أ. الشرط الاول: ان الغش يجعل المستندات تظهر بأنها مطابقة.....Error!

Bookmark not defined.

ب. الشرط الثاني: علم المستفيد بالغش.....Error! Bookmark not defined.

ج. الشرط الثالث: البيئة على وقوع الغش ومقياس وزن البيئة (والتأمين

لضمان الضرر في الطلب المستعجل والمؤقت).....Error! Bookmark not

defined.

(1) القانون الانجليزي.....Error! Bookmark not defined.

(2) القانون الاردني.....Error! Bookmark not defined.

(3) القانون المصري.....Error! Bookmark not defined.

د. الشرط الرابع: علم المصرف بالغش.....Error! Bookmark not defined.

(1) ليس هناك أي واجب على المصرف بأن يتأكد ويتمحص ويتحققError!

Bookmark not defined.

(2) موقف القوانين المقارنة وتقييم ما إذا كان يتوجب على المصرف

الامتناع بالوفاء.....Error! Bookmark not defined.

6. الغش الذي لايتعلق بالمستندات.....Error! Bookmark not defined.

أ. موقف القوانين المقارنة.....Error! Bookmark not defined.

ب. الغش الذي لايتعلق بالمستندات: غش في تنفيذ العقد الذي قام عليه

الاعتماد المستندي أو تنفيذ العقود المبرمة بين المصارف من أجل الاعتماد

المستندي.....Error! Bookmark not defined.

ج. الغش الذي لايتعلق بالمستندات: غش في إبرام العقد الذي قام عليه

الاعتماد المستندي أو إبرام العقود المبرمة بين المصارف من أجل الاعتماد

المستندي.....Error! Bookmark not defined.

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED. الفصل الرابع: حالة عدم (المستندات عديمة القيمة) .

1. معنى عدم، متى تكون المستندات عديمة القيمة.....Error! Bookmark not

defined.

2- الموقف القانوني للقوانين المقارنة.....Error! Bookmark not defined.

أ. القانون الانجليزي والأسباب الداعية الى ضد إعتبار حالة عدم دفعا

لتعطيل مبدأ إستقلالية الاعتماد المستندي..Error! Bookmark not defined.

ب. القانون السينغافوري والاسباب الداعية لاعتبار عدم دفعا لتعطيل

مبدأ الاستقلالية.....Error! Bookmark not defined.

ج. القانون الاردني.....Error! Bookmark not defined.

د. القانون المصري.....Error! Bookmark not defined.

هـ. الموقف الفقهي ورأينا.....Error! Bookmark not defined.

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED. الفصل الخامس: الغلط.....

1. الدفع التي لاتعطل مبدأ الاستقلالية.....Error! Bookmark not defined.

2. القوانين المقارنة.....Error! Bookmark not defined.

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED. الفصل السادس.....

مخالفة القانون والنظام العام (عدم مشروعية العقد).....Error! Bookmark not

defined.

1. التمييز بين عدم مشروعية الاعتماد المستندي بذاته وعدم مشروعية عقد البيع: مخالفة القانون والنظام العام في الاعتماد المستندي بذاته لا يعطل مبدأ الاستقلالية ومخالفة القانون والنظام العام في عقد البيع كدفع قد يعطل مبدأ الاستقلالية.....Error! Bookmark not defined.
2. الحجج لاعتبار الدفع لمخالفة عقد البيع للقانون والنظام العام صالحا لتعطيل مبدأ الاستقلالية أو غير صالحا لتعطيل مبدأ الاستقلالية.....Error! Bookmark not defined.

defined.

- أ. الاسباب الرئيسية لاعتبار هذا الدفع غير صالحا لتعطيل مبدأ الاستقلالية.....Error! Bookmark not defined.
- ب. الاسباب الرئيسية لاعتبار هذا الدفع صالحا لتعطيل مبدأ الاستقلالية (مثال على مخالفة عقد البيع للقانون بصوره تعطل مبدأ الاستقلالية). Error! Bookmark not defined.
- ج. رأينا فيما اذا كان هذا الدفع صالحا لتعطيل مبدأ الاستقلالية..... Error! Bookmark not defined.
3. موقف القوانين المقارنة.....Error! Bookmark not defined.
- أ. القانون الانجليزي.....Error! Bookmark not defined.
- ب. القانون الاردني والمصري.....Error! Bookmark not defined.

الباب الخامس

مطابقة المستندات المقدمة لشروط الاعتماد المستندي

- الفصل الأول: نظرة عامة.....128
1. مبدأ المطابقة لتحقيق الضمان للأمر وتطوره التاريخي ومرونة مفهوم مطابقة ظاهر المستندات والنشرة 600 (معياري موضوعي أم بذل عناية لفحص المستندات).....129
 2. مبدأ ظاهر المستندات.....Error! Bookmark not defined.
 - أ. تطبيقات (قواعد خاصة) مبدأ ظاهر المستندات Error! Bookmark not

defined.

ب. استثناءات على مبدأ ظاهر المستندات لتحديد مطابقة المستندات Error!

Bookmark not defined.

3. المنهجية التي يتبعها القاضي في حل الخلاف بمسألة معيار المطابقة فيما إذا كانت المستندات المقدمة تظهر بأنها مطابقة أم لا (القانون المطبق والنشرة 600 و المعيار الدولي للأصول المصرفية) Error! Bookmark not defined.

4. الطبيعة القانونية لشرط مطابقة المستندات Error! Bookmark not defined.

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED. الفصل الثاني: القواعد العامة لمعيار مطابقة ظاهر المستندات

1. المنهجية العامة لفحص مطابقة (معنى معيار المطابقة) ظاهر المستندات المادة 14 (د) النشرة 600 Error! Bookmark not defined.

2. يجب أن تدل المستندات على هوية البضاعة وأن تكون نفس هوية البضاعة المطلوبة في الاعتماد المستندي أو الفاتورة التجارية (في القانون الانجليزي وليس في النشرة 600 المادة 14 هـ) Error! Bookmark not defined.

أ. القانون الانجليزي Error! Bookmark not defined.

ب. موقف الاعراف والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية (النشرة 600 المادة 14 هـ) والتفسير في القوانين المقارنة لذلك Error! Bookmark not defined.

3. مدة فحص المستندات ومدة اعلام المستفيد بقرار المصرف بمطابقة أو عدم مطابقة المستندات (المادة 14 و 15) Error! Bookmark not defined.

4. تفسير مصطلحات وعبارات شائعة في لغة الاعتماد المستندي (المادة 3 من النشرة 600 والفقرة A1 من المعيار الدولي للأصول المصرفية). Error! Bookmark not defined.

- أ. المادة 3 النشرة 600.....Error! Bookmark not defined.
- ب. تفسير المختصرات الشائعة الاستعمال...Error! Bookmark not defined.
5. أدوات التقييم.....Error! Bookmark not defined.
6. الشهادات والتصديق والاعلان والبيان.....Error! Bookmark not defined.
7. نسخ مستندات النقل المشمولة في المواد 19-25 من النشرة 600.....Error!
Bookmark not defined.
8. التصحيح والتعديل (التصحيح).....Error! Bookmark not defined.
9. إيصال الناقل الخاص والإيصال البريدي وشهادة ارسال بالبريد.....Error!
Bookmark not defined.
10. التواريخ.....Error! Bookmark not defined.
11. المستندات والحاجة إلى إملاء المربع أو القسم أو المكان المخصص للبيانات
-Error! Bookmark not defined.
12. المستندات التي لا تنطبق عليها مواد النقل في النشرة 600. Error! Bookmark
not defined.
13. التعبيرات غير المعرفة في النشرة 600.....Error! Bookmark not defined.
14. مُصدر المستندات.....Error! Bookmark not defined.
15. اللغة.....Error! Bookmark not defined.
16. حسابات رياضية.....Error! Bookmark not defined.
17. أخطاء إملائية أو أخطاء في الكتابة.....Error! Bookmark not defined.
18. صفحات متعددة ومرفقات أو المدرجات.....Error! Bookmark not defined.
19. الشروط التي لا تحدد المستندات⁰ وتعارض البيانات Error! Bookmark not
defined.
20. تقديم مستندات أصلية ونسخ.....Error! Bookmark not defined.
21. علامات الشحن.....Error! Bookmark not defined.
22. التوقيعات.....Error! Bookmark not defined.
23. عنوان المستفيد وعنوان المستندات والمستندات المدمجة. Error! Bookmark

not defined.

24. التفاوت في مبلغ الاعتماد والكمية وأسعار الوحدة Error! Bookmark not defined.

25. نقص في البيانات المقدمة في المستندات Error! Bookmark not defined.

26. بيانات لا تتعلق بالاعتماد (بيانات ومستندات اضافية لم تطلب في

الاعتماد المادة 14 (ز) Error! Bookmark not defined.

133..... الفصل الثالث: القواعد الخاصة لسندات السحب (الكمبيالات)..... 133

1. نظرة عامة..... 133

2. نصوص المعيار الدولي للاصول المصرفية 2013 Error! Bookmark not defined.

الفصل الرابع: القواعد الخاصة بالفاتورة التجارية **ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.**

1. نصوص النشرة 600 والمعيار الدولي للاصول المصرفية بخصوص الفواتير

..... Error! Bookmark not defined.

2. شرح بعض القواعد الخاصة بالفاتورة التجارية Error! Bookmark not defined.

الفصل الخامس: القواعد الخاصة بمستندات النقل **ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.**

1. القواعد المشتركة بين مستندات النقل في المواد 19- 26 في النشرة 600 ... Error! Bookmark not defined.

2. بوليصة الشحن، المادة 20 من النشرة 600 والفقرة E من المعيار الدولي . Error! Bookmark not defined.

أ. المادة 20 من النشرة 600 ونصوص الفقرة E من المعيار الدولي للاصول المصرفية 2013 Error! Bookmark not defined.

ب. شرح بعض متطلبات المادة 20 من النشرة 600 والفقرة E من المعيار الدولي للاصول المصرفية 2013 Error! Bookmark not defined.

3. بوليصة الشحن الخاضعة لعقد استئجار، المادة 22 من النشرة 600
Error! Bookmark not defined.....والفقرة G من المعيار الدولي
أ. الفرق بين المادة 22 والمادة 20 من النشرة 600 Error! Bookmark not
defined.

ب. نص المادة 22 من النشرة 600 والفقرة G من المعيار الدولي Error!
Bookmark not defined.

4. بوليصة الشحن البحرية الغير قابلة للتداول، المادة 21 من النشرة 600
Error! Bookmark not defined.....والفقرة F من المعيار الدولي
5. مستند نقل يشمل واسطتي نقل مختلفتين على الأقل، المادة 19 Error!
Bookmark not defined.

6. مستند النقل الجوي، المادة 23 من النشرة 600 والفقرة H من المعيار
Error! Bookmark not defined.....الدولي
7. مستندات النقل عن طريق البر أو السكك الحديدية أو الطرق المائية
Error! Bookmark not ..المادة 24 النشرة 600 والفقرة J المعيار الدولي ..
defined.

8. إيصال الناقل الخاص والإيصال البريدي وشهادة إرسال بالبريد، المادة 25
Error! Bookmark not defined.....النشرة 600

الفصل السادس: مستند التأمين والغطاء التأميني، المادة 28 النشرة 600 والفقرة K المعيار
Error! Bookmark not defined.....الدولي

1. نظرة عامة..... Error! Bookmark not defined.
2. متطلبات مستند التأمين..... Error! Bookmark not defined.
3. المادة 28 من النشرة 600 والفقرة K من المعيار الدولي. Error! Bookmark not
defined.

الفصل السابع: شهادة المنشأ في الفقرة L وقائمة التعبئة في الفقرة M وقائمة الوزن في الفقرة
N وشهادة المستفيد في الفقرة P وشهادة

التحليل والمعاينة والصحة في الفقرة Q من المعيار الدولي. Error! Bookmark

NOT DEFINED.

الفصل الثامن: المستندات المخالفة، قرار عدم مطابقة المستندات
والاجراءات الواجب اتباعها لرفض أو قبول المستندات غير المطابقة المادة 16 النشرة 600

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED......

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED......المراجع

Error! Bookmark not defined.....المصادر الأولية

Error! Bookmark not defined.....القانون الأردني

Error! Bookmark not defined.....قرارات المحاكم الاردنية

Error! Bookmark not defined.....القانون المصري

Error! Bookmark not defined.....قرارات المحاكم المصرية

Error! Bookmark not defined.....القانون الانجليزي

Error! Bookmark not defined.....قرارات المحاكم الإنجليزية

Error! Bookmark not defined.....قوانين الدول الأخرى

Error! Bookmark not defined.....قانون الولايات المتحدة الأمريكية

Error! Bookmark not defined.....القانون السينغافوري

Error! Bookmark not defined.....القانون الكندي

Error! Bookmark not defined.....القانون الاسترالي

Error! Bookmark not defined.....القانون الفرنسي

Error! Bookmark not defined.....القانون الصيني

Error! Bookmark not defined.....المعاهدات الدولية

Error!النشرات الصادرة من منظمات غير حكومية وغرف تجارة دولية

Bookmark not defined.

نشرات غرفة التجارة الدولية للأعراف والعادات الموحدة للإعتمادات

Error! Bookmark not defined.....المستندية

Error! Bookmark not defined.....المصادر الثانوية

Error! Bookmark not defined.....الكتب

Error! Bookmark not defined.....	المقالات
Error! Bookmark not defined.....	وأوراق مؤتمرات رسائل دكتوراه
Error! Bookmark not defined.....	مصادر من مواقع إلكترونية
135	الملحق أ

شكر و عرفان

من الأمانة العلمية أنه لولا جهد وتوجيهات الفقهاء المخضرمين براين هاريس وجريهام فيريس لما رأى هذا الكتاب الضوء وإن مشاركتهم الفقهية وما أدلوا به قد أثرى هذا الكتاب ثروة علمية نابغة وفقها اصيلا فحسنة بشرى لأهل العلم والتأويل. وقد شهد كل من عاصر براين هاريس من أساتذة كلية الحقوق في جامعة نوتنجهام ترنت ومن كل قطب في بريطانيا أن الفقيه براين من فلاحات القانون الانجليزي وشاع القول "عجزنا أن نجد من هو أعلم من براين في القانون". وقد عُرف جريهام فيريس بالفيلسوف والناطقة في النظريات وأثره العلمي ذهباً بريقه لا يخفى وإن ذهب الجسد إلى الثرى والنفس للمولى. وهم اساتذتي وزملائي من أعضاء هيئة التدريس الدائمة في كلية الحقوق في جامعة نوتنجهام ترنت – بريطانيا - من عام 2014 الى 2019 وثم انتقلت الى جامعة دندي - بريطانيا - وكل الشكر لزملائي في جامعة دندي ولإدارة التي اتاحت لي الوقت في إنهاء هذا العمل .

وما كان لي لأكون وما كان لهذا الكتاب بصيص الضوء لولا جهد ومساعدة والدي العزيزين ودعمهم المتواصل، وإن والدي زياد باشا قد منحني علماً وهمة وعطاء شهدت به الجبال على أنه الجبل وما ضاقت بي الدنيا إلا وقد أخذ بيدي وذل الصعاب فإذا هي ثمار تجنى. ووالدي لواحظ بحر من عطاء وصيف شمس شفى وورع نقائه ثرياً. والشكر لإخوتي هويدا وطارق وآلاء وعبد الله ودعاء وأخص أختي العزيزة هويدا على مساعدتها الدؤوبة لنشر هذا الكتاب.

أشكر أيضاً السيد اشرف حمد الهويدي على مساعدته في دراسته التجريبية.

أشكر أيضاً زملائي وطلابي وأخص بالذكر طلابي في الماجستير في مادة عقود البيع الدولية حيث أن المحاضرات في تلك المادة طورت بعض التحليلات في الكتاب بخصوص النتائج القانونية للإخلال في تنفيذ العقود. وأشكر معالي محمد عصفور وكل من الخبراء المصرفيين وأخص بالذكر السيد محمد برجاق على مساعدتهم بالدراسة التجريبية التي قمت بها في عام 2013 قبل تأليف هذا الكتاب. وقل ربي زدني علماً والحمد لله.

منهجية الكتاب وأهميته للمحاكم والمحاميين والمصارف والفقه

منهجية الكتاب. إن الدراسة المقارنة بين القانون الإنجليزي والأردني والمصري في هذا الكتاب تقوم على منهجية الدراسة المقارنة للموقف القانوني الفعلي وما ستقرره المحاكم على أرض الواقع بين القوانين المقارنة في حالات معينة آخذة بعين الاعتبار كامل المنظومة القانونية للقوانين المقارنة وكيف تؤثر القوانين المختلفة للمنظومة القانونية الواحدة (كالقانون المدني والقانون التجاري وقانون التنفيذ في القانون الأردني) على بعضها البعض وتؤدي إلى النتيجة القانونية، وعليه فإن الكتاب يحلل كيفية تطبيق التشريعات من قبل المحاكم وموقفها القانوني وذلك بتحليل جميع قرارات المحاكم الانجليزية وجميع قرارات محكمة التمييز الأردنية وجميع قرارات محكمة النقض المصرية المتعلقة بالمسألة القانونية المعنية في الاعتمادات المستندية. أي أن الكتاب يبين ما هو الموقف القانوني للقوانين المقارنة إذا كان هناك موقف قانوني واضح تطرقت إليه التشريعات والمحاكم وكذلك يحلل فقها ما هو سيكون الموقف القانوني إذا لم يكن هناك موقف قانوني واضح تطرقت إليه التشريعات والمحاكم. هذا ويبين الكتاب الاختلافات الفعلية على أرض الواقع وكذلك التشابه الفعلي ما بين القانون الإنجليزي والقانون الأردني والقانون المصري لمسائل الاعتمادات المستندية والعقود بين أطراف الاعتماد المستندي. وعليه يتبع الكتاب منهجية الدراسة المقارنة الفعلية كالتى نادى بها زويجرت.⁽¹⁾ هذا وإن مواد النشرة 600 والمعيان المصرفي الدولي لفحص المستندات 2013 وآراء غرفة التجارة الدولية وشرح النشرة 600 الصادر عن اللجنة التي صاغت النشرة 600 يتم تحليلهم فقها وكيفية تفسيرهم

(1) Michaels, The Functional Method of Comparative Law, in Reimann and Zimmermann (eds), *The Oxford Handbook of Comparative Law*, (1st edn, OUP 2006) ch 10; Zweigert and Kötz, *Introduction to comparative law* (3rd edn, Clarendon Press 1998)

Zweigert and Puttfarcken, *Critical Evaluation in Comparative Law* [1973-76] 5 Adelaide Law Review 343

في القوانين المقارنة. وتلو التحليل للمواقف القانونية المختلفة أو المتشابهة يُقيم الكتاب، من الناحية الفقهية القانونية ومن الناحية التجارية لمنطق التجار في الاعتمادات المستندية، الموقف القانوني الذي يصيب المنطق التجاري ويعكس توقعات التجار والأعراف المتجذرة في بيئة التجارة الدولية ومبادئ العدالة وما اذا كان الموقف القانوني واضحاً ويؤدي الى يقين وثبات للحقوق والالتزامات وكذلك في بعض المسائل يقيم الكتاب ما هو الموقف القانوني الأفضل من وجهة نظر ومصلحة الأطراف المختلفة في الاعتماد المستندي. ولتقييم الموقف القانوني الصائب في المسائل الشائكة في الاعتمادات المستندية فقد تطرق المؤلف الى موقف قوانين أخرى كالقانون الأمريكي والسينغافوري والكندي والأسترالي والفرنسي والألماني والصيني (خاصة في الباب الرابع). وقد قام المؤلف سابقاً بدراسة تجريبية في رسالته الدكتوراه في عام 2013 (مقابلات مع رؤساء قسم الاعتماد المستندي في المصارف الاردنية وبعض القضاة وبعض التجار الأردنيين) والتي نتائجها تغذي التقييم القانوني في هذا الكتاب لما هو من أعراف وعادات تجارية وتوقعات التجار والمصارف.

أهمية الكتاب للمحاكم والمحامين والمصارف والفقه. الباب الأول يوضح ماهية العملية التجارية للإعتماد المستندي ومبادئه وأنواعه المختلفه وكذلك الطبيعة القانونية للعلاقة ما بين أطراف الاعتماد ويحلل هذا الباب الاختلاف ما بين الاعتماد المستندي وخطاب الضمان وكفالة حسن التنفيذ، وعليه فإن الباب الأول يهتم من يريد أن يعرف بشكل عام معنى ومبادئ الاعتماد المستندي وهو مهم للمحاكم والمحامين لتحديد الطبيعة القانونية للعلاقات في الاعتماد المستندي وما يترتب عليه نتائج.

الباب الثاني يقدم في الفصل الثاني نظرية العرف التجاري الجذري وماهية العرف والفرق بين العرف والعادات والتجارية وكذلك ماهية التعامل السابق، وعليه فإن الفصل الثاني يهتم بالأخص الفقه وطلبة العلم، وكذلك المحاكم اذا ارادوا تحديد الشروط القانونية للعرف واختلافها عن الشروط القانونية لتحديد العادة والتعامل السابق. الفصل الثالث والرابع من الباب الثاني يهتم بالأخص المحاكم والمحامين والمصارف والتجار حيث يبين الوضع القانوني للنشرة 600 وكيفية تفسير النشرة 600

والمعيار الدولي للاصول المصرفية وآراء غرفة التجارة الدولية.

الباب الثالث يهتم بالأخص المحاكم والمحامين (سواء يمثلون التجار أم المصارف) لانه يبين إلتزامات أطراف الاعتماد المستندي والنتائج القانونية على الإخلال بتنفيذ العقد وسبب الدعوى ومعيار ضمان (التعويض) عن الضرر في القوانين المقارنة وأي من القوانين المقارنة تصب أكثر في مصلحة المصارف من جهة والتجار من جهة أخرى.

الباب الرابع يهتم بالأخص المحاكم والمحامين (سواء يمثلون التجار أم المصارف) والفقه وطلبة العلم لانه يحلل الدفع التي تعطل مبدأ استقلالية الاعتماد المستندي وتمنع المستفيد من الاعتماد من وفاء قيمة الاعتماد المستندي بسبب دفع في عقد البيع. حيث أن تعطيل مبدأ إستقلالية الاعتماد المستندي عن عقد البيع الذي قام عليه الاعتماد من أكثر المواضيع حساسية وتعقيدا فقد حلل المؤلف العوامل الرئيسية التي تنصح المحاكم على أخذها بعين الاعتبار وكذلك الموقف للقوانين المقارنة (الإنجليزي والأردني والمصري) بالإضافة إلى الموقف القانوني للقانون الأمريكي والسينغافوري والكندي والأسترالي والفرنسي والألماني والصيني، وذلك لتقييم الموقف القانوني الأكثر صوابا.

الباب الخامس يهتم بالأخص المصارف والمحاكم فهو يحلل المنهجية التي يجب إتباعها لقرار المصرف عند فحص المستندات المقدمة في الاعتماد المستندي بما إذا كانت المستندات مطابقة بظاهرها لشروط الاعتماد أم لا، وكذلك يحلل القواعد العامة والخاصة لمدى مطابقة المستندات الشائعة في الاعتمادات المستندية.

الباب الأول

طبيعة الاعتماد المستندي
ومصادره القانونية والعملية التجارية
ومراحلها وأنواع الاعتماد المستندي

الموضوع	فقرة
الفصل الاول: نظرة عامة	1.1
1. الهدف الرئيسي من الاعتماد المستندي ووظائفه الرئيسية ومبادئه الجذرية	1.2
2. العلاقات المتداخلة في الاعتماد المستندي	1.3
3. الأعراف والعادات	1.4
4. تعريف الاعتماد المستندي	1.5
5. الأسماء التي يطلق عليها الاعتماد المستندي	1.6
الفصل الثاني: العملية التجارية للاعتماد المستندي، مراحلها وأطرافها	1.7
1. مراحل الاعتماد المستندي ومبادئه الأساسية	1.7
2. أطراف الاعتماد المستندي وأدوارهم	1.10
الفصل الثالث: تاريخ الاعتماد المستندي	1.15
الفصل الرابع: الطبيعة القانونية للاعتماد المستندي	1.18
1. القانون الإنجليزي	1.20
أ. علاقة المصرف المصدر بالعميل طالب الإصدار	1.20
ب. العلاقة بين المصرف المصدر والمستفيد	1.21
2. القانون الأردني	1.24
أ. العلاقة بين المصرف المصدر والعميل طالب إصدار الاعتماد	1.24
ب. العلاقة بين المصرف المصدر والمستفيد	1.27
3. القانون المصري	1.28
أ. العلاقة بين المصرف المصدر والعميل طالب إصدار الاعتماد	1.28
ب. العلاقة بين المصرف المصدر والمستفيد	1.31
4. تقييم الطبيعة القانونية للاعتماد المستندي في القوانين المقارنة	1.32
الفصل الخامس: اختلاف الاعتماد المستندي عن خطاب الضمان وعن	1.33

الموضوع	فقرة
الاعتماد المستندي الاحتياطي	
1. تسمية	1.33
2. الاعتماد المستندي وخطاب الضمان والاعتماد المستندي الاحتياطي	1.42
3. الاعتماد المستندي الاحتياطي	142
الفصل السادس: أنواع الاعتماد المستندي	
1. الاعتماد المستندي القطعي وغير القطعي (غير القابل للإلغاء والقابل للإلغاء)	1.43
2. الاعتماد المستندي المعزز وغير المعزز	1.47
3. الاعتماد المستندي من حيث الدفع: المتاح بالدفع بمجرد الاطلاع والمتاح بالدفع الآجل والمتاح بالقبول (الكمبيالة)- والمتاح بالتداول	1.49
3. أ. الاعتماد المستندي المتاح بالدفع بمجرد الاطلاع	1.50
3. ب. الاعتماد المستندي المتاح بأجل	1.51
3. ج. الاعتماد المستندي المتاح بالقبول	1.54
3. د. الاعتماد المستندي المتاح بالتداول	1.56
4. الاعتماد المستندي القابل للتحويل	1.58
4. أ. المركز القانوني لأطراف الاعتماد القابل للتحويل والمحول	1.62
4. ب. واجب المصرف المحول ببذل العناية بعدم بيان هوية المستفيد الثاني وريح المستفيد الأول	1.65
5. الاعتماد المستندي المدعوم باعتماد مستندي آخر	1.66
6. الاعتماد المستندي المتجدد	1.67
7. الاعتماد المستندي ذو الشرط الأحمر وذو الشرط الأخضر	1.68

الفصل الأول

نظرة عامة

1.1. تعتبر الاعتمادات المستندية من أكثر وسائل دفع ثمن البضاعة انتشاراً، والائتمان التمويلي لحد ما، في عقود البيع الدولية،⁽¹⁾ خاصة تلك العقود التي يرافقها تقديم مستندات عديدة من البائع الى المشتري كعقد السيف والسيب.⁽²⁾ حيث ان البائع في عقود البيع الدولية يقطن في بلد وفي ظل نظام قانوني يختلف عن بلد المشتري وان البضاعة تحتاج الى فترة زمنية قد تكون طويلة ليتم نقلها الى مكان المشتري، فان البائع يخشى ان يرسل البضاعة قبل قبض الثمن. ذلك لأنه اذا اخل المشتري بالتزامه فان البائع يصعب عليه مقاضاة المشتري، او تنفيذ حكم قضائي، في بلد ونظام قانوني اجنبي عليه، ناهيك عن تكاليف السفر وتوكيل محامين وعن إمكانية تنفيذ الحكم اذا كان المشتري معسراً. وكذلك الحال للمشتري فانه يخشى بان يقوم بدفع الثمن قبل وصول البضاعة وفحصها. نظرا للبعدين المكاني والزمني في عقود البيع الدولية هنالك معضلة العوز في الثقة المتبادلة ما بين البائع والمشتري في عقود البيع الدولية، إلا في حالات غير شائعة كتلك التي بين الشركة الأم وفرعها في الخارج او بين تجار على علاقة متينة وثقة منذ زمن. وعليه فان فكرة وطريقة الدفع بالاعتمادات المستندية جاءت لإرساء الثقة والائتمان بين التجار تعزيزاً للثقة في التجارة الدولية وتيسيراً لها،⁽³⁾ فليس من العجب ان توصف "بالدورة الدموية للتجارة

(1) <https://www.export.gov/article?id=Trade-Finance-Guide-Methods-of-Payment>

(2) انظر انكوترمز 2010 Incoterms. قد وصف القضاة الانجليز عقد سيف بعقد بيع يتم تنفيذه بتقديم مستندات: Scrutton] in Arnold Karberg & Co v. Blythe, Green Jourdain & Co [1915] 2 K.B. 379, 388

(3) *United City Merchants (Investments) Ltd v Royal Bank of Canada*[1983] 1 AC 168, 183 per Lord Diplock;

McCurdy, *Commercial Letters of Credit*, [1922] Harvard Law Review Association 539, 543;

الدولية".⁽⁴⁾ إن الائتمان التمويلي بطريق المستندات التي توفرها الاعتمادات المستندية يمنح التجار الثقة في شراء وبيع بضاعة عدة مرات عن طريق تبادل مستندات دون الحاجة الماسة لفحص البضاعة على أرض الواقع قبل الشراء وكذلك المصارف بتمويل حامل المستندات وشركات التأمين بتقديم خدمة التأمين لمالك المستندات بالنظر الى المستندات دون الحاجة الماسة للتأكد من البضاعة.

1. الهدف الرئيسي من الاعتماد المستندي ووظائفه الرئيسية ومبادئه الأساسية (أعرافه الجذرية)

1.2. تحقق الاعتمادات المستندية الثقة بتقديم طريقة دفع مالي تُوازن بين اختلافات واولويات اطراف العقد. فمن جهة، البائع يطمئن بانه سوف يقبض الثمن من مصدر الاعتماد الذي هو طرف ثالث مليء، عادة المصرف، لايتراجع عن التزامه بعد اصدار الاعتماد (مبدأ قطعية الاعتماد)، والتزامه مستقل عن عقد البيع وعن اي خلاف ما بين البائع والمشتري (مبدأ الاستقلالية) ويتحقق الالتزام بشرط واحد وهو ان يقدم البائع مستندات مطابقة (مبدأ المطابقة) بظاهرها لبنود الاعتماد. فبمجرد اصدار الاعتماد البائع يطمئن بإمكانية قبض الثمن فيقبل على صنع البضاعة اذا كان مصنعا او على شرائها وارسالها اذا كان تاجرا او سمسارا. من جهة أخرى، المشتري يطمئن بانه لن يدفع الثمن قبل تقديم مستندات مطابقة في ظاهرها لما تم طلبه في الاعتماد كبوليصة الشحن والفاتورة التجارية بمواصفات البضاعة وشهادة المنشأ وشهادة المعاينة والخبرة بفحص البضاعة قبل ارسالها. بالطبع لا تحقق الاعتمادات المستندية الطمأنينة المطلقة، فالبائع يفضل قبض الثمن قبل صنع او شراء البضاعة ليتم بيعها وارسالها نظرا لخطورة رفض المستندات وبالتالي عدم إمكانية قبض الثمن اذا كانت

==

A Malek and D Quest, *Jack: Documentary Credits*, (4th edn, Tottel 2009) paras 1.2 and 1.3;
D Neo & P Elinger, *The Law and Practice of Documentary Credit*, (1st edn, Hart 2010), p. 1;
for banking security and risk assessment: Hassan, Lai and Yu, *Market Discipline of Canadian Banks' Letters of Credit Activities: An Empirical Examination*, [2002] *The Service Industries Journal*, (22) Oct 187-208.

(4) *R D Harbottle (Mercantile) Ltd v National Westminster Bank Ltd* [1978] QB 146, 155 per Kerr J.

المستندات بظاهرها غير مطابقة ولو لأمر غير أساسي. وكذلك فإن المشتري يفضل دفع الثمن بعد وصول البضاعة وفحصها على أرض الواقع بدلا من الاعتماد على ظاهر مستندات الذي قد لا يعكس الواقع. وعليه فإن الاعتمادات المستندية توازن بين تلك الاختلافات فتقدم طريقة دفع تحقق الثقة النسبية بحيث أنها تحد من الخطورة إلى نسبة يقبلها أطراف العقد. بالإضافة إلى الهدف الرئيسي وهو تحقيق الثقة النسبية والائتمان فإن الوظائف الأخرى للاعتماد المستندي هي أنه أداة وفاء ثمن عقد البيع الذي قام عليه الاعتماد، وأنه أداة تمويل حيث أن البائع يحصل على الثمن قبل وصول البضاعة وذلك بمجرد تقديم مستندات مطابقة والمشتري في بعض الأحيان يحصل على تمويل من المصرف المصدر مقابل رهن المستندات فيؤجل الدفع للمصرف عند وصول البضاعة.

2. العلاقات المتداخلة في الاعتماد المستندي

1.3. أن عملية الاعتماد المستندي تشمل علاقات متداخلة وهي: (1) علاقة المشتري طالب إصدار الاعتماد – أي الأمر- بالمصرف مصدر الاعتماد (2) وعلاقة المصرف المصدر بالبائع المستفيد من الاعتماد (3) وعلاقة المصرف المصدر بالمصارف الأخرى إذا تم استخدام خدماتهم لتنفيذ الاعتماد. وأما علاقة المشتري بالبائع فبالرغم من أنها في الواقع سبب الاعتماد المستندي حيث أن المشتري يطلب إصدار الاعتماد لصالح البائع تلبية للشرط التعاقدي في عقد البيع لوفاء الثمن فإن تلك العلاقة تفترض بأنها مستقلة عن عملية الاعتماد ولا تشكل جزءا من العلاقات المتداخلة في عملية الاعتماد وذلك لحماية المستفيد (البائع الدائن في عقد البيع) من الدفع التي قد يتمسك بها الأمر طالب إصدار الاعتماد (المشتري المدين في عقد البيع) لمنع دفع مبلغ الدين أو استيفائه. كل علاقة من العلاقات المتداخلة لها طبيعة قانونية تصاغ بحسب القانون المطبق عليها كما سيتم تناوله لاحقا.

3. الأعراف والعادات

1.4. حيث ان الاعتمادات المستندية طريقة دفع وإئتمان بين تجار يقطنون دول مختلفة بواسطة مصارف عبر عدة دول فإن بروز تلك العملية التجارية اعتمد على هدف الائتمان الذي تقوم عليه تلك الطريقة كما تم فهمه بين التجار والمصارف وتأسل في المعاملة بينهم حتى غدا عرفا بينهم بغض النظر عن قوانين بلادهم. لتحقيق هدف الائتمان ولتجنب الزعزعة في الثقة فإن الحل بطريقة الدفع بالاعتماد المستندي من قبل جهة مستقلة ومليئة مقابل مستندات تقوم على عناصر رئيسية متجذرة في صلب هذا الحل وتلك العناصر تعرف بمبدأ الاستقلالية ومبدأ القطعية ومبدأ المطابقة لظاهر المستندات. هذه العناصر تعتبر اعراف متأسلة في جذر الاعتماد المستندي أي ان غياب احداها يؤدي الى غياب هدف الائتمان الذي بني عليه الاعتماد المستندي. هناك اعراف محيطة بعملية الاعتماد المستندي والتي تتغير حسب محيط (بيئة) الاعتماد. انه من المغالطة اعتبار "الأعراف والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية" بنشراها الصادرة من غرفة التجارة الدولية في باريس⁽⁵⁾ (آخر نشرة لها تعرف بنشرة 600) بأنها تعكس بشكل جزمي الأعراف والعادات الدولية للاعتمادات المستندية على ارض الواقع كما سيتم شرحه بتفصيل لاحقاً،⁽⁶⁾ لكنها تعكس لحد كبير الأعراف والعادات على ارض الواقع وكذلك تتضمن جهد تشريعي يهدف بصياغة مواد لتنظيم المعاملات ولبناء عادات واعراف مستقبلية⁽⁷⁾ تساعد: كأولوية، على توحيد وتسهيل العمل المصرفي في الاعتمادات دوليا بشكل يعكس توقعات المصارف؛⁽⁸⁾ وكهدف ثانوي على خدمة افضل لتعكس توقعات التجار. ان السواد الأعظم من الاعتمادات المستندية تطبق الأعراف والعادات الموحدة بنشراها الصادرة عن غرفة التجارة الدولية على العلاقات بين اطراف الاعتماد المستندي وذلك إما بالنص الصريح في عقد الاعتماد او ضمناً مما اعتاد عليه التجار انفسهم في نفس

(5) <http://store.iccwbo.org/icc-uniform-customs-and-practice-for-documentary-credits> .

(6) انظر الباب الثاني، الفصل الثاني.

(7) انظر مقدمة معيار الأعراف المصرفية الدولية لفحص المستندات المقدمة بموجب الاعتمادات المستندية (2013) النشرة 745 الصادرة عن غرفة التجارة الدولية.

(8) Bacon, "Who speaks for the exporter" [2006] 9 DCInsight

المعاملة او عرفا اذا كان سائدا تطبيقها في بلد التعاقد. وعليه فان الأعراف والعادات الموحدة تلعب دورا دوليا هاما في تنظيم الاعتمادات المستندية وتوحيد قوانينها؛ إن وضعها القانوني وتفسيرها في ظل القوانين المقارنة سوف يتم تحليله في الباب الثاني.

4. تعريف الاعتماد المستندي

1.5. تعريف. عرفت المادة 2 من الأعراف والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية النشرة 600 الاعتماد المستندي وقد اطلقت عليه اسم credit ليشمل الاعتمادات المستندي documentary credits والاعتماد المستندي الاحتياطي standby letters of credit:

" أي عملية، بغض النظر عما تسمى وتوصف، تعتبر واجبا قطعيا وبالتالي غير قابل للإلغاء من قبل المصرف مصدر الاعتماد للوفاء بتقديم مطابق".

هذا التعريف يتجلى معناه بمعرفة معنى "الوفاء" و"التقديم المطابق" التي تعد الفاظ مصطنعة لتسهيل لغة الاعتماد المستندي. فالوفاء عرفته نفس المادة من النشرة 600:

"أ. الدفع بالاطلاع اذا كان الاعتماد متاحا بالدفع بالاطلاع.

ب. التعهد بالدفع الآجل والدفع في تاريخ الاستحقاق اذا كان الاعتماد متاحا بالدفع الآجل.

ج. قبول السحب المسحوب من قبل المستفيد ودفعه في تاريخ الاستحقاق اذا كان الاعتماد متاحا بالقبول.

والتقديم المطابق:

"يعني التقديم الذي يتطابق مع بنود وشروط الاعتماد والبنود المطبقة على الاعتماد في هذه النشرة وفي المعيار الدولي للأصول المصرفية لفحص المستندات".

لم يكن هذا التعريف جزءا من النشرة 500 وبـل على العكس حيث كانت تعتبر النشرة 500 ان الاعتماد المستندي يعتبر في الاصل قابل للإلغاء ما لم ينص الاعتماد على انه غير ذلك وهذا الموقف السابق لم يراع العرف التجاري الجذري على ارض الواقع ان الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء.

في القانون الإنجليزي من التعريفات المشهورة للإعتماد المستندي ما قننه اللورد

عدالة جيكنس في قرار محكمة الاستئناف حين قال ان الاعتماد المستندي: "يشكل صفقة ما بين المصرف وبائع البضاعة، حيث انه يحمل المصرف التزاما قطعيا للقيام بالدفع، بغض النظر عن أي خلاف ما بين المتعاقدين بان البضاعة موافقة للعقد ام لا. هذه منظومة تجارية قامت على هذا الأساس و، في حكمي، من الخطأ ان هذه المحكمة في القضية المنظورة امامنا ان تتدخل في هذه العادة المستقرة".⁽⁹⁾

في القانون الأردني نصت المادة 121 من قانون التجارة رقم 12 لسنة 1966 بخصوص الاعتماد المستندي:

1- إذا خصص الاعتماد المصرفي وفاءً لمصلحة الغير وأيد المصرف هذا الاعتماد لمستحقه فلا يجوز بعد ذلك الرجوع عنه أو تعديله بدون رضا ذلك الغير ويصبح المصرف ملزماً إزاءه مباشرةً ونهائياً بقبول الأوراق والايفاءات المقصودة.

2- ويحق للمصرف أن يسترد المبالغ التي دفعها أو المصاريف التي أنفقها لانفاذ ما وكل به مع الفائدة المتفق عليها أو الفائدة القانونية إن لم يكن اتفاق، ابتداءً من يوم الدفع.

3- ويحق له أيضا استيفاء عمولة.

فلم يعرف قانون التجارة الاعتماد المستندي، بل عرفته محكمة التمييز الموقرة في حكمها:

"الاعتماد المستندي هو تعهد صادر عن البنك بناء على طلب الأمر (المشتري) يلتزم البنك بمقتضاه بدفع ثمن البضاعة للمستفيد (البائع) وفق شروط معينة، ويفتح تنفيذاً للالتزام المشتري بدفع الثمن، فان الالتزامات المترتبة على انشائه تنحصر في ذمة طرفي العقد وهما الأمر (المشتري) والبنك فقط ، ولا يتحمل المستفيد (البائع) من

(9) *Hamzeh Malas & Sons v British Imex Industries Ltd.* [1958] 2 Q.B. 127, 129 per Jenkins LJ :

الاعتماد المستندي في تلك القضية كان من نوع الاعتماد المعزز واستخدم القاضي مصطلح معزز عدة مرات في تعريفه للاعتماد، إلا انه من المتعارف عليه ومما استقر عليه القضاء الإنجليزي ان هذا التعريف يشمل الاعتماد المستندي المعزز وغير المعزز انظر مثلاً:

United City Merchants (Investments) Ltd v Royal Bank of Canada [1983] 1 AC 168, 183

الاعتماد بأي التزام ، ويلتزم البنك بموجبه ان يدفع قيمة المستندات الى المستفيد وبعد ذلك يضع المستندات المتعلقة بشحن البضاعة تحت تصرف الأمر مقابل حصوله على قيمتها من الأمر المذكور ، كما يلتزم المشتري الأمر بموجبه بدفع قيمة المستندات موضوع الاعتماد الى البنك عند ورودها منه".⁽¹⁰⁾

في القانون المصري، هناك نص على الاعتماد المستندي في قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999 حيث عرفته المادة 341:

1- "الاعتماد المستندي عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (ويسمى الأمر) لصالح شخص آخر (ويسمى المستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل.

2- عقد الاعتماد المستندي مستقل عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه، ويبقى البنك أجنبياً عن هذا العقد."

محكمة النقض قد عرفت الاعتماد المستندي في اكثر من قرار⁽¹¹⁾ ولعل التعريف الشافي من تلك القرارات الذي يشمل عناصر جوهرية للاعتماد المستندي هو:

"المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البنك الذي يفتح اعتماداً مستندياً للوفاء بثمان صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكيلاً عن المشتري في الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد كما لا يعتبر ضامناً أو كفيلاً يتبع التزامه عملية المشتري، بل يعتبر التزامه في هذه الحالة التزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشتري، يلتزم بمقتضاه بالوفاء بقيمة الاعتماد متى قدم إليه المستفيد منه المستندات المبينة بخطاب فتحه مطابقة تماماً لما تضمنه ومتطابقة فيما بينها من الناحية الشكلية، ودون أن يكون للبنك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير أو الاستنتاج، إذ ليس من واجبه فحصها من الناحية الموضوعية لأن المستندات وليست البضائع هي الأداء الوحيدة التي يقوم عليها التعامل بين ذوى الشأن في الاعتماد، فالبنك فاتح الاعتماد وكذلك البنك المنفذ المعزز له ممنوع من النظر خارجها و ليس له إلا التأكد من مدى مطابقتها لما ورد بخطاب فتح الاعتماد

(10) قرار تمييزي حقوق رقم 152 سنة 1975.

(11) الطعن رقم 621 لسنة 79 جلسة 25/06/2009 س 60 ص 757 ق 127.

المرسل للمستفيد لأن سلامة كل مستند يجب أن تستمد من ذاته فحسب فلا تكمل من مستند آخر".⁽¹²⁾

تقييم للتعريفات. يمتاز التعريف الأنف الذكر في القانون الإنجليزي بشموله لمبدأ قطعية الاعتماد أي قطعية التزام المصرف المصدر والمعرز تجاه المستفيد بالقيام بالدفع وكذلك التشديد على مبدأ الاستقلالية باختصار تعريفي وافي. إلا انه لم يتطرق لمبدأ المطابقة لظاهر المستندات الذي هو عنصر جوهري في صلب الاعتماد المستندي، وهذا لا يؤثر على الوضع القانوني للاعتماد المستندي في القانون الإنجليزي، حيث انه اول القوانين الذي اعترف بل ربما أسس عرف المطابقة الصارمة في ظاهر المستندات لبنود الاعتماد كشرط أساسي لتنفيذ حق المستفيد.⁽¹³⁾ اما التعريف في القانون الأردني فقد انصب على عملية الاعتماد اكثر من التطرق الى طبيعة التزام المصرف والمبادئ الجوهرية التي يقوم عليها ويتحقق بها هدف الاعتماد في التجارة الدولية فقد أورد مثلاً بان المصرف يلتزم بدفع ثمن البضاعة فضلاً عن القول بأن المصرف يلتزم بدفع قيمة الاعتماد بشكل غير قابل للرجوع بإخطار المستفيد مقابل الأخير تقديم مستندات بظاهاها مطابقة للاعتماد. وكذلك النص بأن المصرف يلتزم بدفع قيمة المستندات يعوزه الدقة حيث ان المصرف يلتزم بدفع قيمة الاعتماد مقابل استلام مستندات مطابقة. وبعكس التعريف الإنجليزي لم يشمل التعريفين الأردني والمصري صراحة مبدأ القطعية. لكن تعريف القانون المصري في قرار محكمة النقض شمل مبدأ مطابقة ظاهر المستندات، ما لم يتضمنه التعريف الإنجليزي، بالإضافة الى مبدأ الاستقلالية وكذلك لحد ما تطرق للطبيعة القانونية لالتزام المصرف. لعل سبب غياب مبدأ القطعية في الاعتماد المستندي في قرارات المحاكم الأردنية والمصرية هو اتخاذ تلك المحاكم نشرات الأعراف والعادات الموحدة الصادرة من غرفة التجارة الدولية كمراجع أساسي للأعراف الجوهرية في الاعتماد المستندي فضلاً عن ارض

(12) الطعن رقم 1685 لسنة 58 جلسة 19/06/1989 س 40 ع 2 ص 606 ق 263.

(13) *English, Scottish and Australian Bank Ltd v Bank of South Africa* (1922) 13 Lloyd's Rep 21, 24

Equitable Trust Co of New York v Dawson Partners Ltd (1927) 27 Lloyd's Rep 49, 52.

الواقع،⁽¹⁴⁾ اذ ان النشرات في تاريخ قرارات المحاكم أعلاه كانت تفترض ان الاعتماد المستندي غير قطعي (قابل للالغاء - افتراضا مخالفا للعرف المطبق والمتبع بين التجار) ما لم يرد نص بغير ذلك.⁽¹⁵⁾ على أي حال هذا التقييم ينصب على التعريف كمفهوم مختصر لجوهر الاعتماد المستندي وليس على الموقف القانوني وأثار الاعتماد المستندي في ظل تلك القوانين. فقانون التجارة المصري الجديد مثلا نص صراحة على ان الاعتماد المستندي يعتبر قطعيا غير قابل للالغاء ما لا يتم النص صراحة في الاعتماد على انه غير قطعي.⁽¹⁶⁾ اما تعريف النشرة 600 فبالرغم من انه مختصر وينصب على الجوهر أي الطبيعة التجارية لواجب المصرف تجاه المستفيد الا ان يشوبه غموض لاستعماله الفاظ مصطنعة بحاجة الى تعريف مصطنع للغة الاعتماد المستندي. وعليه نقترح التعريف التالي:

"الاعتماد المستندي هو واجب المصرف مصدر، ومعزز اذا وجد، الاعتماد بأن يفي قيمة الاعتماد المستندي وبشكل قطعي وغير قابل للالغاء أو التعديل الى المستفيد الذي لصالحه تم إصدار الاعتماد مقابل، شرط لا غير له، أن يقدم المستفيد مستندات مطابقة في ظاهرها للشروط التي تم طلبها في الاعتماد، وذلك لتحقيق الضمان المالي الذي هو الهدف من الاعتماد المستندي فإن الاعتماد المستندي يعتبر مستقلا عن عقد البيع او العقد الذي لأجله تم فتح الاعتماد ولا يجوز فحص البضائع والحقائق التي تمثلها المستندات وإن علاقة الاعتماد المستندي بين المصرف المصدر والأمر (والمعزز والمصرف المعين) مستقلة عن علاقة الاعتماد المستندي بين نفس المصرف المصدر (والمعزز) والمستفيد".

5. الأسماء التي يطلق عليها الاعتماد المستندي

1.6. تسمية. يطلق على الاعتماد المستندي في اللغة الإنجليزية ب (documentary

(14) الطعن رقم 621 لسنة 79 جلسة 25/06/2009 س 60 ص 757 ق 127.

(15) انظر الباب الثاني تحت عنوان العرف الجذري والاسس التي يقوم عليها الاعتماد المستندي.

(16) المادة 343 (2) قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999.

(credit) (DC) او (letters of credit) (LC) او (commercial credit). في بعض الأحيان تشير الصحف في اخبارها التجارية الى (letters of credit) بخصوص مشروع مساعدات حكومي كبير ولكن في الحقيقة الاعتماد لا يكون اعتمادا مستندي (letters of credit) بل خطاب ضمان او اعتماد مستندي احتياطي والذي يختلف عن عملية الاعتماد المستندي،⁽¹⁷⁾ كما سيتم شرحه لاحقا.⁽¹⁸⁾ التسمية الدقيقة للاعتماد المستندي في اللغة الإنجليزية هي (documentary credit) والتي تعني الائتمان المستندي وقد تبنتها نشرات الأعراف والعادات الموحدة الصادرة عن غرفة التجارة الدولية.⁽¹⁹⁾ اما في اللغة العربية فمن المتعارف عليه قضائيا⁽²⁰⁾ وفقهيا⁽²¹⁾ وكذلك بلغة التجارة العربية اسم الاعتماد المستندي، بالرغم ان كلمة الاعتماد هنا تختلف عن معنى الاعتماد في عقد فتح الاعتماد. حيث ان الاخيرة تدل على التزام المصرف بوضع مبلغ معين تحت تصرف العميل طالب اصدار الاعتماد ولمدة معينة مقابل عمولة للمصرف وعلى ان يتم تسديد المبلغ المسحوب بعد انتهاء الاعتماد ومع الفوائد اذا اشترطت،⁽²²⁾ وهذا بعكس الاعتماد المستندي اذ ان الأمر طالب اصدار الاعتماد هو الذي في العادة يدفع مسبقا للمصرف مبلغ معين لتغطية التزام المصرف المصدر لدفع مبلغ الاعتماد الى المستفيد الا ان طالب الإصدار خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة يقوم برهن املاكه والمستندات التي يقدمها المستفيد مقابل ان يقبل المصرف بإصدار الاعتماد المستندي وبتغطية المبلغ دون الدفع مسبقاً من طالب الاصدار. فالتسمية الأدق هي الائتمان المستندي، إلا ان تسمية الاعتماد المستندي صحيحة اذا حملت على معنى اعتماد المصرف بتغطية مبلغ معين للمستفيد وليس

(17) ICC Guide to Export and Import, (2012) ICC. G Jimenez,

(18) انظر الفصل الخامس.

(19) انظر للاسم في النشرة 600 مثلا.

(20) هكذا اطلق عليه في القضاء الأردني: مثلا انظر قرار محكمة التمييز حقوق رقم 152 سنة 1975: والقضاء المصري: مثلا انظر الطعن رقم 1685 لسنة 58 جلسة 19/06/1989 س 40 ع 2 ص 606 ق 263.

(21) انظر مثلا: الدكتور جمال الدين عوض، الاعتمادات المستندية، (1985) دار النهضة.

(22) الطعن رقم 851 لسنة 71 جلسة 28/01/2003 س 54 ع 1 ص 295 ق 52.

للعميل طالب اصدار الاعتماد وبما انها التسمية المتعارف عليها فمن الأولى الاخذ بها واستعمالها.

الفصل الثاني

العملية التجارية للاعتماد المستندي، مراحلها واطرافها

1. مراحل الاعتماد المستندي ومبادئه الاساسية

1.7. المرحلة التمهيديّة هي الاتفاق في عقد البيع على طريقة دفع الثمن او جزء منه بواسطة الاعتماد المستندي. ولتنفيذ التزامه في عقد البيع وليتم أداء الثمن للبائع فإن المشتري يتوجه الى مصرف عادة مصرفه في الدولة التي يقطن بها ليطلب اصدار اعتماد مستندي لمصلحة البائع (في لغة الاعتمادات المستندية: يطلق على المشتري "طالب اصدار الاعتماد أو الأمر" وعلى المصرف الذي اصدار الاعتماد "مصدر الاعتماد او المصرف المصدر" وعلى البائع الذي صدر الاعتماد لصالحه "المستفيد").

1.8. اذا قبل المصرف فتح الاعتماد بحسب الشروط التي يتفق عليها الطرفين⁽²³⁾ (اما يطلب من المشتري تغطية المبلغ بدفعه للمصرف ليتم حجزه في حساب خاص للاعتماد او يتم رهن ممتلكات المشتري لتأمين دين المصرف عن المبالغ التي سيدفعها وعمولة الخدمة) يلتزم المصرف المصدر امام العميل طالب الاصدار بإصدار الاعتماد المستندي الى المستفيد. تعتبر مرحلة الطلب وقبول إصدار الاعتماد المرحلة الأولى في عملية الاعتماد المستندي والعقد بين العميل طالب الإصدار والمصرف المصدر يحكم علاقتهما. المرحلة الثانية هي إصدار الاعتماد فلا تقوم مسؤوليه للمصرف تجاه المستفيد إلا عندما يتم إصدار الاعتماد فبمجرد اصدار الاعتماد⁽²⁴⁾ يترتب على المصرف الواجب في لغة العرف او الالتزام في لغة العقد⁽²⁵⁾ وبلا رجوع (مبدأ القطعية

(23) قرار محكمة تمييز حقوق رقم 2008/3081.

(24) المادة 7 من النشرة 600؛ لكن في القانون الأردني التزام المصرف يقوم بتبليغ الاعتماد للمستفيد وليس بمجرد الإصدار: قرار محكمة تمييز حقوق رقم 2008/3081.

(25) في القوانين الانجلوساكسونية هنالك اراء فقهية تعتبر ان اصل التزام المصرف هو الواجب العرفي وليس

او عدم النقص) بدفع الثمن مقابل استلام مستندات (كبوليصة الشحن تمنح المشتري طالب اصدار الاعتماد حق حيازة البضاعة) تظهر بعد فحصها من المصرف بانها مطابقة لبنود الاعتماد (مبدأ المطابقة لظاهر المستندات).

1.9. في المرحلة الثالثة يحتاج المصرف مصدر الاعتماد فحص المستندات للتأكد من مطابقتها لبنود الاعتماد، فإذا لم يتم بذلك وتبين ان المستندات غير مطابقة فان حق المصرف باسترداد المبالغ المدفوعة للمستفيد لا يقوم وكذلك لا يستحق المصرف العمولة بل قد يقوم للعميل الطالب حقا للتعويض عن اضرار قبول مستندات غير مطابقة. أثناء عملية فحص مطابقة المستندات لا يتوجب ولا يحق للمصرف المصدر (او المصرف الذي اوكل اليه الفحص من قبل المصرف المصدر) بأن يتحقق من وقائع الأحوال على ارض الواقع فليس له الا ان يفحص المستندات بظاهرها دون التأكد من حقيقة ما تمثل في الواقع (افتراض صدق ظاهر المستندات)؛ وكذلك فإن واجب المصرف المصدر بدفع ثمن الاعتماد لا يرتبط ويجب ان يكون منعزل عن أي خلاف ما بين البائع والمشتري في عقد البيع (مبدأ الاستقلالية). اما المرحلة الرابعة تتلو نتائج فحص المستندات فاذا كانت المستندات المقدمة ضمن تاريخ الاعتماد مطابقة يتم دفع قيمة الاعتماد المستندي و إذا كانت المستندات غير مطابقة يتم رفض الدفع. المرحلة الخامسة تكمن في التسوية بين الأطراف لاستحقاقاتهم، كما سنبين ادناه.

2. أطراف الاعتماد المستندي وادوارهم

1.10. هنالك ثلاثة أطراف اساسية لقيام اي اعتماد مستندي وهم: (1) الأمر طالب إصدار الاعتماد و (2) المصرف المصدر و (3) المستفيد. يكمن دور الأمر في القيام بفتح الاعتماد تلبية لشرط وفاء الثمن الموجود في عقد البيع الذي هو سبب عملية الاعتماد وإن الأمر لايتحمل أي مسؤولية في الاعتماد تجاه المستفيد وانما مسؤوليته لوفاء الثمن تجاه المستفيد (البائع في عقد البيع) تنحصر في عقد البيع دون الاعتماد. تكمن

==

عقدياً نظراً لمتطلب الالتزام المقابل لوجود العقد في تلك القوانين:

R Goode, *Abstract Payment Undertakings in International Transactions*, [1996] 22 Brook. J. Int'l L. 1.

مسؤولية الأمر في دفع ما يترتب عليه من عمولة للمصرف المصدر وتعويض المصرف المصدر عما دفعه الى المستفيد او المصارف التي دفعت للمستفيد في الاعتماد. اما المصرف المصدر فيتربط عليه الواجب بدفع مبلغ الاعتماد الى المستفيد مقابل تقديم مستندات مطابقة بظاهرها لبنود الاعتماد وثم يعود على الأمر بما دفعه. بينما المستفيد لا يترتب عليه أي واجب في الاعتماد تجاه المصرف فله ان لا يقدم المستندات وليس للمصرف ان يعود عليه،⁽²⁶⁾ فقد مثلاً يتنازل عن حقه بوفاء الثمن بان يرئ المشتري في عقد البيع وان يقرر بعدم تقديم مستندات. واذا قدم مستندات غير مطابقة فيكون اخل بعقد البيع تجاه المشتري وليس بالاعتماد المستندي اذ لا يترتب عليه أي واجب تجاه المصرف.

1.11. في معظم الأحيان المصرف المصدر يستخدم خدمة مصرف اخر (المصرف الوسيط) الذي يكون محل عمله في بلد المستفيد ليبلغ المستفيد بصدور الاعتماد المسندي وبنوده. يعرف المصرف الوسيط الذي قبل تبليغ الاعتماد "بالمصرف المبلغ" ويكون دوره في الوكالة مجرد رسولا لتبليغ الاعتماد دون ان تترتب عليه أي التزامات تجاه المستفيد بتنفيذ الاعتماد. إذا تم الطلب من المصرف الوسيط، الذي يكون عادة المصرف المبلغ، بتعزيز الاعتماد فان المصرف المجيب يصبح "المعزز" للاعتماد فيتربط عليه نفس الواجبات المترتبة على المصرف المصدر تجاه المستفيد.⁽²⁷⁾

1.12. المصرف المعين او المسمى. إذا كان الاعتماد المستندي متاحا بالاطلاع (بالدفع الفوري) او بدفع آجل او متاحا بالقبول (قبول الكمبيالة) او متاحا بالتداول (قبول الكمبيالة وخصمها او قبول المستندات والدفع مقدما بخصم جزء من الاجل المستحق)⁽²⁸⁾ من قبل مصرف وسيط بالإضافة الى المصرف المعزز وبالطبع المصرف المصدر، فإن هذا المصرف الوسيط يعرف اما "بالمصرف الدافع" او "المصرف الخاص" او "المصرف القابل" وذلك حسب الخيار المتاح له في نوع الاعتماد المستندي

(26) قرار تمييزي حقوق رقم 152 لسنة 1975.

(27) المادة 8 النشرة 600.

(28) المادة 2 النشرة 600.

أي اذا كان الخيار هو الدفع الفوري فانه المصرف الدافع واذا كان الخيار الخصم والتداول فانه المصرف الخاصم واذا كان قبول الكمبيالة المصطحبة مع المستندات فهو المصرف القابل. لكن النشرة 600 من الأعراف والعادات الموحدة استعملت لفظ "المصرف المعين" nominated bank ليشير الى المصرف المتاح لديه تنفيذ الاعتماد او أي مصرف اذا كان الاعتماد متاحا للتنفيذ من قبل أي مصرف، أي يشمل المصرف (1) الدافع الذي يدفع بتاريخ الاستحقاق (فورا او آجلا حسب نوع الاعتماد) بمجرد تقديم مستندات مطابقة فهو يشمل المصرف المصدر والمعزز واي مصرف مخول بالدفع و (2) الخاصم الذي يدفع الثمن فورا رغم استحقاق الثمن آجلا وذلك بخصم جزء كمريح له مقابل تقديم مستندات مطابقة اذا كان الاعتماد متاحا عن طريق الدفع الآجل و(3) القابل الذي يقبل كمبيالة الدفع المستحقة بأجل مقابل تقديم مستندات مطابقة ليتحمل مسؤولية الدفع عند حلول الاجل اذا كان الاعتماد متاحا بقبول كمبيالة.⁽²⁹⁾ وعليه فان المصرف الوسيط قد يأخذ فقط دور المبلغ او فقط دور المعزز او فقط الدافع او الخاصم او القابل او دور المبلغ بالإضافة الى احد من تلك الأدوار الاخرى.

1.13. التسوية بين الأطراف. هذه المرحلة الخامسة كما وردنا أعلاه. بناءً على دفع الثمن مقابل مستندات مطابقة بظاهرها للاعتماد يحق للمصرف الدافع الرجوع على المصرف المعزز و/او المصرف المصدر للتعويض عن المبلغ المدفوع وبحسب الاتفاق لدفع العمولة وبالطبع يتوجب ارسال المستندات المقدمة من المستفيد الى المصرف المصدر وان تكون في ظاهرها مطابقة لبنود الاعتماد لقيام حق الرجوع (الدين)، ومن ثم المصرف المعزز يرجع على المصرف المصدر والأخير يرجع على الأمر طالب اصدار الاعتماد على ان يرسل المستندات المطابقة في ظاهرها الى طالب الاصدار. اذا لم يتم الحجز مسبقا من قبل المصرف المصدر على مبلغ من المال مسحوب من الأمر ليساوي مبلغ الاعتماد وليتم صرفه اذا استحق مبلغ الاعتماد فإن المصرف المصدر، كما اثبتت

(29) المادة 2 النشرة 600؛ الرأي 722 الآراء 2009-2011.

الدراسة التجريبية في الأردن،⁽³⁰⁾ يدأب الى الاتفاق مع الأمر برهن المستندات (خاصة بوليصة الشحن لانها سند يمنح صاحبها حق حيازة البضاعة) لصالح المصرف المصدر ليكون له حق حيازة البضاعة لتأمين سداد دين المصرف على الأمر اذا لم يوف الاخير التزامه.

1.14. العلاقات المتداخلة في الاعتماد المستندي. يشمل الاعتماد المستندي عدة علاقات متداخلة. فالعلاقة الأساسية والتي تقوم عليها فكرة ائتمان الدفع المالي عن طريق الاعتماد المستندي هي علاقة المصرف بالمستفيد وسوف نتناول لاحقا الطبيعة القانونية لتلك العلاقة والاثار المترتبة على الاخلال بتنفيذ الواجبات المترتبة عليها.⁽³¹⁾ واما العلاقة التي هي في الحقيقة سبب العلاقة الأساسية هي علاقة الأمر طالب اصدار الاعتماد مع المصرف المصدر وسوف نتناول الطبيعة القانونية لتلك العلاقة.⁽³²⁾ وهناك علاقات أخرى بين المصرف المصدر ومصارف أخرى اذا اختار المصدر استعمال خدمة مصارف أخرى وتقليديا هناك علاقة وكالة ما بين المصرف المصدر والمبلغ وكذلك هنالك علاقة اعتماد مستندي بين المصرف المصدر والمعزز وأيضا المصرف المصدر والمصرف المعين (دافعا، قابلا او خاصما) تشبه المقاوله والوكالة.

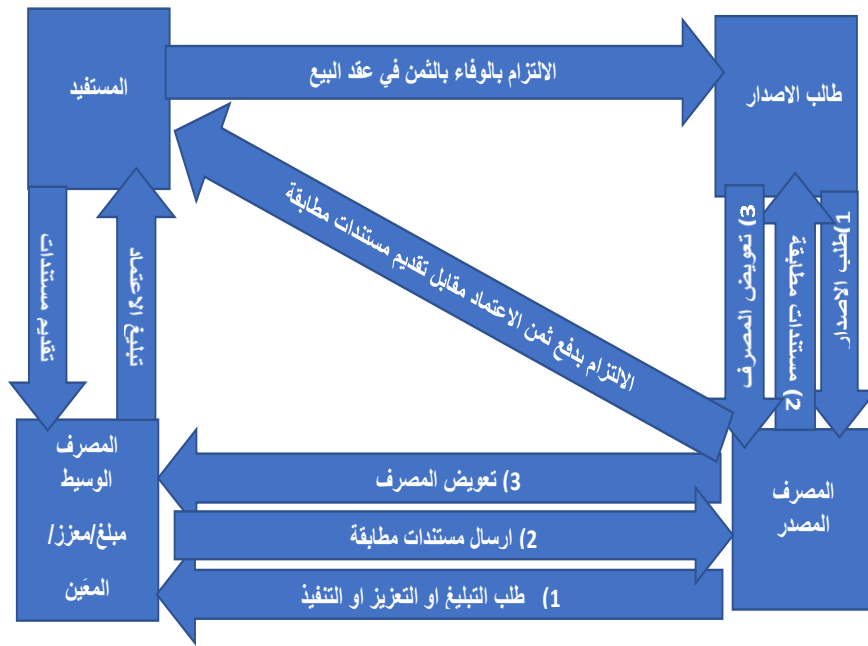
(30) انظر رسالتنا للدكتوراة:

M Hwaidi, 2015, An Evaluation Of The Efficacy Of Ucp 600 Within English And Jordanian Legal Orders And Jordanian Commercial Practices, PhD, University of Nottingham Trent, UK, <http://irep.ntu.ac.uk/id/eprint/32495/1/MHwaidi%20PhD%20final%20after%20amendments.pdf>

(31) انظر الفصل الرابع من الباب الاول؛ انظر ايضا الباب الثالث.

(32) انظر الفصل الرابع من الباب الاول؛ انظر ايضا؛ الباب الثالث.

رسم بياني يمثل عملية الاعتماد المستندي (1)



الفصل الثالث

تاريخ الاعتماد المستندي

1.15. لعل الاعتماد المستندي (letters of credit) تطور من عملية تجارية في السابق كانت تعرف بخطاب او رسالة ائتمان للمسافر (traveller letter of credit) وكانت تعرف ايضا برسالة ائتمان مفتوحة او نظيفة.⁽³³⁾ حيث ان استعمال التسمية "رسالة الائتمان" في اللغة الإنجليزية لتدل على الاعتماد المستندي يشير الى ان اصل الاعتماد المستندي هو رسالة الائتمان للمسافر. لكن الهدف من رسالة الائتمان للمسافر يختلف بشكل أساسي عن الهدف من الاعتماد المستندي. رسالة ائتمان المسافر تهدف الى توفير سيولة (مال) الى التاجر المسافر الى بلد اجنبي عندما يريد شراء بضاعة في ذلك البلد الأجنبي دون ان يضطر التاجر المسافر لحمل نقود معه، فبدلاً من النقود يحمل التاجر رسالة الائتمان الصادرة من مصرفه وفيها طلب (او امر لصرف بصورة الكمبيالة) صادر عن المصرف المصدر للمصارف او التجار في البلد الاجنبي بتمويل التاجر حاملها مبلغ معين من النقود و يتعهد فيها المصرف المصدر بتعويض المصرف او التاجر (المستفيد) الذي يدفع قيمتها.⁽³⁴⁾ وعليه فإن التعهد بدفع وتعويض المصارف والتجار الذين يصادقوا ويدفعوا قيمة الرسالة والكمبيالة المصطحبة معها كان غير مشروط والهدف منه هو تمويل التاجر في بلد اجنبي.

1.16. على العكس من ذلك فإن التعهد في الاعتماد المستندي لدفع قيمة الاعتماد مشروط بتقديم مستندات مطابقة لبنود الاعتماد وتهدف لتقدم ائتمان للبائع قبل ان يقبل على ارسال البضاعة، او تقديم الخدمات في عقد الخدمات، بدلاً من مجرد

(33) McCurdy, *Commercial Letters of Credit*, [1922] Harvard Law Review Association 539

(34) Story, *Commentaries on the Law of Bills of Exchange, Foreign and Inland as Administered in England and America*, (2nd edn, Little and Brown 1860) ch XIII par 459.

التمويل في بلد اجنبي. لكن الاداتان تتشاركان في وظيفة الائتمان بدفع مبلغ من المال. هذا وبسبب التطور التكنولوجي وتطور وسائل التبادل المالي بين المصارف دوليا، رسالة ائتمان المسافر أضحت غير مستعملة في القرن العشرين. حيث ان كثير من رسائل ائتمان المسافر كانت تستخدم مع كمبيالات⁽³⁵⁾ اذ ان المصرف كان ضامنا مسبقا لقبول الكمبيالة فيبدو بان التعهد بقبول الكمبيالات كان العامل الرئيسي لتطور فكرة رسالة الاعتماد المستندي بان يتعهد المصرف بقبول الكمبيالة اذا قدم المستفيد مستندات معينة.⁽³⁶⁾

1.17. لقد بدأ انتشار الاعتمادات المستندية في القرن التاسع عشر عبر التجارة البريطانية والأمريكية وأصبحت معروفة وحيوية في التجارة الدولية تلو الحرب العالمية الأولى. ان الظروف الجديدة وخاصة عدم الاستقرار التي تلت الحرب العالمية الأولى سببت ظهور أسواق جديدة ومعها غدا استخدام الاعتمادات المستندية ضروريا لتأمين الائتمان في تلك البيئة حيث ان التجار في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحوا يصدروا بضاعة الى تجار غير معروفين في دول في دور التطوير وعليه فقد وجد المصدرين بالاعتمادات المستندية الوسيلة الأكثر نجاحا لتأمين وفاء الثمن. وان الدراسة التجريبية اكدت ان البائعين مازالوا يفضلون استخدام الاعتماد المستندي عند تصدير البضاعة لمشتري في دولة في دور التطور.⁽³⁷⁾ هذا ومعظم التجار في تلك البيئة الجديدة لم يملكو سفن للنقل البحري فكان من الأساسي لهم بان يستلموا اثبات بالمستندات على ارسال البضاعة قبل القيام بدفع الثمن⁽³⁸⁾. لقد ميز القانون

(35) *Maitland v The Chartered Mercantile Bank of India, London and China* (1865) 2 H. & M. 440.

(36) There is fair amount of reported American cases in the very early of the nineteenth century in the USA involving documentary credits that were issued by banks as an assurance of payment of the bill of exchange against documents: McCurdy, *Commercial Letters of Credit*, [1922] Harvard Law Review Association 539.

(37) انظر رسالتنا الدكتوراة في المقابلات مع رؤساء افرع الاعتماد المستندي او من يمثلهم في المصارف الاردنية:

M Hwaidi, 2015, An Evaluation Of The Efficacy Of Ucp 600 Within English And Jordanian Legal Orders And Jordanian Commercial Practices, PhD, University of Nottingham Trent, UK, p.351

<http://irep.ntu.ac.uk/id/eprint/32495/1/MHwaidi%20PhD%20final%20after%20amendments.pdf>

(38) Hershey, *Letters of Credit*, [1918] Harvard Law Review Association, 1 (Nov)

الإنجليزي الاعتماد المستندي واعترف به بشكل جلي في سنة 1854.⁽³⁹⁾ اما القانون الأردني فإن أول محاولة لتقنين او الاعتراف القانوني بشكل جلي بالاعتماد المستندي كان في سنة 1975 من قبل محكمة التمييز.⁽⁴⁰⁾ اما في مصر فإن أول حكم من محكمة النقض يتطرق للاعتماد المستندي كان في سنة 1953⁽⁴¹⁾ وبشكل جلي في سنة 1954.⁽⁴²⁾

(39) *Birrell and Others v Dryer and Others* (1884) 9 App. Cas. 345

(40) قرار تمييزي حقوق رقم 152 سنة 1975.

(41) الطعن رقم 392 لسنة 21 جلسة 10/12/1953 س 5 ع 1 ص 245 ق 37.

(42) الطعن رقم 414 لسنة 21 جلسة 15/04/1954 س 5 ع 2 ص 767 ق 115.

الفصل الرابع

الطبيعة القانونية للاعتماد المستندي

1.18. نظرا لأن الاعتماد المستندي يتكون من عدة علاقات متداخلة فان تحليل طبيعته القانونية يقتضي من الناحية العملية النظر الى كل علاقة على حد منفصل. ان العلاقات الرئيسية التي من دونها لا يقوم الاعتماد المستندي هي: (1) علاقة المصرف المصدر بالعميل الأمر طالب اصدار الاعتماد و (2) علاقة المصرف المصدر بالمستفيد. كأي معاملة تجارية جديدة تحال الى القضاء في حال النزاع ينظر القاضي بدءا الى الاختصاص المكاني والزمني ثم القانون الواجب التطبيق، وإذا قام الاختصاص فإن القاضي بحكم النظام القانوني المطبق (الإنجليزي او الأردني او المصري مثلا) يتوجب عليه ان يطبق على هذه المعاملة ما ورد في القانون وإذا لم يرد نصا صريحا طبق القاضي المبادئ القانونية للمعاملات التجارية ولمصادر الالتزام في القانون المطبق. عادة تصلح المعاملات التجارية الجديدة بان تدخل ضمن اطار العقود التجارية التقليدية كالبيع والوكالة والوديعة والكفالة والمبادئ القانونية للالتزام إلا ان الطبيعة التجارية للاعتماد المستندي بعلاقتها يتعارض مع صلب أي من تلك المنظومات التقليدية في القانون الإنجليزي والأردني والمصري كما سيرد بيانه لاحقا ومع مبادئ الالتزام في القانون الانجليزي، فماذا على القاضي ان يفعل تجاه تلك المعضلة؟ اما ان لا يعترف بهذه المعاملة التجارية الجديدة كمصدر للالتزام او ان يعكس توقعات التجار بما يتوافق ويراه من ناحية القانون المطبق حتى لو لم تلب المعاملة متطلبات ما يصلح ان يكون التزاما في القانون المطبق. ان الخيار الأخير يعتمد من ناحية على مدى احترام القانون والاخذ بتوقعات التجار ونوعية التوقعات (مجرد توقعات ام تطورت الى عادات و ثم اعراف) التي يراها القانون صالحة للتأثر بها ومن ناحية أخرى على السلطة المخول بها القاضي للتشريع فإذا لم يكن مخولا بالتشريع

صعب عليه قبول معاملة كمصدر للالتزام اذا خالفت المتطلبات المشرع بها لقيام الالتزام. بالطبع هناك مبادئ قانونية تعتبر من النظام العام والآداب العامة في القانون المطبق لا تُقبل معاملة تجارية تخالف تلك المبادئ.

1.19. ان التحليل للطبيعة القانونية قائم على أساس ان الاعتماد المستندي بات وقطعي غير قابل للالغاء أي ان المصرف المصدر لا يستطيع الرجوع عن التزامه بدفع قيمة الاعتماد متى اصدر الاعتماد الى المستفيد. إذ ان الطبيعة القانونية للاعتماد المستندي غير القطعي (إذا صح ان يعتبر اعتماد مستندي)⁽⁴³⁾ تختلف عن الطبيعة القانونية للاعتماد المستندي القطعي. حيث ان الاعتماد المستندي قام على اعراف جذرية (القطعية والاستقلالية والمطابقة الظاهرية) بدونها لا تقوم عملية الاعتماد المستندي، كما نرى،⁽⁴⁴⁾ وان هذه الأعراف انتشرت كثيرا بين التجار عبر الدول والقارات (وساعد على انتشارها منشورات الأعراف والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية) فان المحاكم ادركت ضرورة قبولها واعطائها الصبغة القانونية نظرا لأهميتها في التجارة الدولية. لعل العامل الآخر في قبول الاعتماد المستندي هو ان القوانين الوطنية تتبنى مبدأ العقد شريعة المتعاقدين⁽⁴⁵⁾ أي حرية التعاقد وبالتالي حرية اختيار القانون الواجب التطبيق ففي ظل ذلك فإن القانون الوطني الذي لا يعكس توقعات التجار ولا يخدم متطلباتهم قد لا يختار بان يطبق في المعاملات التجارية الدولية.

(43) انظر ادناه الفصل السادس والباب الثاني.

(44) انظر ادناه الفصل السادس والباب الثاني فقرة 2.22.

(45) قرار تمييزي حقوق رقم 4461 لسنة 2018؛ قرار تمييزي حقوق رقم 3871 لسنة 2018؛ قرار تمييزي حقوق رقم 4233 لسنة 2018؛ قرار تمييزي حقوق رقم 3638 لسنة 2018؛ المادة 147 القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

1. القانون الإنجليزي

أ. علاقة المصرف المصدر بالعميل الأمر طالب الإصدار

1.20. ان العلاقة بين المصرف المصدر والعميل الأمر طالب فتح واصدار الاعتماد لم تسبب بليلة قانونية بكونها مصدر التزام حيث انها علاقة تعاقدية تتوفر فيها الايجاب (عندما يقدم العميل طلب اصدار الاعتماد) والقبول (عندما يتم اخطار العميل بالقبول قولاً او فعلاً كإصدار الاعتماد للمستفيد) والتبادل (تبادل المنفعة فالمصرف يجني عمولة وطالب الإصدار يستفيد من خدمة الدفع والعائق المتبادل أي كل من الطرفين يتحمل عائق).⁽⁴⁶⁾ لكن تلك العلاقة التعاقدية لم يتم تحليل طبيعتها القانونية في القضاء بشكل جزئي. تم وصف المصرف المصدر بوكيل العميل طالب الاصدار من قبل القاضي عدالة دفلن في قضية Midland Bank في محض التطرق الى موضوع التعليمات الغامضة المقدمة من طالب الإصدار.⁽⁴⁷⁾ الا ان القاضي السيد ستوتون في محكمة الاستئناف في قضية Credit Agricole (موضوع النزاع فيها التعليمات الغامضة من العميل طالب اصدار الاعتماد)⁽⁴⁸⁾ صرح بأن العلاقة التعاقدية بين المصرف المصدر والعميل طالب الإصدار ليست بوكالة وانما استخدمت كلمة الوكيل في قضية سابقة من قبل القاضي العدالة دفلن لتطبيق مبدأ من مبادئ الوكالة، وهو ان مقياس الالتزام يكمن في بذل الجهد والعناية المعقولة في فهم وتحليل تعليمات العميل في حال غموضها، وليس للدلالة على ان العلاقة بوكالة. فما الطبيعة القانونية (الأصل القانوني وفلسفته القانونية) للعلاقة؟ نحن نؤيد القاضي السيد

(46) Chapter 4 Beale and others (eds), *Chitty on Contracts* (33rd edn, Sweet and Maxwell 2018)

(47) *Midland Bank v Seymour* (1955) 2 Lloyd's Rep. 147, 153 per Devlin J; Commercial Banking Co. of Sydney v Jalsard Pty Ltd (1973) AC 279, 285 per Lord Diplock.

(48) *Credit Agricole Indosuez v Muslim Commercial Banking* [2000] 1 Lloyd's Rep 275, 280 where Sir Christopher Staughton stated that there is no agency relationship in law between the issuing bank and the applicant and that lead to the suggestion of D Neo & P Elinger, *The Law and Practice of Documentary Credit*, (1st edn, 2010) 83-84 that the agency relationship is confined to the internal mandate. The issuing bank under a duty to strictly adhere to the instructions or the mandate of the applicant: *Equitable Trust Co of New York v Dawson Partners Ltd* (1927) 27 Lloyd's Rep. 49, 52; *South African Reserve Bank v Samuel & Co* (1931) 40 Lloyd's Rep. 291; *Rayner & Co Ltd v Hambro's Bank Ltd* [1943] K.B. 37, 43 per Goddard LJ.

ستوتون فنرى ان هذه العلاقة ليست بوكالة، بالرغم مع تشابهها من الوكالة في شقها الداخلي ووجود اطراف ثلاثة، للأسباب التالية:

أولا، ان الشق الخارجي للوكالة في رأي بعض الفقهاء يعتبر من صلب الوكالة في القانون الإنجليزي فلكي يكون هناك وكالة لا بد للوكيل ان يكون لديه السلطة (سواء تعاقدية بقيام الرضا او قانونيا بفرض القانون) لتغيير الوضع القانوني للأصيل بخلق التزامات عليه مع طرف ثالث،⁽⁴⁹⁾ الامر الذي لا يتوفر في الاعتماد المستندي إذ ان المصرف المصدر لا يستطيع خلق التزامات على العميل طالب الإصدار تجاه المستفيد في الاعتماد.⁽⁵⁰⁾

ثانيا، إن كان الشق الداخلي (أي العلاقة ما بين الأصيل والوكيل وما تترتب عليها من التزامات) كافيا لتقوم عليه الوكالة كالتى في سمسرة العقارات فإن علاقة المصرف المصدر بالعمل طالب الإصدار هي علاقة وكالة مقتصرة على شقها في النيابة الداخلية دون شقها في النيابة الخارجية.⁽⁵¹⁾ وحيث ان الشق الخارجي لا يطبق فإن متطلب الولاء (انتماء الوكيل للأصيل) لا يطبق أيضا إذ ان المصرف المصدر يتعامل مع المستفيد كأصيل وليس كوكيل للعميل طالب الإصدار. وبناء على الشق الداخلي ان المصرف المصدر يلتزم بالتقيد بتعليمات العميل ولا يحق له الخروج عليها من منطلق النيابة الداخلية وبناء على هذا الرأي من الاصح ان يطلق على هذه العلاقة بالنيابة او النيابة الداخلية،⁽⁵²⁾ ونحن نرى انه من الادق ان يطلق على تلك العلاقة بعلاقة اعتماد مستندي لأنه مسماهما التجاري ولذلك القاضي السيد ستوتون تجنب استعمال كلمة الوكالة. بالرغم من عدم تطبيق متطلب الولاء على النيابة الداخلية

(49) FE Dowrick, "The Relationship of Principal and Agent" [1954] 17 MLR 24

لكن هذه النظرية انتقدت لان هناك علاقات كسمسار العقارات التي تعتبر وكالة بالرغم من عدم صلاحية السمسار بخلق التزامات على البائع او المشتري ، انظر:

LS Sealy & RJA Hooley, *Commercial Law*, (4th edn, OUP 2010), p.100.

(50) انظر الباب الثاني الاعراف الجذرية التي يقوم عليها الاعتماد.

(51) Bowstead and Reynolds on Agency (18th edn, Sweet & Maxwell 2006) para 1.18

(52) D Neo & P Elinger, *The Law and Practice of Documentary Credit*, (1st edn, Hart 2010), p. 84

إلا ان وصف العلاقة بالوكالة قد تؤدي الى الاعتقاد انه يكمن على الوكيل كحد أقل ان لا يقوم بعمل ضد مصلحة الأصيل الامر الذي قد لا يطبق في الاعتماد المستندي إذ ان مبدأ الاستقلالية في الاعتماد المستندي قد يؤدي الى قيام المصرف المصدر بعمل ضد مصلحة العميل طالب الاصدار كدفع مبلغ الاعتماد بالرغم من ان البضاعة التي أرسلها المستفيد مخالفة لعقد البيع.

فالخلاصة، إن العلاقة بين المصرف المصدر والعميل طالب اصدار الاعتماد هي علاقة تعاقدية تقوم على اعتماد مستندي حيث ان المصرف يلتزم بالتقيد بتعليمات طالب الإصدار (كالنيابة الداخلية في الوكالة) وعدم الاجتهاد إلا في حال غموض التعليمات في حد بذل العناية والجهد المنطقي لتفسير التعليمات بما يتوافق مع مصلحة العميل من الناحية الموضوعية.⁽⁵³⁾

وعليه اذا طلب الأمر من المصرف المصدر بأن يصدر اعتماد مستندي وفيه لا يجوز للمصرف ان يدفع قيمة الاعتماد الا بعد إذن الأمر طالب الإصدار فانه يتوجب على المصرف ان يلتزم بالتعليمات، وحيث ان هذه العملية لا تعتبر اعتماد مستندي لمخالفتها لمبدأ الاستقلالية اذ يتلقاها المستفيد على انها دفع الثمن من المشتري مقابل مستندات من البائع فإننا ننصح المصرف المصدر بعدم تسمية هذه العملية باعتماد مستندي وان يتجنب تطبيق نشرات غرفة التجارة الدولية لتلك المعاملة تفاديا للغموض.

ب. العلاقة بين المصرف المصدر والمستفيد

1.21. ان طبيعة وأصل التزام المصرف المصدر تجاه المستفيد سببت بلبله قانونية في القانون الإنجليزي والقوانين التي تعتمد النظام الانجلوسكسوني حيث ان نظرية الالتزام في تلك الأنظمة لا تسعف على قيام الالتزام في الاعتماد المستندي. العلاقة ليست بوكالة فالمصرف المصدر والمعزز يتعامل مع المستفيد كأصيل والتزامه التزاما اصيلا مستقلا عن التزام المشتري (الأمر في الاعتماد) في عقد البيع الذي انشأ عليه

(53) *Ireland v Livingston* (1871-72) LR 5 HL 395

الاعتماد المستندي. وكذلك فإن المصرف المصدر ليس كفيلا للتعامل الأمر طالب اصدار الاعتماد، حيث ان المستفيد يرجع على المصرف المصدر والمعزز أولا وفقط وليس له الرجوع بناء على الاعتماد المستندي على الأمر طالب الإصدار.⁽⁵⁴⁾ إنما يرجع كدائن على المشتري بناء على عقد البيع اذا لم يتم استيفاء الثمن بواسطة الاعتماد المستندي. بعكس الكفالة حيث ان الدائن يتوجب عليه ان يرجع أولا على المدين ثم الكفيل اذا عجز المدين.⁽⁵⁵⁾

1.22. المعضلة ان الإرادة المنفردة (كالهدية) لا تعتبر مصدرا للالتزام،⁽⁵⁶⁾ بعكس القوانين التي تعتمد على النظام الإسلامي كالقانون المدني الأردني والتي تعتمد على النظام الفرنسي والروماني كالقانون المدني المصري في نظرية الالتزام.⁽⁵⁷⁾ وعليه فإن التحليل اتجه نحو الالتزام التعاقدي. لكن نظرية العقد في القانون الإنجليزي (والأنظمة الانجلوسكسونية) ايضا لا تسعف لقيام الالتزام في الاعتماد المستندي، وذلك لوجود عنصر "المقابل المتبادل"⁽⁵⁸⁾ لقيام العقد بعكس الأنظمة القانونية الإسلامية والفرنسية التي يكفي فيها الايجاب والقبول والسبب لقيام العقد⁽⁵⁹⁾. عنصر المقابل المتبادل يعني ان المنفعة التي يكتسبها طرف يجب ان يكون لها مقابل فليس شيئا يعطى مجانا وعليه فان الطرف الأول في العقد يكتسب منفعة مقابل خسارة يعانها وتلك الخسارة تكسب الطرف الثاني منفعة مقابل خسارة للأخير التي

(54) *WJ Alan & Co Ltd v El Nasr Export & Import Co* [1972] 2 Q.B. 189; *Soproma SpA v Marine & Animal By-Products Corp* [1966] 1 Lloyd's Rep. 367;

Newman Industries v Indo-British Industries (Govindram Bros, Third Parties) [1956] 2 Lloyd's Rep. 219.

(55) *Smith v Wood* [1929] 1 Ch 14; R Goode, *Commercial Law* (3rd edn, 2004)

(56) Chapter 4 Beale and others (eds), *Chitty on Contracts* (33rd edn, Sweet and Maxwell 2018)

(57) القانون الاردني: المادة 1 القانون المدني رقم 43 لسنة 1976: القانون المصري:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9:%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A

(58) Chapter 4 Beale and others (eds), *Chitty on Contracts* (33rd edn, Sweet and Maxwell 2018)

(59) القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976، القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

تعتبر منفعة للطرف الأول.⁽⁶⁰⁾ فإذا وعد الطرف الأول ان يعطي مبلغا من المال للطرف الثاني فإن هذا الوعد لا يشكل التزاما تعاقديا إلا اذا كان هناك مقابل من الطرف الثاني اي التزام من الطرف الثاني بتقديم شيء الى الطرف الأول. وعليه فالسؤال، ما هو المقابل الذي يقدمه المستفيد للالتزام المصرف المصدر (و\او المعزز) بدفع قيمة الاعتماد المستندي؟ من الأصول العرفية التي قام عليها الاعتماد المستندي ان المستفيد غير ملزم تجاه المصرف المصدر والمعزز وانه في حين ان التزام المصرف يعتبر قائما ولا يجوز الرجوع عنه لا يترتب على المستفيد أي التزام تجاه المصرف فالمستفيد له الخيار بأن يقدم مستندات مطابقة او ان لا يقدم مستندات بتا. ظهرت عدة نظريات لتعالج تلك المسألة من ابرزها (1) ان المقابل من المستفيد تجاه المصرف المصدر يكمن في تقديم المستندات،⁽⁶¹⁾ ولكن هذا لا يصلح كمقابل ملزم اذ كما ذكرنا فإن المستفيد غير ملزم بتقديم المستندات بل هو بخيار من ذلك و (2) ان موقف المستفيد باتكاله على التزام المصرف يعتبر قبول للإيجاب بقيام عقد ملزم من طرف واحد او اتكالا يمنع المصرف من الانسحاب عن وعده، الا ان تلك النظرية لا تصح كما أدلى البروفسور روي جوود⁽⁶²⁾ حيث ان المصرف المصدر يعتبر ملتزما بدفع قيمة الاعتماد بمجرد اصدار الاعتماد⁽⁶³⁾ أي قبل الاخطار لكي يكون هناك قبول او اتكال من قبل المستفيد.

1.23. وعليه فإن الأصل القانوني للالتزام في الاعتماد المستندي هو العرف التجاري كما قررت محكمة الاستئناف في قضية Hamzeh Malas حين قال القاضي لورد العدالة جينكنز واصفا التزام المصرف المعزز بدفع قيمة الاعتماد المستندي للمستفيد بالتزام قطعي غير قابل عن الرجوع:

(60) Chapter 4 Beale and others (eds), *Chitty on Contracts* (33rd edn, Sweet and Maxwell 2018)

(61) *Raiffeisen Zentralbank Osterreich AG v China Marine Bunker (Petrochina) Co Ltd* [2006] EWHC 212 (Comm) per Gloster J

(62) R Goode, "Abstract Payment Undertaking", Ch 9 of P Cane & J Stapleton (eds), *Essays for Patrick Atiyah*, (1991), p.218

(63) المادة 7 (ب) من النشرة 600.

"نظام تجاري مفصل قد بني على أساس ان الاعتماد المستندي المعزز قام على هذه الصفة، فمن الخطأ ان تقوم هذه المحكمة في هذه القضية بالتدخل بتلك العادة المستقرة".⁽⁶⁴⁾

ولذلك ان العرف التجاري هو مصدر الالتزام بالرغم من مخالفة هذا العرف للمتطلبات القانونية لقيام الالتزام، وعليه فإن البعض يعتبر الاعتماد المستندي استثناء لمطلب المقابل المتبادل لقيام العقد في القانون الإنجليزي.⁽⁶⁵⁾ ويجب الإشارة هنا بان التزام الاعتماد المستندي يعامل في القانون الانجليزي معاملة الالتزام التعاقدية⁽⁶⁶⁾ وهذا أساسي عند النظر في سبل معالجة الاخلال بتنفيذ الالتزام (كحسبة مقدار التعويض عن الضرر الناجم لعدم التنفيذ).⁽⁶⁷⁾

2. القانون الأردني

أ. العلاقة بين المصرف المصدر والعميل الأمر طالب اصدار الاعتماد
1.24. ليس كما هو الحال في القانون الإنجليزي، لم تصف محكمة التمييز الموقرة المصرف المصدر بالوكيل في أي من قراراتها التي تطرقت فيها لعلاقة المصرف المصدر بالعميل الأمر طالب اصدار الاعتماد.⁽⁶⁸⁾ حرصت محكمة التمييز على استخدام عبارة التزام في الاعتماد المستندي، و في قرار تمييزي فيه تطرقت المحكمة لمقياس التزام المصرف المصدر نصت بان مسؤولية المصرف المصدر هي بذل العناية، دون ان تذكر المحكمة علاقة الوكالة.⁽⁶⁹⁾ فنرى ان علاقة المصرف المصدر بطالب اصدار

(64)[1958] 2 Q.B. 127, 129. *Hamzeh Malas Sons v British Imex Industries Ltd*

(65) Chapter 4. Beale and others (eds), *Chitty on Contracts* (33rd edn, Sweet and Maxwell 2018)

(66) *United City Merchants (Investments) Ltd v Royal Bank of Canada* [1983] AC 168, 183 per Lord Diplock

(67) R Goode, Rule, Practice, and pragmatism in transnational commercial law [2005] *International & Comparative Law Quarterly* 539, 547.

(68) قرار تمييزي حقوق رقم 152 لسنة 1975؛ قرار تمييزي حقوق رقم 1160 لسنة 1991؛ قرار تمييزي حقوق رقم 111 لسنة 1993؛ قرار تمييزي حقوق رقم 2510 لسنة 1998؛ قرار تمييزي حقوق رقم 3081 لسنة 2008؛ قرار تمييزي حقوق رقم 1802 لسنة 2014.

(69) قرار تمييزي حقوق رقم 3081 لسنة 2008.

الاعتماد ليست بوكالة،⁽⁷⁰⁾ حيث ان التزام المصرف المصدر هو التزام أصيل - مستقل عن التزام العميل الأمر طالب الإصدار - ومباشر تجاه المستفيد⁽⁷¹⁾ والأمر ليس بمسؤول في الاعتماد تجاه المستفيد،⁽⁷²⁾ بعكس الوكالة اذ ان الوكيل لا يلتزم بشكل مباشر تجاه الطرف الثالث بل الأصيل الذي يترتب عليه الالتزام المباشر.⁽⁷³⁾ ولا حتى تصلح ان تكون العلاقة وكالة بعمولة يتعامل فيها الوكيل (فرضا المصرف) باسمه الخاص ويلتزم مباشرة للطرف الثالث (فرضا المستفيد) سندا للمادة 88 من قانون التجارة⁽⁷⁴⁾ إذ ان محكمة التمييز اقرت بان الوكالة بالعمولة تخضع لمبادئ الوكالة في القانون المدني فيحق للموكل (الأصيل) عزل الوكيل بأرادته المنفردة،⁽⁷⁵⁾ الأمر الذي لا يتوفر في الاعتماد المستندي إذ ان العميل طالب الإصدار لا يحق له عزل المصرف المصدر او منعه من دفع قيمة الاعتماد متى صدر الاعتماد،⁽⁷⁶⁾ فعمولة المصرف المصدر تستحق متى قام بإصدار الاعتماد.⁽⁷⁷⁾

1.25. ولا تعتبر العلاقة بكفالة حيث عرفتها محكمة التمييز "عقد ضمان بضم ذمة الضامن الى ذمة المضمون"⁽⁷⁸⁾ يرجع بها الدائن على الطرفين، الأمر الذي لا يتوفر في

(70) انظر كمصدر استثنائي موقف القانون المصري ادناه.

(71) قرار تمييزي حقوق رقم 1050 لسنة 2006؛ قرار تمييزي حقوق رقم 1802 لسنة 2014.

(72) المادة 4 من النشرة 600.

(73) المادة 888 القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976.

(74) قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966 نصت المادة 88 (1): "الوكيل بالعمولة الذي يتعاقد باسمه الخاص ويكتسب الحقوق الناتجة عن العقد ويكون ملزماً مباشرة نحو الأشخاص الذين تعاقدوا معهم كما لو كان العمل يختص به شخصياً ويحق لهؤلاء الأشخاص أن يحتجوا في مواجهته بجميع أسباب الدفع الناتجة عن علاقتهم الشخصية به ولا يحق لهم أن يخاصموا الموكل مباشرة".

(75) قرار تمييزي رقم 515 لسنة 1995؛ المادة 87 (2) قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966.

(76)(77) المادة 7 من النشرة 600.

(77) المادة 7 النشرة 600؛ انظر قرار تمييزي حقوق رقم 3081 لسنة 2008 حيث ان المصرف المصدر تخلو مسؤوليته متى قام ببذل العناية المطلوبة لإصدار الاعتماد ولكن لم يتضح من القرار ما اذا يستحق العمولة في هذه الحالة.

(78) قرار تمييزي حقوقي رقم 1068 لسنة 1989.

الاعتماد المستندي إذ ان ذمتي المصرف المصدر والعميل الأمر طالب الإصدار مستقلتين ولا يحق للمستفيد ان يرجع على الأمر بناء على الاعتماد المستندي ولا يستطيع ان يرجع على المصرف بصفته البائع بناء على عقد البيع.⁽⁷⁹⁾

1.26. فالخلاصة، ان العلاقة ما بين المصرف المصدر والأمر طالب الإصدار هي علاقة تعاقدية يقوم فيها الايجاب والقبول وهي علاقة اعتماد مستندي يلتزم فيها المصرف ببذل العناية المطلوبة لاصدار الاعتماد وفقا لتعليمات العميل بحاذيرها⁽⁸⁰⁾ مقابل عمولة وتعويض عن مبلغ الاعتماد المدفوع والمصروفات المترتبة على تنفيذه (عادة تدخل في حساب العمولة كما يتفق عليها الأطراف).⁽⁸¹⁾ فهو بالنتيجة حال القانون الإنجليزي إلا ان الأخير أكثر قابلية لتطبيق مبادئ الوكالة بشقها الداخلي أي النيابة من حيث دفع العمولة وتعويض المصرف وبالتالي من قابلية تطبيق حق الامتياز بأخذ العمولة.

ب. العلاقة بين المصرف المصدر والمستفيد

1.27. ليس كما هو الحال في القانون الإنجليزي فإن أصل التزام المصرف المصدر تجاه المستفيد في الاعتماد المستندي لم تكن عقبة قانونية في القانون الأردني ولم تسبب أي جدل. وذلك لان التصرف الانفرادي، بعكس القانون الإنجليزي، يعتبر من مصادر الالتزام في الشريعة الاسلامية طبقا للقانون المدني.⁽⁸²⁾ فالمصرف يلتزم بمطلق ارادته المنفردة تجاه المستفيد ولا حاجة لتطابق الايجاب بالقبول لقيام الالتزام وبالطبع ليس هناك متطلب "التبادل المقابل"، كما هو في القانون الإنجليزي، لقيام الالتزام. الا ان محكمة التمييز في قراراتها العدة تحفظت وللأسف عن تحليل مصدر الالتزام وعن بيان ان القانون المدني يصلح للغطاء القانوني للالتزام في الاعتماد

(79) المادة 4 النشرة 600.

(80) قرار تمييزي حقوقي رقم 1068 لسنة 1989.

(81) هذا هو حال القانون المصري، انظر ادناه.

(82) المادة 250 القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976.

المستندي.⁽⁸³⁾ إذ اكتفت محكمة التمييز بالنص بان الاعتماد المستندي، وبوصف التزام المصرف المصدر تجاه المستفيد، تعهد بدفع مبلغ من المال مقابل شروط معينة كما هو مقدر قانوناً وفقها وقضاء،⁽⁸⁴⁾ بدلاً من وصف ان اصل الالتزام هو العرف وان القانون التجاري يحترم العرف وان القانون المدني يتيح للتصرف الانفرادي لأن يكون مصدراً للالتزام. على أي حال فإنه في الواقع ليس هناك خلاف على تطبيق التزام المصرف المصدر في الاعتماد المستندي والانتقاد الموجه نظري ليفيد ان نظرية الالتزام في الشريعة أوسع وتعكس توقعات التجار أكثر من نظرية الالتزام في القانون الإنجليزي. بالرغم من ان مصدر الالتزام هو التصرف الانفرادي⁽⁸⁵⁾ فان احكام العقد تطبق على تنفيذ الالتزام.⁽⁸⁶⁾

3. القانون المصري

أ. العلاقة بين المصرف المصدر والعميل طالب الإصدار

1.28. بعكس القانون الإنجليزي وبصورة أكثر وضوحاً من القانون الأردني، تطرق قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999 لطبيعة الاعتماد المستندي وقد عرفه من ناحية العلاقة ما بين المصرف المصدر والأمر طالب الإصدار بنص المادة 341:

الاعتماد المستندي عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه ويسمى الأمر: لصالح شخص آخر ويسمى المستفيد: بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل.

وهناك قرارات من محكمة النقض المصرية قبل تشريع القانون التجاري الجديد (1999) تتطرق بشكل مباشر لطبيعة العلاقة بين المصرف المصدر والعميل طالب الإصدار حين نصت محكمة النقض الموقرة:

(83) قرار تمييزي حقوق رقم 152 لسنة 1975؛ قرار تمييزي حقوق رقم 1050 لسنة 2006؛ قرار تمييزي حقوق رقم 1773 لسنة 2011.

(84) قرار تمييزي حقوق رقم 152 لسنة 1975؛ قرار تمييزي حقوق رقم 1773 لسنة 2011.

(85) المادة 250 القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976.

(86) المادة 251 القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976.

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البنك الذي يفتح اعتماداً مستندياً للوفاء بثمان صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكيلاً عن المشتري في الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد كما لا يعتبر ضامناً أو كفيلاً يتبع التزامه عملية المشتري، بل يعتبر التزامه في هذه الحالة التزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشتري، يلتزم بمقتضاه بالوفاء بقيمة الاعتماد متى قدم إليه المستفيد منه المستندات المبينة بكتاب فتحه مطابقة تماماً.⁽⁸⁷⁾

فمن الواضح والمقرر في القانون المصري بأن العلاقة ليست بوكالة والسبب - كما سبق وحللنا في القانون الأردني - أن التزام المصرف المصدر هو التزام أصيل مستقل عن التزام الأمر ومباشر تجاه المستفيد⁽⁸⁸⁾ والأمر طالب الاصدار ليس بمسؤول في الاعتماد تجاه المستفيد،⁽⁸⁹⁾ بعكس الوكالة إذ أن الوكيل لا يلتزم بشكل مباشر تجاه الطرف الثالث بل الأصيل الذي يترتب عليه الالتزام المباشر.⁽⁹⁰⁾ وكذلك في الوكالة يحق للأصيل أن يعزل الوكيل متى شاء على أن يدفع أجره ويعرضه عن الأضرار،⁽⁹¹⁾ إلا أنه في الاعتماد المستندي لا يحق للأمر أن يعزل المصرف المصدر متى أصدر الاعتماد.⁽⁹²⁾ والعلاقة ليست بكفالة لأن ذمة المصرف المصدر مستقلة عن ذمة الأمر،⁽⁹³⁾ فالمستفيد ليس له إلا الرجوع على المصرف المصدر والمعزز إذا كان موضوع الدعوى استيفاء دين بناء على الاعتماد المستندي.

1.29. هذا ومن الواضح من قرار محكمة النقض رقم 851 أن العلاقة بين المصرف

(87) الطعن رقم 1685 لسنة 58 جلسة 19/06/1989 س 40 ع 2 ص 606 ق 263؛ انظر أيضاً: الطعن رقم 851 لسنة 71 جلسة 28/01/2003 س 54 ع 1 ص 295 ق 52؛ الطعن رقم 615 لسنة 72 جلسة 26\03\2009.
(88) المادة 345 قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999؛ الطعن رقم 621 لسنة 79 جلسة 25/06/2009 س 60 ص 757 ق 127.

(89) المادة 4 من النشرة 600: تعتبر نتيجة مبدأ الاستقلالية وهو عرف متجذر.

(90) المادة 699 القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

(91) المادة 715 القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

(92) المادة 7 (ب) النشرة 600.

(93) المادة 341 (2) قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999؛ المادة 4 النشرة 600.

المصدر والعميل طالب الإصدار هي علاقة عقد اعتماد مستندي إذ نصت المحكمة:
إن الاعتماد المستندي يلقي في العلاقة بين البنك فاتح الاعتماد وعميله طالب فتح
الاعتماد التزاماً على هذا البنك بتنفيذ كافة ما تضمنه عقد الاعتماد من شروط
محققه للغاية منه لصالح عميله كما يلقي أيضاً على هذا العميل التزاماً مقابلاً بدفع
قيمة الاعتماد والفوائد المستحقة وكافة المصروفات التي أنفقها البنك في تنفيذ
الاعتماد فإذا أخل أى منهما بما التزم به عد مسؤولاً عما قد يترتب على ذلك من ضرر
للآخر باعتبار أن عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى أو التأخير فيه يعد خطأ في ذاته
يرتب مسؤوليته ولا يدرأها عنه إلا إثباته القوة القاهرة أو خطأ الغير الذى لا يسأل
عنه أو خطأ الطرف الآخر.⁽⁹⁴⁾

1.30. يرى البعض ان العلاقة اقرب للمقاوله حيث يتعهد المقاول بتحقيق نتيجة،⁽⁹⁵⁾
ولكن العلاقة ليست بمقاوله إذ ان العمال المعينين من المقاول لديهم الحق بمقاضاة
رب العمل لاستيفاء الاجر،⁽⁹⁶⁾ الامر الذي لا يتوفر في الاعتماد المستندي إذ ان
المصارف الأخرى كالمبلغ والمعزز، وهم بالطبع ليسوا بعمال بل بوكلاء، ليس لهم الرجوع
على الأمر طالب الإصدار.⁽⁹⁷⁾ أيضاً ان معيار التزام المصرف المصدر قد يكون تارة
القيام بعناية وتارة أخرى بتحقيق نتيجة كما سيتم تفصيله لاحقاً.⁽⁹⁸⁾ هذا ومن
الملاحظ ان موقف القانون المصري اجزم من القانون الانجليزي وأوضح من القانون
الأردني بان عقد الاعتماد المستندي له طبيعته الخاصة، ويحق للمصرف حجز
المستندات المطابقة لحين أن يدفع الأمر للمصرف قيمة الاعتماد الذي دفعه المصرف
واذا لم يتم الأمر بالدفع خلال ستة أشهر فيحق للمصرف أن ينفذ على البضاعة

(94) الطعن رقم 851 لسنة 71 جلسة 28/01/2003 س 54 ع 1 ص 295 ق 52؛ انظر أيضاً الطعن رقم 443
لسنة 45 جلسة 27/02/1984 س 35 ع 1 ص 551 ق 105.

(95) علي جمال الدين عوض، الاعتمادات المستندية دراسة للقضاء والفقهاء المقارن، (1985) ص 81 دار النهضة.

(96) المادة 662 القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

(97) المادة 4 و 13 النشرة 600.

(98) انظر الباب الثالث والباب الخامس.

وفقا لاجراءات الرهن التجاري وذلك بموجب قانون التجارة المصري لأحكام الاعتماد المستندي - بدلا من اللجوء لتطبيق أحكام النيابة والمقاوله على الاعتماد المستندي.⁽⁹⁹⁾

ب. العلاقة بين المصرف المصدر والمستفيد

1.31. كما هو الحال في القانون الأردني، وبمعكس القانون الإنجليزي، لم يسبب اصل التزام المصرف المصدر في الاعتماد المستندي تجاه المستفيد أي بلبلة قانونية حيث ان نظرية الالتزام اكثر مرونة من نظيرها في القانون الإنجليزي اذ انها تشمل الإرادة المنفردة.⁽¹⁰⁰⁾ هذا وقد نصت محكمة النقض المصرية الموقرة في قرار لها (موضوع الدعوى التعهد بدفع قيمة شيك وليس اعتماد مستندي) وبشكل جريء وواضح ان اصل التزام المصرف المصدر هو الإرادة المنفردة بإصدار تعهد يلتزم به المصرف بصفة اصلية لا تبعية،⁽¹⁰¹⁾ الامر الذي لم تقم به محكمة التمييز الأردنية الموقرة، هذا وقد نص قانون التجارة المصري: "يكون التزام البنك في حالة الاعتماد المستندي البات قطعياً ومباشراً قبل المستفيد وكل حامل حسن النية للصك الذي سحب تنفيذاً للعقد الذي فتح الاعتماد بسببه".⁽¹⁰²⁾

4. تقييم الطبيعة القانونية للاعتماد المستندي في القوانين المقارنة

1.32. من الناحية العملية ان القوانين أعلاه متشابهة بالنتائج فعلاقة المصرف المصدر بالعميل الأمر هي علاقة عقد اعتماد مستندي والاختلاف، بل السؤال الذي يهم المصارف، هو ما اذا كانت احكام النيابة في الوكالة تطبق على هذه العلاقة ليتم الاستفادة من حقوق امتياز الوكيل في الرهن والتأمين في حال تخلف الأمر عن دفع عمولة المصرف المصدر وتعويضه عن المصاريف التي تكبدها. القانون الإنجليزي قد

(99) المادة 350 قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

(100) القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

(101) الطعن رقم 4261 لسنة 81 جلسة 15/05/2013.

(102) المادة 345 (1) قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

يتيح المجال لتطبيق تلك الاحكام بينما القانون الأردني يبدو بانه لن يطبق احكام الوكالة ولكن احكام الرهن الحيازي تطبق على المستندات اذا اتجهت نية الاطراف - وهي العادة التجارية - بأن يحجز المصرف المستندات لحين الاسترداد من الأمر ما دفعه في الاعتماد، اما القانون المصري فقد اعترف للمصرف بحقوق رهن معينة بحجز المستندات والتنفيذ على البضاعة بموجب المادة 350 من قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999.⁽¹⁰³⁾ سوف ننتطرق لحق المصرف بحجز المستندات كرهن حيازي في الباب الثالث والخلاصة أن حجز النسخ الاصلية من بوليصة الشحن البحري تمنح المصرف القدرة على منع الأمر من حيازة البضاعة من الناقل البحري لأن الاخير يتوجب عليه أن يسلم البضاعة مقابل تسليم النسخه الاصلية من بوليصة الشحن البحري، ولكن مستندات النقل الاخرى كمستند النقل الجوي والبحري لا توجب على الناقل تسليم البضاعة فقط مقابل استلامه النسخة الاصلية من مستند النقل وعليه فإن حجز ذلك المستند لا يمنع الأمر من حيازة البضاعة من الناقل الا اذا كان المصرف هو المشحون اليه المسمى في المستند بدلا من الأمر. بالنسبة الى علاقة المصرف المصدر بالمستفيد، فبالرغم من ان النتائج متشابهة بين القوانين أعلاه الا انها تختلف نظريا فالتحليلات أعلاه بينت ان الاعتماد المستندي اثبت ان نظرية العقد في القانون الإنجليزي غير مؤهلة لشمول بعض المعاملات التجارية العصرية التي تطورت بناء على عرف التجار، بعكس نظرية العقد في القانون الأردني المستقاه من الشريعة الاسلامية وفي القانون المصري المستقاه من القانون الفرنسي.

(103) المادة 3 قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

الفصل الخامس

اختلاف الاعتماد المستندي عن خطاب الضمان وعن الاعتماد المستندي الاحتياطي

1. تسمية

1.33. ان المحاكم تنظر الى المضمون واسس العملية التجارية المتفق عليها كعامل رئيسي لتحديد ماهية العملية التجارية بغض النظر عن التسمية المطلقة. فقد يطلق على خطاب ضمان بكفالة حسن تنفيذ بالرغم من ان ما اتفق عليه الأطراف أسس لعملية تعتبر بالواقع وبحكم القانون خطاب ضمان. ان الأسس التي يقوم عليها خطاب الضمان والاعتماد المستندي الاحتياطي هي مبدأ القطعية ومبدأ الاستقلالية ولحد ما مبدأ المطابقة الظاهرية كما بين ادناه. فقد يطلق على خطاب الضمان كفالة حسن تنفيذ او كفالة بمجرد الطلب او كفالة دخول عطاء او حتى كفالة. في اللغة الإنجليزية خطاب الضمان معروف باسم (performance bond او demand guarantee) او (first demand) و الاعتماد المستندي الاحتياطي معروف باسم (standby letters of credit).

2. الاعتماد المستندي وخطاب الضمان

1.34. خطاب الضمان هو تعهد قطعي (مبدأ القطعية) صادر من المصرف المصدر بدفع مبلغ محدد او لسقف معين الى المستفيد وان هذا التعهد مستقل (مبدأ الاستقلالية) عن أي خلاف ما بين اطراف العقد الذي قام عليه خطاب الضمان وان التزام الدفع مشروط ، حسب نص الخطاب: (1) بمجرد ان يقوم المستفيد الطلب من المصرف بالدفع او (2) بالطلب بالدفع مع تقديم شهادة من المستفيد ان طالب الإصدار اخل في تنفيذ التزامه في العقد الذي قام عليه الخطاب او (3) بالطلب بالدفع مع تقديم شهادة من طرف آخر كخبير ان طالب الإصدار اخل في تنفيذ التزامه في

العقد الذي قام عليه الخطاب او (4) بالطلب بالدفع مع تقديم مستند حكم من محكمة او هيئة تحكيم تفيد ان طالب الإصدار اخل في تنفيذ التزامه في العقد الذي قام عليه الخطاب.⁽¹⁰⁴⁾ هذا هو حال القانون الانجليزي و معاهدة الأمم المتحدة للكفالات المستقلة وللخطابات المستندية الاحتياطية (1995)، اما القانون الاردني فان اجتهاد محكمة التمييز استقر انه اذا كان خطاب الضمان مشروطا على الاخلال بتنفيذ العقد الاصلي (البيع او الخدمات) فانه يعتبر كفالة حسن تنفيذ وهي في القانون الاردني تعتبر غير مستقلة عن عقد البيع والتزام المصرف فيها ليس التزاما مباشرا كخطاب الضمان الى المستفيد بل هو التزام مرتبط بعقد البيع. وعليه لكي تكون الكفالة خطاب ضمان يجب ان تكون مستحقة بمجرد طلب المستفيد بالدفع كما نصت محكمة التمييز:

وفي ذلك نجد أن خطاب الضمان كما عرفه الفقه والاجتهاد القضائي هو تعهد مكتوب

(104) مضمون هذا التعريف وفقا للقانون الانجليزي ويختلف عن القانون الاردني:

القانون الإنجليزي: [1978] 1 Q.B. 159, *Edward Owen Engineering Ltd v Barclays Bank International Ltd* 171, 172

القانون الأردني: قرار تمييزي حقوق رقم 4039 لسنة 2019، وقد ميزت محكمة التمييز خطاب الضمان عن كفالة حسن التنفيذ كون ان الاخيرة مشروطة على اثبات الاخلال في تنفيذ العقد وغير مستقلة عن العقد الاصلي وقد عرفت محكمة التمييز خطاب الضمان:

أما خطاب الضمان فهو تعهد نهائي غير معلق على شرط يصدره البنك بناءً على طلب من عميله الأمر بدفع مبلغ نقدي إلى المستفيد فور طلبه خلال مدة محددة أما تعهد البنك بموجب خطاب الضمان بالتزام منقطع الصلة بالتزام الأمر المكفول ومديونيته وذلك لأن خطاب الضمان ينشأ بين البنك والمستفيد علاقة مباشرة لا صلة لها من الناحية القانونية بالعلاقة بين البنك والمكفول أو بين المكفول والدائن المستفيد من خطاب الضمان والبنك في خطاب الضمان لا يضمن حسن تنفيذ المكفول للعمل أو الالتزام الذي التزم به أو التعهد الذي تعهد به أو اتفق عليه مع الدائن وإنما يلتزم بإرادته المنفردة وبشكل مجرد التزاماً مباشراً غير معلق على شرط ودون تحقق أي واقعة خارجة عن خطاب الضمان بدفع المبلغ المحدد به إلى المستفيد فور طلبه ذلك وفي خطاب الضمان فإن التزام البنك بمصدر خطاب الضمان غير مرتبط بالتزام عميله الأمر ولا تابع له ولا يتوقف عليه أو على تحقق أي شرط أو عنصر خارج عن خطاب الضمان الذي هو تعهد مجرد بدفع مبلغ محدد أو قابل للتحديد إلى المستفيد المكفول فور طلبه. انظر ايضا قرار تمييزي حقوق رقم 4513 لسنة 2019 وقرار تمييز حقوق رقم 2500 لسنة 2005.

القانون المصري: المادة 355-360 قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

ICC Uniform Rules for Demand Guarantees (URDG);

<http://www.uncitral.org/pdf/english/texts/payments/guarantees/guarantees.pdf>

يرسله البنك بناء على طلب عميله إلى دائن هذا العميل (المستفيد) بدفع مبلغ محدد من المال حال طلب المستفيد ذلك بغض النظر عن موافقة أو عدم موافقة طالب إصدار خطاب الضمان وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود سبب لطلب المستفيد دفع قيمة خطاب الضمان له وأن البنك مصدر خطاب الضمان ملزم بما تعهد به في خطاب الضمان وعليه أن يدفع قيمته للمستفيد عند أول طلب يرده منه وإلا اعتبر مستنكفاً عن تنفيذ التزام هو ملزم به قانوناً وأن هذا الالتزام ينشأ فور إصدار الخطاب ووصوله إلى علم المستفيد منه ولا يشترط تسلمه من قبل المستفيد. كما أن اجتهاد محكمة التمييز قد استقر على أن لخطاب الضمان خصائص وشروط أولها أن يكون التزام البنك أو المؤسسة المالية مصدرة الخطاب مستقلاً عن التزام العميل وأن يكون لهذا الخطاب كفايته الذاتية فلا يرتبط استحقاق المبلغ الوارد فيه بعنصر خارج عن خطاب الضمان وأن يكون المبلغ الثابت مستحقاً فور إصدار الخطاب.⁽¹⁰⁵⁾

1.35. ومن الجدير بالذكر أن محكمة التمييز تعتبر الكفالة خطاب ضمان إذا كانت غير معلقه على شرط بمبلغ ثابت ويتوجب الوفاء فقط بمجرد الطلب من المستفيد.⁽¹⁰⁶⁾ هذا وإذا كان هناك شرط كإبراز شهادة عدم تنفيذ الأمر لعقد البيع، فعلى الأطراف أن تستخدم لفظ خطاب الضمان بدلاً من كفالة أو كفالة حسن تنفيذ وأن تكون اللغة واضحة جداً بأن نيتهم اتجهت لخطاب الضمان وينصحوا بأن يوضحوا استقلاليتهم والالتزام المباشر للمصرف تجاه المستفيد لتفادي تكييف العلاقة من قبل المحاكم ككفالة.⁽¹⁰⁷⁾

1.36. انتشر خطاب الضمان في أواخر القرن العشرين وبالذات في الشرق الأوسط في عقود البنى التحتية وعقود البيع الدولية لضمان حسن تنفيذ البائع أو المتعهد،⁽¹⁰⁸⁾

(105) قرارا تمييزي رقم 525 لسنة 2018.

(106) قرار تمييزي رقم 2922 لسنة 2017.

(107) انظر مثلاً القرار التمييزي رقم 4589 لسنة 2017.

(108) انظر الموقع: <https://www.fgould.com/middle-east/articles/understanding-performance-bonds/>

إذ ان المشتري له الخيار في صرف مبلغ خطاب الضمان من طرف ثالث مليء (عادة مصرف) ومستقل عن عقد البيع إذا اخل البائع او المتعهد بالتزاماته. عادة يتم الاتفاق على ان يكون مبلغ الخطاب 10% من قيمة عقد البيع وتتردد المصارف بإصدار خطاب ضمان اذا كان المبلغ ضخما يشمل قيمة عقد البيع كاملة إلا إذا ضمنت حقها في التعويض عن دفع قيمة المبلغ كحجز مبالغ من طالب الإصدار لدى المصرف او رهن أملاك طالب الإصدار اذا كان مليئا. فخطاب الضمان كالاعتماد المستندي من حيث الأسس إذ يقوم على مبدأ الاستقلالية ومبدأ القطعية وكذلك الى حد ما مبدأ المطابقة الظاهرية للمستندات فكليهما وسيلتا ائتمان لدفع مبلغ معين. إلا ان الاختلافات بينهما تكمن بما ورد ادناه.

1.37. أولا دور المستندات تختلف في الاعتماد المستندي عن خطاب الضمان وكذلك الغاية التجارية من كليهما. ان الالتزام بالدفع في الاعتماد المستندي مشروط بتقديم مستندات من المستفيد تثبت قيام المستفيد (عادة البائع في عقد البيع) بتنفيذ التزاماته في عقد البيع بشحن البضاعة وتأمينها وفقا لعقد البيع فالمستندات تشمل عادة بوليصة الشحن وبوليصة التأمين والفاتورة التجارية كوصل قيمة البضاعة وكذلك شهادة المنشأ والخبرة وهذا يلقي كاهل على المصرف بفحص المستندات ومدى مطابقتها ظاهريا للاعتماد وهذا له بالغ الأهمية للمشتري إذ انه يستند على المستندات كدليل على شحن البضاعة كما اتفق عليه.⁽¹⁰⁹⁾ هذا الأمر لا يتوفر في خطاب الضمان إذ ان دور المستندات في الخطاب يكمن في اثبات ان طالب الإصدار، الذي هو البائع بعكس الاعتماد إذ يكون طالب الإصدار المشتري، قد أخل في التزامه التعاقدي. والاثبات هنا، حسب شرط الخطاب، قد يكون بمجرد طلب الدفع دون أي دور للمصرف بفحص أي شيء (وهذا هو خطاب الضمان في القانون الاردني) او بطلب الدفع مع إصدار شهادة يشهد فيها المستفيد او طرف آخر ان طالب الإصدار أخل بالتزامه والمصرف يفحص هذا المستند ليكون متطابقا مع ما طلب في الخطاب (وهذا

(109) معظم مواد النشرة 600 تنطرق لمطابقة فحص المستندات ناهيك عن اصدار نشرات تسمى "المعيار الدولي للاصول المصرفية لفحص المستندات في الاعتمادات المستندية" من غرفة التجارة الدولية.

خطاب ضمان في القانون الانجليزي ولكن في القانون الاردني يعتبر كفالة حسن تنفيذ غير مستقلة وليس خطاب ضمان إلا اذا وضع الاطراف بشكل صريح استقلالية الكفالة عن عقد البيع).

1.38. ثانيا، ان اطراف العقد تختلف اذا كان الامر متعلقا بعقد بيع دولي وكذلك طريقة تعويض المصارف. حيث ان المشتري يطلب من البائع بإصدار خطاب ضمان من قبل مصرف يقطن في موطن المشتري فيقوم البائع بالطلب من مصرفه في موطنه لإتمام ذلك الامر ثم يقوم مصرف البائع، اذا قبل، بالطلب من مصرف في موطن المشتري لإصدار خطاب ضمان لصالح المشتري. فطالب الإصدار هو مصرف البائع والمصرف المصدر هو الذي يقطن في موطن المشتري والأخير المشتري هو المستفيد وليس له الرجوع الا على المصرف المصدر في دعوى خطاب الضمان. هذا بعكس الاعتماد المستندي المعزز (سنتطرق اليه ادناه) حيث ان طالب الإصدار هو المشتري والمصرف المصدر هو مصرف المشتري في موطنه والأخير يطلب من مصرف في موطن البائع ليعزز الاعتماد المستندي وبالتالي البائع المستفيد من الاعتماد يحق له الرجوع على المصرف المعزز الذي يقطن في موطن البائع والمصرف المصدر الذي يقطن في موطن المشتري في دعوى الاعتماد المستندي. وكذلك فإن طريقة تعويض المصارف تختلف. ففي خطاب الضمان يقوم المصرف طالب الإصدار بإصدار خطاب ضمان مقابل (او ثاني) يتعهد فيه بدفع مبلغ معين الى المصرف مصدر خطاب الضمان الأول اذا دفع الأخير قيمة خطاب الضمان الأول. المصرف طالب الإصدار يرجع على عميله الذي بالاصل طلب اصدار الاعتماد بناء على حق التعويض ويكون عادة قد رهن أملاك او حجز على سبيل التأمين مبالغ تعود الى العميل. اما التعويض في الاعتماد المستندي يقوم على حق المصرف المعزز بالتعويض من المصرف المصدر مقابل تمرير مستندات مطابقة قدمت من المستفيد وكذلك هو حق المصرف المصدر بالرجوع على العميل الأمر طالب الإصدار يعتمد بتمرير المستندات المطابقة للعميل.

1.39. ثالثا، ان الاحكام المكتوبة المتفق على تطبيقها بين التجار والمصارف تختلف في خطاب الضمان عما هو في الاعتماد المستندي كما بين ادناه.

1.40. الاحكام والمعاهدات المطبقة. في خطاب الضمان ان ما يسمى "القواعد الموحدة لكفالات بمجرد الطلب"،⁽¹¹⁰⁾ او خطاب الضمان كما هو متعارف عليه بلغة القانون والتجارة العربية، في نشراتها الصادرة من غرفة التجارة الدولية في باريس، آخر نشرة هي النشرة رقم 758 لسنة 2010،⁽¹¹¹⁾ تطبق من قبل كثير من التجار والمصارف بما فيها المصرف الدولي المركزي. فهي تطبق اذا اختار الأطراف في عقدهم على تطبيقها. أيضا هناك "معاهدة الأمم المتحدة للكفالات المستقلة وللخطابات المستندية الاحتياطية" التي صدرت من الأمم المتحدة في 1995 ودخلت حيز التنفيذ في 2000\01\01 وصادقت عليها فقط ثمان دول منها قطرين عربيين هما الكويت وتونس.⁽¹¹²⁾ المعاهدة تطبق كقانون، أي لا يحتاج الأطراف الى الإحالة لها في عقدهم كي تطبق، اذا كان محل عمل المصدر لخطاب الضمان في دولة مصادقة على المعاهدة. او ان احكام القانون الدولي الخاص تحيل لتطبيق قانون دولة مصادقة على المعاهدة. وهناك احكام لخطاب الضمان في معاهدة OHADA الافريقية تطبق كقانون في ستة عشر دولة افريقية. في القانون الإنجليزي تطبق احكام العقد ما بين الأطراف⁽¹¹³⁾ وفي كثير من الأحيان الأطراف تطبق "القواعد الموحدة لكفالات بمجرد الطلب" الصادرة عن غرفة التجارة الدولية وفي غياب النص العقدي لتنظيم خطاب الضمان او امر ما بخصوص خطاب الضمان ما بين اطراف العقد تطبق احكام القانون الإنجليزي في خطاب الضمان والأعراف التجارية في غياب نص قانوني صريح.⁽¹¹⁴⁾ وكذلك الحال في القانون الأردني إلا ان المحاكم الأردنية تتأثر بالعمل الفقهي اكثر من المحاكم

(110)ICC Uniform Rules for Demand Guarantees (URDG)

(111)<https://iccwbo.org/global-issues-trends/banking-finance/global-rules/#1488883561675-c76b5fc1-4e8d>

(112)<http://www.uncitral.org/pdf/english/texts/payments/guarantees/guarantees.pdf>

(113)McKendrick (ed), *Goode on Commercial Law*, (4th ed, LexisNexis 2009), 14

(114) في القضايا ادناه يلعب العرف والعادة دورا كجزء من الاتفاق الضمني والعقد بين اطراف العقد:

Investors Compensation Scheme Ltd v West Bromwich Building Society (No. 1) [1998] 1 W.L.R. 896;

Attorney General of Belize v Belize Telecom Ltd [2009] 1 WLR 1988

الإنجليزية.⁽¹¹⁵⁾ اما في القانون المصري فاحكام خطاب الضمان في قانون التجارة المصري الجديد تطبق مع نصوص العقد وفي ما لم يرد به نص في القانون وبنود العقد تطبق "القواعد والعادات السائدة في المعاملات الدولية بشأن خطاب الضمان" كما نصت المادة 355 (2) من قانون التجارة وعلى ما يبدو ان هذه المادة عنت "القواعد الموحدة لكفالات بمجرد الطلب" الصادرة من غرفة التجارة الدولية، أي انها تطبق كقانون في مصر. لكن الحال في الاعتمادات المستندية هو ان السواد الأعظم منها يطبق بنص عقدي صريح او ضمني (ما اعتاد عليه اطراف العقد) بين اطراف الاعتماد المستندي "الأعراف والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية" بنشراتها الصادرة من غرفة التجارة الدولية، أي انها تعتبر نص عقدي موحد محال اليه لاعتباره جزءا من العقد في بنود العقد الصريحة. وسوف نفصل لاحقا في الباب الثاني مسألة تطبيق وتفسير الأعراف والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية من وجهة نظر القوانين المقارنة. تتشابه النشرة رقم 758 "القواعد الموحدة لكفالات بمجرد الطلب" مع احكام النشرة 600 من "الأعراف والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية" خاصة في مسألة تطابق المستندات واجرائات رفض المستندات.⁽¹¹⁶⁾

1.41. التعارض بين الاحكام المطبقة على خطاب الضمان. السؤال هنا أي حكم له الأولوية في التطبيق، حكم بموجب بنود العقد او حكم بموجب القانون او حكم بموجب العرف، بين الأحكام المطبقة على خطاب الضمان اذا تعارضت فيما بينها؟ في القانون الإنجليزي الأولوية: أولا لأحكام القانون التي تعتبر ملزمة لتعلقها بالنظام العام؛ ثم ثانيا احكام العقد الواردة صراحة (كتابة او شفاهة) في متن العقد نفسه؛⁽¹¹⁷⁾ ثم ثالثا الاحكام الواردة في نشرة ما او عقد صبغته قياسية منشورة إذا

(115) المادة 3 قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966، انظر مثلا قرارات محكمة التمييز في الاعتماد المستندي: قرار تمييزي حقوق رقم 152 لسنة 1975؛ قرار تمييزي حقوق رقم 1773 لسنة 2011.

(116) انظر المواد 14 - 36 من النشرة 600 وكيفية تشابهها مع النشرة 758 للقواعد الموحدة لكفالات بمجرد الطلب.

(117)Chapter 1, sec 3 para 1-041 Beale and others (eds), *Chitty on Contracts* (33rd edn, Sweet and Maxwell 2018)

تم الإحالة الى تطبيقها في بنود العقد الصريحة؛ ثم رابعاً ما ورد في القانون (القانون المسنن من قبل مشرع والقرارات القضائية) كحكم لخطاب الضمان؛ ثم خامساً الحكم بموجب العرف. يجب الإشارة بأنه اذا تعارض نص عقدي مع احد الأسس (التي تعتبر بأنها مستقاة بالأصل من عرف جذري يعكس الهدف الرئيسي من خطاب الضمان) التي يقوم عليها خطاب الضمان فإن المحكمة لا تأخذ بالنص العقدي الا اذا كان صريح بصيغة واضحة تهدف الى عدم تطبيق بعض الأسس او الحد من مجالها (لكن هذا قد يؤدي الى تغيير طبيعة المعاملة اذا ان المحكمة تأخذ بالمضمون المتفق عليه بدلاً من مجرد اسم المعاملة). موقف القانون الأردني يعتبر كموقف القانون الإنجليزي اذا ان العقد شريعة المتعاقدين،⁽¹¹⁸⁾ الا ان القانون الاردني قد يتأثر بالفقه في تحديد المفاهيم اكثر من العرف الذي يتم اثباته عن طريق شهادة الخبرة.⁽¹¹⁹⁾ اما في القانون المصري فإن الموقف مشابه فنصوص العقد يكون لها أولوية التطبيق ولكن الاختلاف ان أسس خطاب الضمان نص عليها صراحة قانون التجارة الجديد وان "القواعد الموحدة لكفالات بمجرد الطلب" الصادرة من غرفة التجارة الدولية تعتبر قانون (بالرغم من عدم وضوح النص فالأطراف تنصح بان تنص في عقدها على تطبيق تلك القواعد الموحدة) بمقتضى قانون التجارة، واذا تم الإحالة لتطبيق "القواعد الموحدة" في العقد فإن قوتها في التطبيق تصعد لتصبح حكماً بنصوص العقد. ففي القانون المصري اذا لم يتم النص في العقد لتطبيق القواعد الموحدة فانها تطبق بموجب القانون. بعكس القانون الإنجليزي والأردني فانه في هذه الحالة يجب الاثبات من خلال شهادة الخبرة ان تطبيق "القواعد الموحدة" يعتبر عرفاً سائداً، واذا تم الاثبات فنرى ان تلك القواعد الموحدة تعامل، بخصوص قوة احكامها، كنصوص العقد المطبقة ضمناً أي أعلى قوة من اعراف أخرى سائدة (على ان تكون تلك

(118) قرار تمييزي حقوق رقم 4461 لسنة 2018؛ قرار تمييزي حقوق رقم 3871 لسنة 2018؛ قرار تمييزي حقوق رقم 4233 لسنة 2018؛ قرار تمييزي حقوق رقم 3638 لسنة 2018؛ المادة 147 القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

(119) المادة 3 قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966.

الأعراف الأخرى لا تشكل عرفاً أساسياً يعتبر من مكونات خطاب الضمان) إذ أن مضمونها (القواعد الموحدة) قد لا يعكس عرفاً بالرغم من أن عملية تطبيقها في العقود قد يعتبر عرفاً.

3. الاعتماد المستندي الاحتياطي

1.42. الاعتماد المستندي الاحتياطي هو تعهد قطعي صادر من المصرف المصدر بأن يدفع مبلغ، أو أن يقبل، الكمبيالة الصادرة من المستفيد (الذي هو عادة المشتري في عقد البيع أو الخدمة) على أن تكون مصطحبة بمستند يثبت ظاهرياً أن طالب الإصدار (الذي هو بائع البضاعة أو المتعهد في تقديم الخدمة) اخل في التزامه في عقد البيع ويعتبر هذا التعهد مستقل عن العقد الذي سبب وجوده. من الناحية العملية يعتبر الاعتماد المستندي الاحتياطي كخطاب الضمان (ولكن في القانون الأردني قد يعامل ككفالة حسن تنفيذ غير مستقلة إلا إذا نص بصراحة وتفصيل على استقلالية الكفالة لتعامل كخطاب ضمان). إلا أن الفرق يكمن في أنه في الاعتماد الاحتياطي يشترط لتنفيذ التزام المصرف المصدر أن يقدم المستفيد كمبيالة أو سند سحب لأمر المستفيد موجهة إلى المصرف المصدر كمسحوب عليه. ظهر الاعتماد المستندي الاحتياطي في الولايات المتحدة الأمريكية حين كان خطاب الضمان ممنوع التعامل به في أمريكا، فاخترعت المصارف الأمريكية وسيلة الاعتماد المستندي الاحتياطي للهرب من الحظر الذي كان مفروض على خطاب الضمان.⁽¹²⁰⁾ فاللغة المستخدمة في الاعتماد المستندي الاحتياطي لغة اعتماد مستندي وليست خطاب ضمان وإن شرط إبراز الكمبيالة مصحوبة مع مستند يجعل من الاعتماد المستندي الاحتياطي في الأنظمة القانونية المانعة لخطاب الضمان بأقرب للاعتماد المستندي مما هو لخطاب الضمان ولاسيما الخطاب الذي يفيد بالدفع بمجرد طلب المستفيد. في وقتنا الحالي أن الاعتماد المستندي الاحتياطي يعتبر خطاب ضمان من الناحية التجارية وفي الأسس التي يقوم عليها، إلا أن الاختلاف يكمن بأن المصارف تطبق الأعراف والعادات الموحدة

(120) Bridge and others (eds), Benjamin's Sale of Goods, (8th edn, Thompson 2010) para 23

للاتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية النشرة 600 على الاعتماد
المستندي الاحتياطي.

الفصل السادس

أنواع الاعتماد المستندي

1. الاعتماد المستندي القطعي وغير القطعي (غير القابل للإلغاء والقابل للإلغاء)

1.43. القطعية من مقومات الاعتماد والنشرة 600. بادئ ذي بدئ، ان مبدأ قطعية (تعهد المصرف بالدفع غير قابل للإلغاء و النقض) الاعتماد المستندي كما هو مفصل لاحقاً⁽¹²¹⁾ يعتبر من المقومات التي يقوم عليها الاعتماد المستندي أي ان عدم توفره يشكك في ان العملية التجارية بأنها اعتماد مستندي من حيث المضمون والفاعلية. وعليه فإن النشرة 600 تعتبر قطعية الاعتماد المستندي وانه غير قابل للإلغاء جزء من تعريف الاعتماد المستندي⁽¹²²⁾ وكذلك ان التزام المصرف يعتبر قطعياً أي لا يستطيع المصرف المصدر الرجوع عن التزامه في الاعتماد او تعديله،⁽¹²³⁾ وبالتالي فإن المستفيد (البائع في عقد البيع) يطمئن بانه اذا ارسل البضاعة سوف تتم عملية الدفع لاحقاً عن طريق مصرف ليس له الحق بأن يتراجع او ان يغير التزامه. فالافتراض ان الاعتماد المستندي قطعي. وعليه فان الاعتماد المستندي في ظل النشرة 600 يعتبر فقط قطعي اذ ان استعمال الاعتماد المستندي الغير قطعي نادر جداً (مثلاً ان يكون البائع مطمئن بأن البضاعة المرسله، عليها طلب كبير في سوق البلد التي تم ارسالها اليه ولدى البائع زبائن اخرى في بلد المستورد) ولا يحقق هدف الائتمان حيث اذا تم استعماله فان المصرف المصدر قد يتراجع عن التزامه في أي وقت مما لا يحقق الطمأنينة في الدفع للبائع التي هي الهدف الرئيسي من الاعتماد المستندي. وعليه فان

(121) الباب الثاني.

(122) المادة 2 النشرة 600؛ لتعريف الاعتماد المستندي في النشرة 600 انظر أعلاه تحت عنوان تعريف.

(123) المادة 7 النشرة 600.

اطراف العقد المتجهة نيتهم لاستخدام اعتماد مستندي غير قطعي تنصح بان تنص في الخطاب بشكل جلي ان الاعتماد المستندي غير قطعي مع تعريفه ومع تطبيق النشرة 500 على الاعتماد المستندي الغير قطعي إذ انه في ظل النشرة 600 قد لا تعتبر المحاكم العملية التجارية للاعتماد المستندي الغير قطعي باعتماد مستندي بالأصل. ان القانون الإنجليزي يعتبر ان الاعتماد المستندي بالأصل قطعي الا اذا نص الخطاب الموجه من المصرف الى المستفيد بصراحة بانه غير قطعي.⁽¹²⁴⁾ اما القانون الأردني فليس هناك قرار لمحكمة التمييز ينص صراحة على ان الاعتماد المستندي يعتبر قطعيا الا انه من الواضح ان مضمون القرارات التمييزية ونتائجها تؤكد ان اصل الاعتماد المستندي قطعي حيث ان كل القرارات استخدمت مصطلح الاعتماد المستندي دون الإشارة الى انه قطعي او غير قطعي مع الفرض ان المصرف المصدر لا يستطيع الرجوع او حتى تعديل الاعتماد المستندي؛⁽¹²⁵⁾ وليس هناك الا قرار استثنائي يشير الى ان الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء.⁽¹²⁶⁾ اما القانون المصري، كحال القانون الإنجليزي، فقد نص قانون التجارة الجديد صراحة ان الاعتماد المستندي يعتبر قطعيا غير قابل للإلغاء الا اذا نص العقد بانه قابل للإلغاء.⁽¹²⁷⁾

1.44. هدف التقسيم. ان كتب الفقه في الاعتماد المستندي عمدت على تقسيم الاعتماد المستندي الى قطعي وغير قطعي،⁽¹²⁸⁾ وذلك لان النشرة 500 قد قسمت الاعتماد الى قطعي وغير قطعي بالرغم من انها اعتبرت ان الاعتماد قطعي بالأصل،⁽¹²⁹⁾ اما النشرة 400 فقد اعتبرت ان الاعتماد المستندي غير قطعي بالأصل

(124) [1958] 2 Q.B. 127, 129. *Hamzeh Malas Sons v British Imex Industries Ltd*

Giddens v Anglo-African Produce Company Ltd (1923) 14 Lloyd's L. Rep 230.

(125) قرار تمييزي حقوق رقم 152 لسنة 1975؛ قرار تمييزي حقوق رقم 1733 لسنة 2011.

(126) قرار استثنائي حقوق رقم 17397 لسنة 2007 - محكمة استئناف عمان برئاسة قاسم المومني.

(127) المادة 343 قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

(128) A Malek and D Quest, *Jack: Documentary Credits*, (4th edn, Tottel 2009) paras 2.2-11.

D Neo & P Elinger, *The Law and Practice of Documentary Credit*, (1st edn, Hart 2010), 1;

(129) المادة 6 (ج) النشرة 500.

الا اذا نص الاعتماد على غير ذلك⁽¹³⁰⁾ وهذا كان يخالف الفهم التجاري الصحيح للعرف الجوهري والسائد للاعتماد المستندي بانه قطعي وعليه فالسواد الأعظم من الاعتمادات المستندية نصت بان الاعتماد المستندي قطعي لتجنب ما نصت عليه النشرة 400. الهدف من التقسيم في هذا الكتاب هو الإجابة عن الأسئلة العملية التالية: (1) اذا تم اصدار اعتماد مستندي غير قطعي فهل تصلح النشرة 600 للتطبيق؟ (2) ما هو الوقت الذي بعده لا يحق للمصرف تغيير رأيه من ناحية الانسحاب من الاعتماد المستندي الغير قطعي؟ اما عن تحديد الوقت بالضبط الذي فيه يعتبر التزام المصرف المصدر قطعيا لا رجوع فيه في الاعتماد المستندي القطعي سوف يتم تناوله في الباب الثاني عند التطرق التحليلي لمبدأ القطعية وفي الباب الثالث (باختصار هو وقت اصدار الاعتماد من المصرف المصدر).⁽¹³¹⁾

1.45. هل تطبيق النشرة 600 على اعتماد مستندي غير قطعي؟ قد تتجه إرادة المتعاقدين بإصدار اعتماد مستندي غير قطعي (حيث ان البائع مثلا مطمئن بان البضاعة ستباع باي حال في سوق البلد المرسله اليها) وبنفس الوقت يتم الإحالة الى النشرة 600 لتطبق على المعاملة المتفق عليها. في هذه الحالة لتطبيق الاعتماد المستندي الغير قطعي يجب الإشارة الى ذلك في العقد ما بين البائع والمشتري بشكل واضح وجلي وكذلك في العقد ما بين المشتري طالب الإصدار والمصرف المصدر وأيضا في خطاب الاعتماد المستندي الموجه للمستفيد؛ اذ ان المفترض والاساس ان يكون الاعتماد المستندي قطعي. وكذلك تنصح الأطراف بتطبيق النشرة 500 بدلا من النشرة 600 حيث ان الأخيرة تفترض، وهو الصواب، ان الاعتماد المستندي يكون فقط قطعي. وعليه فإذا تم تطبيق النشرة 600 على اعتماد مستندي غير قطعي فالسؤال هو أي من مواد النشرة 600 تطبق؟ نرى بان المواد 2 و 7 (ج) و 8 (ب) و 10 (ب) لا تطبق اذ انها تنص على التزام المصرف القطعي بدفع مبلغ الاعتماد بمجرد إصداره بالنسبة للمصرف المصدر وبمجرد إضافة التعزيز بالنسبة للمصرف المعزز

(130) المادة 7 النشرة 400.

(131) المادة 7 (ب) النشرة 600.

وان أي تعديل غير مسموح الا بموافقة الأطراف جميعا بما فيهم المستفيد، وهذا بعكس الاعتماد المستندي غير القطعي اذ ان المصرف المصدر والمعرز اذا وجد بالأصل مصرف معزز (اذا انه لا يتصور ان يكون مصرف معزز في الاعتماد الغير قطعي حيث ان الغاية من التعزيز هي الالتزام القطعي بدفع مبلغ الاعتماد لتعزير ائتمان الدفع في بلد البائع) على خيار مطلق بالانسحاب من التعهد بالدفع او تغيير طبيعة التعهد أي ان احكام المادة 8 من النشرة 500 تطبق فالمصرف المصدر له الحق في تعديل او الغاء الاعتماد المستندي في أي لحظة وبدون تبليغ او اخطار مسبق للمستفيد. ولكن السؤال الشائك هو لحد أي وقت او متى هو الوقت الذي بعده لا يحق للمصرف المصدر الانسحاب من التعهد (الغاء او تعديل الاعتماد)؟

1.46. الوقت الذي يتحول فيه الاعتماد المستندي الغير قطعي الى قطعي. أولاً، اذا تم دفع مبلغ الاعتماد او قبول الكمبيالة او خصم الاعتماد المستندي المتاح بالتداول من المصرف المتاح لديه الاعتماد (غير المصرف المصدر) كالمصرف المعين للتفاوض او الدفع فانه يتوجب على المصرف المصدر تعويض المصرف المعين اذا لم يتم اخطار الأخير بالغاء او تعديل الاعتماد قبل قيامه بدفع او خصم مبلغ الاعتماد او قبول الكمبيالة.⁽¹³²⁾ ثانياً، نرى انه متى استلم المصرف المصدر المستندات من المستفيد يصبح الاعتماد المستندي قطعي والا فان مبدأ الاستقلالية والمطابقة الظاهرية للمستندات لا معنى له مما يخرج المعاملة كلياً من كونها اعتماد مستندي اذا كان للمصرف المصدر ان يتراجع عن التزامه بعد استلام المستندات. في القانون الانجليزي نرى أن استلام المستندات من قبل المصرف المصدر قد يعتبر "تعبيراً" للالتزام (مبدأ قانوني في القوانين الانجلوسكسونيه) بدفع قيمة الاعتماد اذا كانت المستندات مطابقة بظاهرها او "تعبيراً" باسقاط حق إلغاء الاعتماد.⁽¹³³⁾ في القانون الاردني

(132) المادة 8 (ب) النشرة 500.

(133) يعتبر "التعبير بإسقاط ممارسة حق عقدي او قبول او عمل شيء او موقف قانوني (ليس من النظام العام) من خلال سلوك معين يحكمه موقف الظروف كما يتم فهمها من الشخص الذي في محل الاطراف وعدم الاخذ بهذا التعبير يؤدي لمظلمة" مبدأ قانوني رسيخ في القانون الانجليزي:

Hutchison v Steria Ltd [2006] EWCA Civ 1551, [2007] ICR 445, [2006] All ER (D) 349 (Nov) at [91]—

والمصري مبدأ حسن النية في تنفيذ العقد،⁽¹³⁴⁾ وهو مبدأ غير معترف به في القانون الانجليزي، يتطلب أن لا يلغي المصرف المصدر الاعتماد بعد قبول استلام المستندات وان يف قيمة الاعتماد اذا تبين في الفحص ان المستندات مطابقة لشروط الاعتماد.

2. الاعتماد المستندي المعزز وغير المعزز

1.47. بالرغم من ان الاعتماد المستندي يعتبر قطعي بحيث ان البائع يطمأن بان المصرف المصدر يلتزم بدفع مبلغ الاعتماد⁽¹³⁵⁾ الا ان المصرق المصدر عادة يكون مصرف المشتري فيقطن في بلد المستورد وإذا نشأ نزاع ما بين البائع المستفيد من الاعتماد والمصرف المصدر فإنه قد يتوجب على البائع ان يقاضي المصرف المصدر في بلد المشتري. من هنا تظهر اهمية الاعتماد المستندي المعزز اذ انه في هذا الاعتماد يطلب البائع من المشتري في عقد البيع بفتح اعتماد مستندي معززا من قبل مصرف يقطن في بلد البائع اي ان البائع يطمئن بالاضافة الى التزام المصرف المصدر بدفع قيمة الاعتماد ان هناك مصرف آخر في بلد البائع (المصرف المعزز) يلتزم بدفع قيمة الاعتماد. وعليه فقد نصت المادة 8 من النشرة 600 ان المصرف المسمى (المعين) الذي قبل تعزيز الاعتماد تترتب عليه نفس التزامات المصرف المصدر بشكل قطعي من لحظة تعزيزه للاعتماد.⁽¹³⁶⁾ يكمن الاختلاف بين الاعتماد المعزز والغير معزز هو ان في

==

[93]

per Neuberger LJ

Briggs v Gleeds (Head Office) [2014] EWHC 1178 (Ch), [2014] All ER (D) 143 (Apr)

Icarus (Hertford) Ltd v Driscoll [1990] PLR 1

يرى الفقهاء في كتاب جاك في الاعتمادات المستندية انه تعتبر مظلمة ولا تعكس توقعات التجار ان يستطيع المصرف المصدر بأن يلغي الاعتماد بعد استلام المستندات، إلا انهم لم يدعوا رايهم بالمبدأ القانوني "التعبير باسقاط الحق او بقبول او عمل شيء".

A Malek and D Quest, *Jack: Documentary Credits*, (4th edn, Tottel 2009) para 2.6.

(134) المادة 202 القانون المدني الاردني رقم 43 لسنة 1976؛ المادة 148 (1) القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

(135) المادة 2 و 7 النشرة 600؛ الباب الثاني.

(136) المادة 8 (ب) النشرة 600.

الاخير المصرف الوسيط لا يلتزم بدفع قيمة الاعتماد وان دوره تكمن بان يكون رسولا كوكيل للمصرف المصدر في تبليغ الاعتماد اذا كان المصرف المبلغ واذا كان معين او مسمى لدفع او تفاوض الاعتماد فلا يلتزم بالدفع او التفاوض وإنما له الخيار في القيام بذلك.⁽¹³⁷⁾ من الطبيعي ان سعر خدمة الاعتماد المعزز اكثر كلفة من الاعتماد الغير معزز اذ ان المصرف المعزز يتقاضى اجر على تقديمه لتلك الخدمة.

1.48. عرفت المادة 2 من النشرة 600 التعزيز "تعهد محدد من المصرف المعزز، بالاضافة الى تعهد المصرف المصدر، بالوفاء او بتداول تقديم مطابق". ونفس المادة عرفت المصرف المعزز "المصرف الذي يضيف تعزيره على الاعتماد بناء على طلب او تفويض من المصرف المصدر".

وعليه فإن المصرف المعزز علاقته بالمستفيد علاقة اصيل مع اصيل فيها يلتزم المعزز التزاما اصيلا بدفع الاعتماد وعلاقته مع المصرف المصدر علاقة اعتماد مستندي يستحق اجره بقيامه بدفع الاعتماد او بفحص المستندات لمطابقتها (كعلاقة المصرف المصدر بطالب اصدار الاعتماد).⁽¹³⁸⁾

3. الاعتماد المستندي من حيث الدفع: المتاح بالدفع بمجرد الاطلاع والمتاح بالدفع الآجل والمتاح بالقبول (الكميالية) والمتاح بالتداول

1.49. نصت المادة 6 (ب) من النشرة 600 ان الاعتماد المستندي يجب ان ينص ما اذا كان متاحا بالدفع بلاطلاع او بأجل او بكميالية او قابل للتداول. إن وقت دفع قيمة الاعتماد يعتبر أمر اساسي بين التجار ويعتمد على توفر السيولة في ايديهم فالبائع المتمكن وذو وضع مالي قوي من ناحية توفر السيولة قد يقبل ان يرسل البضاعة ويسلم المستندات وان ينتظر فترة معينة لاستلام الثمن وذلك لتشجيع المشتريين الذين لا تتوفر لديهم سيولة مالية بالاقبال على الشراء وسداد الثمن بعد بيع البضاعة ولا يكون هناك خطر حقيقي اذا عسر على المشتري دفع الثمن وقت الاستحقاق لان

(137) المادة 2 النشرة 600.

(138) انظر اعلاه تحت عنوان "الطبيعة القانونية للاعتماد المستندي".

المصرفان المصدر والمعرز ملتزمان بالدفع وقت الاستحقاق.

أ. الاعتماد المستندي المتاح بالدفع بمجرد الاطلاع

1.50. في هذه الطريقة يكون الاعتماد المستندي متاحا لدفع قيمة مبلغ الاعتماد خلال فترة الاعتماد لتقديم المستندات، مثلا، اعتماد متاح بالاطلاع لنهاية شهر ايلول سنة 2021 بمجرد الاطلاع يعني انه عند تقديم المستندات وفحصها خلال خمسة ايام مصرفية⁽¹³⁹⁾ (تبدأ المدة عند تقديم المستندات في يوم عمل مصرفي وساعة عمل مصرفية)⁽¹⁴⁰⁾ إذا وجد المصرف خلال فترة فحص المستندات انها مطابقة توجب عليه دفع مبلغ الاعتماد بشكل فوري (عادة اقل من 24 ساعة كما اكدت الدراسة التجريبية).⁽¹⁴¹⁾ هذه الطريقة تناسب البائعين الذين يحتاجون سيولة باقرب وقت، وتناسب المشتري الذي لديه سيولة مالية واذا لم تتوفر لديه سيولة مالية قد يلجأ لمصرفه لكي يعطيه فترة لتسديد المصرف عما يدفعه بشكل آني مقابل ضمانات وعمولة وفائدة يقدمها للمصرف. المادة 14 (ب) من النشرة 600 تمنح المصرف حصة ايام مصرفية كحد اقصى لفحص المستندات فإذا تبين للمصرف وقرر بشكل نهائي ان المستندات مطابقة قبل نهاية الفترة المتاحة للفحص، في اليوم الثاني مثلا، توجب عليه الدفع فورا ومباشرة للمستفيد بناء على مبدأ حسن النية في التنفيذ في القانون الاردني والمصري⁽¹⁴²⁾ وبناء على شرط عقدي ضمني في القانون الانجليزي اذ ان التجار عادة بحاجة الى سيولة بأسرع وقت ممكن. تأخر المصرف بالدفع يعتبر اخلاصا في التزام المصرف وبالتالي يتوجب عليه تعويض المستفيد عن خسائره المتوقعة

(139) المادة 14 (ب) النشرة 600.

(140) الباب الخامس.

(141) انظر رسالتنا الدكتوراة في المقابلات مع رؤساء افرع الاعتماد المستندي او من يمثلهم في المصارف الاردنية:

M Hwaidi, 2015, An Evaluation Of The Efficacy Of Ucp 600 Within English And Jordanian Legal Orders And Jordanian Commercial Practices, PhD, University of Nottingham Trent, UK, p.360-62

<http://irep.ntu.ac.uk/id/eprint/32495/1/MHwaidi%20PhD%20final%20after%20amendments.pdf>

(142) المادة 202 القانون المدني الاردني رقم 43 لسنة 1976: المادة 148 (1) القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

(والمعروفة لدى الاطراف المصرف والمستفيد) وكذلك الفائدة القانونية. لكن في الواقع من الصعب جدا اثبات ان المصرف قد قرر بشكل جزمي مطابقة المستندات في فترة اقل من الفترة المتاحة للفحص وانه انتظر بلا مسوغ حتى نهاية الخمسة ايام لدفع مبلغ الاعتماد.

ب. الاعتماد المستندي المتاح بأجل، وايصال الامانه والثقة

1.51. في تلك الطريقة يتم دفع مبلغ الاعتماد بعد فترة معينة يتم احتسابها بعد تاريخ تقديم مستندات مطابقة، مثلا ستون يوما بعد تقديم مستندات مطابقة، او بعد تاريخ اصدار بوليصة الشحن، مثلا ستون يوما بعد ارسال البضاعة كما هو مثبت في بوليصة الشحن. في كل الحالات الدفع لا يستحق الا اذا كانت المستندات مطابقة. هذا وعندما يقدم المستفيد مستندات مطابقة يتوجب على المصرف المصدر والمعرز بوفاء الاعتماد وذلك بقبول المستندات والوعد بالدفع في تاريخ الاجل.⁽¹⁴³⁾ وعليه فإن المصرف يتوجب عليه ارسال المستندات المطابقة الى العميل الأمر طالب الاصدار، ومن خلال المستندات خاصة بوليصة الشحن يستطيع الأمر ان يستلم البضاعة من الناقل وان يتصرف بها ويبيعها مثلا ثم يقوم بوفاء الثمن وهو الأمر الذي يوفر للأمر المشتري وقت وسيولة حتى الاجل لدفع الثمن وذلك بتعويض المصرف عند حلول الاجل عن المبلغ المستحق في الاعتماد. إلا ان ارسال المستندات من المصرف الى الأمر دون تغطية مالية مسبقا من الأمر (وهو ام متوقع هنا اذ ان هدف الدفع بأجل منح الأمر المشتري وقتا لايجاد سيولة) او كفالة او وسيلة لتأمين المصرف لتعويض قيمة الاعتماد، واتعاب المصرف، التي يتوجب عليه دفعها الاجل تعرض المصرف الى خطر عدم التعويض خاصة اذا افلس الأمر.

1.52. في القانون الانجليزي تلجأ المصارف الى وسيلة تسمى "ايعال الامانة او الثقة" (Trust Receipt)⁽¹⁴⁴⁾ بناء عليه: (1) يكون هناك اتفاق برهن حيابة فيه يحق

(143) المادة 2 النشرة 600.

(144) *Re David Allester* [1922] 2 Ch 211.

للمصرف ان يحوز بوليصة الشحن كرهن قلا يرسلها الى الأمر حتى يتم تعويض المصرف عن قيمة الاعتماد⁽¹⁴⁵⁾ وللتسهيل على الأمر المشتري لاخذ البوليصة (والتصرف في البضاعة) يقدم الأمر (2) ايصال ثقة بأن يكون كأمين للمصرف بخصوص ثمن البضاعة التي تمثلها المستندات في الاعتماد المستندي اي ان الأمر حين يبيع البضاعة يعتبر مؤتمن على ثمنها وموثوق به لدفع الثمن الى المصرف فثمن البضاعة هنا هو حق للمصرف (الواثق) يقوم بادارته الأمر (الموثوق به) وعليه فاذا افلس المشتري الأمر يتوجب على وكيل التفليسة ان يدفع ثمن البضاعة الى المصرف ولا تدخل في وعاء التفليسة اذ انها تحت ملك المصرف في قانون يسعى بقانون الثقة في الانظمة النجلوسكسونية (القانون الانجليزي). هذه الطريقة (الثقة) تعتبر جزءا من قانون الثقة في النظام الانجلوسكسوني وغير متوفرة في الانظمة القانونية الاخرى كالقانون الاردني والمصري. فاتورة الثقة تعتبر طريقة فعالة اذا لم يكن لدى الأمر المشتري من يكفله او عقارات كافية لتكفل مبلغ الاعتماد، الا ان المصرف يجب ان يحرص ان الأمر ذو مصداقية عالية، إذ انه اذا خلط الأمر البضاعة (موضوع المستندات) ببضاعة اخرى بحيث لا يستطيع احد التمييز بين البضائع المختلطة لتشابهها فانه اذا افلس الأمر لن يستطيع وكيل التفليسة بان يميز البضاعة التي تعتبر ملكا للمصرف في قانون الثقة وعليه يفقد المصرف الملكية وتذهب قيمة البضاعة الى وعاء التفليسة وبالتالي ليس للمصرف الا ان يقيم دعوى دين (دعوى شخصية) كاحد الدائنين. عادة تبدأ صيغة ايصال الثقة كالتالي:

"نحن الموقعين ادناه نتعهد ونتفق ان نحوز البضاعة اعلاه ققط كامانة وثقة لحساب المصرف اعلاه وانه المالك في الثقة (المصرف اعلاه) يخولنا ببيع البضاعة اعلاه لحسابه الخ..."

1.53. في القانون الاردني والمصري لا يعتبر "ايصال الامانة او الثقة"، كالذي تم شرحه في فقره اعلاه، الصادر من الأمر (المشتري) الى المصرف ذو اثر قانوني، فلا

(145) *Ladenburg & Co v Goodwin, Ferreira & Co Ltd* [1912] 3 KB 275.

تقوم الامانة والثقة والوكالة من الغير على مالك في ملكه فالمالك له حق التصرف في ملكه كما يشاء وبشكل مشروع، كما نص القانون المدني الاردني "حق الملكية هو سلطة المالك في ان يتصرف في ملكه تصرفاً مطلقاً عيناً ومنفعة واستغلالاً.

ولمالك الشيء وحده ان ينتفع بالعين المملوكة وبغلتها وثمارها ونتاجها ويتصرف في عينها بجميع التصرفات الجائزة شرعاً".⁽¹⁴⁶⁾

والقانون المدني المصري نص "لمالك الشيء وحده، في حدود القانون، حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه"⁽¹⁴⁷⁾. حيث ان الملكية في تلك القوانين تنحصر فقط على الملكية القانونية وليس هناك مفهوم، كالقانون الانجليزي، الملكية في الثقة، فإن علاقة الثقة والامانة المتفق عليها في ايصال الامانة لا تولد حقاً عينياً كملكية الثقة المعترف بها في القانون الانجليزي ضمن شروط معينة. الملكية تختلف عن حق الحيازة فيجوز لغير المالك حق الحيازة والانتفاع (كالمستأجر) وعليه فإنه عندما يستلم الأمر (المشتري) المستندات (خاصة بوليصة الشحن) من المصرف فإن المصرف الذي له حق الحيازة من خلال المستندات وليس ملكية البضاعة (اذ ان المشتري يكون المالك) يتنازل عن حق حيازة البضاعة من خلال تسليم بوليصة الشحن (تلك البوليصة التي تكون لأمر او لحاملها او لشخص مسمى وهو نفس المشتري التي تمنح حاملها او المظهر اليه او الشخص المسمى حق الحيازة وتجبر الناقل بتسليم البضاعة فقط مقابل إستلام النسخة الاصلية من البوليصة من حاملها)⁽¹⁴⁸⁾ الى المشتري الذي هو المالك القانوني للبضاعة. اي انه يتسلم المستندات يفقد المصرف حق حيازة البضاعة (اذا كان هناك رهنا كتجوير بوليصة الشحن للمصرف) او حق حبس المستندات كضمان لتعويضه عما سيدفعه من قيمة الاعتماد. بناءاً عليه ينصح المحامين في البلاد العربية بتفادي تطبيق ايصال الامانة كما هو في عقود المصارف الخاضعة لاحكام

(146) المادة 1018 القانون المدني الاردني رقم 43 لسنة 1976.

(147) المادة 802 القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1943.

(148) *Jl MacWilliam Co Inc v Mediterranean Shipping Co SA (The Rafaela S)* [2005] 2 AC 423; [2005] 1 Lloyd's Rep 347

الانظمة الانجلوسكسونية اذ ان الانظمة العربية لاتعترف بملكية الثقة.

ج. الاعتماد المستندي المتاح بالقبول

1.54. كالا اعتماد المستندي المتاح بأجل يتم الدفع بعد فترة معينة من تقديم المستندات المطابقة ولكن يكمن الاختلاف انه في هذه الطريقة يرافق المستندات المطابقة سند سحب او ما يعرف الكمبيالة (قابل للتداول بذاته) حيث يلتزم المصرف المصدر والمعزز بقبول المستندات المطابقة (وذلك بالاشارة انه قُبل كما هو الحال في الدفع لاجل) وايضا بقبول سند السحب وذلك بالاشارة على السند بقبول الالتزام بالدفع وقت الاستحقاق من المصرف. فهنا المستفيد يسحب الكمبيالة⁽¹⁴⁹⁾ (فيكون هو الساحب في لغة المستندات القابلة للتداول) على المصرف المعين (المتاح لديه الاعتماد بالقبول واذا كان الاعتماد متاحا بالقبول لاي مصرف فيسحب على اي مصرف يقبل الكمبيالة) فيكون هذا المصرف المعين هو المسحوب عليه. اذا رفض المصرف المعين (غير المعزز) بقبول الكمبيالة حيث له الخيار بأن يقبل او يرفض فان المعيار المصرفي لفحص المستندات (2013) تنص على اتباع الاجراءات التالية: يحق للمستفيد ان يختار بأن (1) يسحب الكمبيالة على المصرف المعزز او ان يطلب ببعث المستندات للمصرف المعزز او (2) تقديم المستندات لمصرف معين آخر (متاحا لديه الاعتماد بالقبول) الذي قد يقبل الكمبيالة او (3) الطلب بارسال المستندات المقدمة الى المصرف المصدر في نفس الشكل المقدم وان تسحب الكمبيالة او لاتسحب على المصرف المصدر وعليه فان المصدر بكل الاحوال يضمن قبول الكمبيالة اذا تم رفضها من قبل المصارف المعنية.⁽¹⁵⁰⁾ اذا كان الاعتماد متاحا بالقبول لدى المصرف المعزز والكمبيالة ليتم سحبها على المعزز لكن المستندات المقدمة غير مطابقة وهذا المصرف قرر عدم تجديد التعزيز فللمستفيد ان يطلب بارسال المستندات كما هي الى المصرف

(149)B8 ISBP 2013

المعيار الدولي للاصول المصرفية (2013) B8

(150)B12 ISBP 2013

المعيار الدولي للاصول المصرفية (2013) B12

المصدر وللمستفيد ان يسحب الكمبيالة على المصدر او لا يسحبها عليه فهنا باي الاحوال يلتزم المصدر قبول الكمبيالة اذا كانت المستندات مطابقة. وفي كل الاحوال اذا قبل المصرف المعين الكمبيالة ولكن رفض الدفع في موعد الاستحقاق فان المصرف المصدر، والمعزز، يضمن الدفع في موعد الاستحقاق.

1.55. عندما يكون الاعتماد المستندي متاحا بالقبول لا يعني انه متاحا بشكل تلقائي بالتداول. فاذا لم يكن متاحا بالتداول ايضا بنص الاعتماد المستندي فان التداول غير محمي في الاعتماد اي ان المصرف المصدر والمعزز لا يضمنان دفع قيمة الكمبيالة لمن تم التداول اليه فلا يوجد عقد او علاقة اعتماد بين الذي تم التداول اليه (تم بيع الكمبيالة اليه وجيرت له) والمصرف المصدر والمعزز، وفي هذه الحالة فإن التداول يكون عن طريق الكمبيالة نفسها وما منحها القانون من قوة تبادل بذاتها بشكل منفصل عن الاعتماد اذ ان كلا من الساحب والمسحوب عليه (المصرف الذي قبل الكمبيالة ولم يتحفظ صراحة على تداولها) وكذلك الطرف الذي باع الكمبيالة بالتداول (التوقيع والتسليم او التسليم فقط اذا كانت لحاملها) يضمنوا قيمة الكمبيالة لذاتها.⁽¹⁵¹⁾ اذاً، في الاعتماد المستندي المتاح بالقبول المصرف المصدر والمعزز يضمنان قبول الكمبيالة اذا قدم المستفيد مستندات مطابقة ويضمنان الدفع وقت الاستحقاق للمستفيد وليس للغير الذي تم اليه تداول الكمبيالة - وهنا فان كثير من المصارف لا يرجعوا الكمبيالة للمستفيد او المصرف الذي قدمها ويعتبروها جزءا من المستندات المطابقة فلا يوقعوا عليها لكي لا يتحملوا مسؤولية خارج الاعتماد. اذا قبل المصرف المصدر كمبيالة (لان المستندات مطابقة) قابلة للتداول - في اعتماد مستندي متاح فقط بالقبول وليس بالتداول - بأن 'يوقع عليها' ويرجعها لمقدمها فانه يضمن قيمتها بناء على قانون سندات السحب وليس بناء على الاعتماد اي ان الغير الذي تم تداول الكمبيالة اليه له الحق بان يرفع دعوى ضد المصرف المصدر سببها رد قيمة دين مستحق الاداء غير معلق على شرط بسند مقبول حيث ان

(151) القانون الانجليزي: قانون سندات السحب (1855): القانون الاردني: قانون التجارة رقم 12 لسنة 66؛ (قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

المصرف هنا قد قبل الكمبيالة وبالتالي تطبق احكام السندات القابلة للتداول.⁽¹⁵²⁾ وليس لهذا الغير ان يرفع دعوى ضد المصرف المصدر بناء على فسخ الالتزام في الاعتماد والاضرار الناجمة عنه. اذا كان الاعتماد متاحا بالقبول وبالتداول بنص الاعتماد فان المصرف المصدر والمعزز يضمنان قبول الكمبيالة اذا قدمت مستندات مطابقة من المستفيد والدفع وقت الاستحقاق للمستفيد او للشخص الذي له تم اليه التداول (الذي قد يكون المصرف المعين اي المصرف المسمى لتداول الاعتماد او اي مصرف اذا كان الاعتماد متاح بالتداول لاي مصرف).

د. الاعتماد المستندي المتاح بالتداول

1.56. في هذه الطريقة يكون الدفع بأجل او بقبول ولكي يتوفر للمستفيد البائع سيولة نقدية بشكل اسرع من وقت الاستحقاق المستقبلي بعد تقديم مستندات مطابقة فان الاعتماد يكون متاحا ايضا بالتداول. في هذه الطريقة يتم بيع المستندات المطابقة (اذا كان الاعتماد متوفر بأجل وتداول) او الكمبيالة والمستندات المطابقة (اذا كان الاعتماد متوفر بالقبول والتداول) وقبض الثمن بشكل فوري بقيمة اقل من قيمة الاستحقاق المستقبلي لدى مصرف معين مسمى في الاعتماد او لدى اي مصرف اذا كان الاعتماد متاحا بالتداول لدى اي مصرف. فانه اذا رفض ذلك المصرف ان يتداول الاعتماد بأن يرفض شراء المستندات المطابقة ويخصم قيمتها فإن المصرف المصدر والمعزز يضمنان دفع قيمة الاعتماد الى المستفيد في موعد الاستحقاق. من الناحية التجارية المصرف المصدر والمعزز لا يتداولوا (شراء المستندات بقيمة اقل) ما هم ملزمين بدفعه اذا ائهم لا يستفيدوا من ذلك حيث ان الأمر يلتزم بتعويض المصرف المصدر (ناهيك عن عمولة الخدمة) فقط عن المبلغ الذي قام بدفعه لمقدم المستندات. بل وان لجنة صياغة النشرة 600 ترى ان لا يحق للمصرف المصدر والمعزز تداول الاعتماد المستندي (اي ان يقوموا بشراء المستندات المطابقة او الكمبيالة مع تقديم مطابق) قبل موعد استحقاق الثمن بقيمة اقل من قيمتها الاصلية المستحقة

(152) القانون الانجليزي: قانون سندات السحب (1855)؛ القانون الاردني: قانون التجارة رقم 12 لسنة 66؛)
قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

لأجل،⁽¹⁵³⁾ وذلك لأن التزامهم بتسديد القيمة الكاملة للثمن التزام أصلي فإن السماح لهم بتداول ما هم ملتزمين به بالأصل قد يثبطهم عن القيام بالتزامهم الاصيل بدفع قيمة الاعتماد كاملة، فالسماح لهم بالتداول لكي يربحوا زيادة عن طريق حث المستفيد على استلام مبلغ أن أقل من القيمة المستحقة الكاملة بالأجل (وتم الرجوع على الأمر طالب اصدار الاعتماد بدفع القيمة كاملة اذا كان هذا متاحا) قد يشجعهم على التهاون بقبول مستندات غير مطابقة والضغط على عميلهم الأمر طالب اصدار الاعتماد لقبول مستندات غير مطابقة. من الناحية القانونية ان رأي لجنة صياغة النشرة 600 في منشورهم لشرح النشرة 600 لا يعتبر جزءا من النشرة 600⁽¹⁵⁴⁾ اي لا يعتبر جزءا من العقد كشرط صريح او ضمني وبالتالي يحق في القوانين المقارنة من مبدأ العقد شريعة المتعاقدين للمصرف المصدر والمعزز ان يتداولوا المستندات بالرغم من ان هذا السلوك التجاري يعتبر مكروها. هذا ونرى ان موقف نشرات المعيار المصرفي لفحص المستندات لا يعتبر ملزما بخصوص هذه المسألة اذ ان تلك النشرات تعتبر ملزمة فقط بخصوص مسألة فحص المستندات وليس بمسألة حق المصرف المصدر والمعزز بتداول المستندات.⁽¹⁵⁵⁾

1.57. هذا واذا كان التداول متاحا في اعتماد مستندي متاحا ايضا بالقبول فإن سند السحب لا يتم سحبه على المصرف المعين بالتداول،⁽¹⁵⁶⁾ وذلك لان المسحوب عليه الذي قبل سند السحب يكون هو الملتزم الاساسي بدفع قيمته فبالتالي ليس من المنطق التجاري ان يقوم بتداول التزامه فهو لا يربح من ذلك (في التداول يربح الذي يشتري الكمبيالة باقل من قيمتها ثم يبيعها بسعر أعلى او يحصل على قيمتها الكاملة

(153) ISBP (2013); Drafting Group, *Commentary on UCP 600: Article by Article Analysis*, (2009) ICC No. 680, 22;

Bridge and others (eds), *Benjamin's Sale of Goods*, (8th edn, Thompson 2010) para 23.18.

(153) المادة 2 النشرة 600.

(154) الباب الثاني تحت عنوان "ادوات التفسير للاعراف الموحدة".

(155) الباب الثاني تحت عنوان "ادوات التفسير للاعراف الموحدة".

(156) المادة 2 النشرة 600.

وقت الاستحقاق من المسحوب عليه والساحب في حال رفض المسحوب عليه الدفع).⁽¹⁵⁷⁾ يجب ان لا يتم سحب الكمبيالة على الأمر طالب اصدار الاعتماد،⁽¹⁵⁸⁾ لان ذلك يجعل دفع قيمة الاعتماد المستندي تعتمد على قبول الأمر طالب الاصدار للكمبيالة المسحوبه عليه مما يعطل مبدأ الاستقلالية والهدف الرئيسي من الاعتماد المستندي بتحقيق الائتمان بدفع الاعتماد من طرف و وبشكل مستقل المشتري. كل ذلك يخضع لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين فالمفهوم المتعارف عليه هو ما فصلناه في هذه الفقرة وفد يبدل او يغير بنص صريح وواضح في عقد الاعتماد المستندي.

4. الاعتماد المستندي القابل للتحويل

1.58. في هذا النوع من الاعتمادات المستندية يتم تحويل حقوق الاعتماد، كلها او جزء منها، والقيام بتقديم المستندات من المستفيد الاصلي (يسمى المستفيد الاول) الى مستفيد ثان (يسمى المستفيد الثاني) ولكي يتم ذلك يجب: (1) ان يتم فتح اعتماد مستندي "قابل للتحويل" بطلب من الأمر طالب اصدار الاعتماد و (2) ان يتم طلب التحويل من المستفيد الاول و (3) ان يقبل المصرف المعين للتحويل، وقد يكون هو المصرف المصدر او المعزز، طلب التحويل من المستفيد الاول. وعليه فان فتح اعتماد قابل للتحويل لا يرتب على المصرف المصدر والمعزز والمصرف المعين للتحويل اي التزام قانوني بتحويل الاعتماد اذ ان الالتزام القانوني لتحويل الاعتماد الى المستفيد الثاني، ودفع قيمة الاعتماد للمستفيد الثاني، تنشأ اذا قبل المصرف المعين للتحويل (المصرف المحول) طلب المستفيد الاول للتحويل وبالمدى والكيفية التي قبلها المصرف المحول.⁽¹⁵⁹⁾

1.59. الهدف من الاعتماد القابل للتحويل انه قد يكون المستفيد من الاعتماد المستندي ليس بالبائع الاصلي للبضاعة وانه في الحقيقة يشتري البضاعة من المصدر الحقيقي او المصنع ولكنه لا يريد ان يعرف طالب اصدار الاعتماد (المشتري) هوية

(157) المادة 6 (ج) النشرة 600.

(158) المعيار الدولي للاصول المصرفية (2013) B18

(159) المادة 38 (أ) و (ب) النشرة 600؛ المادة 349 قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

البائع الحقيقي وبيع المستفيد من عملية البيع.⁽¹⁶⁰⁾ في هذه الحالة، لكي يوفر وقت وجهد وسيولة يلجأ هذا المستفيد الى تحويل الاعتماد المستندي الذي تم اصداره لصالحه الى صالح البائع الاصلي للبضاعة بحيث ان الاخير هو الذي يقدم المستندات المطابقة والمطلوبة في الاعتماد الى المصرف المحول. عادة لا تحول القيمة الكاملة للاعتماد (مثلا بدل من مليون دينار تحول تسعمائة الف دينار) اذ تحول فقط قيمة تعكس قيمة ثمن البضاعة التي شراها المستفيد الاول من المستفيد الثاني فيقدم المستفيد الثاني فاتورة (مثلا بتسعمائة الف دينار) ومستندات اخرى للمصرف المحول ويتم الوفاء له من المصرف المحول، ثم يقوم المستفيد الاول باستبدال فاتورة المستفيد الثاني بفاتورته (مثلا مليون دينار) وتقديم فاتورته للمصرف المصدر او المعزز لدفع الفرق له (مائة الف دينار)، وكذلك الحال بالنسبة لهوية المستفيد الثاني فيتم اخفائها عن الأمر طالب الاصدار والمصرف المصدر اذ يقوم المصرف المحول بارسال المستندات المقدمة من المستفيد الثاني باستثناء فواتير ومستندات المستفيد الثاني التي تم سحبها من المستفيد الاول واستبدالها بفواتير ومستندات المستفيد الاول التي ترسل الى المصرف المصدر بدلا من تلك التي تم استبدالها (كفاتورة المستفيد الثاني).

1.60. الاصل ان يتم تحويل الاعتماد بشروطه وبنوده الاصلية وبشكل دقيق وذلك لكي تكون المستندات مطابقة لما تم طلبه من الأمر طالب الاصدار في الاعتماد الاصلي الا ان هناك بنود يجوز تغييرها في الاعتماد المحول كقيمة فاتورة البضاعة لتعكس الهدف من تحويل الاعتماد وهذه البنود التي يجوز تغييرها نصت عليها الفقرة (ز) من المادة 38 النشرة 600 لكي يكون كلا على بينة من امره وان لا يتم قبول مستندات المستفيد الثاني لمطابقتها للاعتماد المحول بينما يتم رفض تلك المستندات من المصرف المصدر لعدم مطابقتها للاعتماد الاصلي من جهة اخرى. هذا وان الاعتماد المستندي يحول فقط مرة واحدة اي انه لا يجوز للمستفيد الثاني ان يحول الاعتماد مرة اخرى الى مستفيد آخر لاحق،⁽¹⁶¹⁾ اذ ان الهدف من الاعتماد المستندي هو ان يكون وسيلة

Jackson v Royal Bank of Scotland [2005] 1 WLR 377 [27] (160)

(161) المادة 38 (هـ) النشرة 600؛ المادة 349 قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

ائتمان وليس وسيلة تداول نقود.

1.61. المادة 38 من النشرة 600 وضحت معنى الاعتماد القابل للتحويل ونظمت المسائل الرئيسية لتلك العملية، سوف نورد ترجمة هذه المادة وثم نعلق على المسائل التي قد تثير جدلاً قانونياً. نصت المادة 38 من النشرة 600 ما يلي:
الاعتمادات القابلة للتحويل:

أ. لا يكون المصرف ملزماً بالتحويل إلا بالمدى وبالكيفية المقبولة صراحة بذلك من ذلك المصرف.

ب. لغايات هذه المادة:

الاعتماد القابل للتحويل هو الاعتماد الذي ينص صراحة أنه "قابل للتحويل" والذي يمكن أن يكون متاحاً كلياً أو جزئياً لمستفيد آخر (المستفيد الثاني) بناءً على طلب المستفيد (المستفيد الأول).

المصرف المحول هو المصرف المعين الذي يحول الاعتماد أو في الاعتماد المتاح لدى أي مصرف هو المصرف المخول بشكل صريح من قبل المصرف المصدر بتحويل الاعتماد ويقوم بتحويل الاعتماد. ممكن أن يكون المصرف المصدر هو أيضاً المصرف المحول.

الاعتماد المحول هو الاعتماد الذي أصبح متاحاً إلى مستفيد ثاني من المصرف المحول.
ج. ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك عند التحويل فإن جميع العملات (العملات أو الرسوم أو التكاليف أو المصاريف) الناشئة عن التحويل يجب أن يتم دفعها من قبل المستفيد الأول.

د. يمكن أن يتم تحويل الاعتماد بشكل جزئي لأكثر من مستفيد ثانٍ واحد بشرط أن تكون السحوبات أو الشحنات الجزئية مسموحاً بها.

هـ. لا يمكن تحويل الاعتماد المحول بناءً على طلب المستفيد الثاني إلى مستفيد آخر لاحق. لا يعتبر المستفيد الأول على أنه مستفيد لاحق.

و. إذا تم تحويل الاعتماد إلى أكثر من مستفيد ثانٍ لا يبطل رفض واحد أو أكثر من المستفيدين الثانئين لأحد التعديلات قبول باقي المستفيدين الثانئين لذلك التعديل

الذي يصبح ساري المفعول إزاءهم. يبقى الاعتماد غير معدل لأي مستفيد ثاني رفض التعديل.

ز. يجب ان يعكس الاعتماد المحول بشكل دقيق شروط وازمنة الاعتماد، بالاضافة الى التعزيز اذا وجد، بإستثناء مايلي:

- مبلغ الاعتماد،

- اي سعر وحدة مذكور في الاعتماد،

- تاريخ الانتهاء،

- فترة التقديم، أو

- آخر موعد للشحن او الفترة المعطاة للشحن،

ويمكن تقليص او تخفيض اي واحد او اكثر من المذكور اعلاه.

يمكن زيادة نسبة غطاء التأمين بحيث يصل الى مبلغ التغطية المنصوص عليه في الاعتماد الاصلي او في هذه المواد.

يمكن استبدال اسم طالب الاصدار باسم المستفيد الاول.

اذا اشترط الاعتماد الاصلي ان يظهر اسم طالب الاصدار بالتحديد على اي مستند من المستندات خلاف الفاتورة فيتوجب ان يظهر ذلك الشرط في الاعتماد المحول.

ح. يحق للمستفيد الاول ان يستبدل فاتورته وسحوباته ان وجدت، في فاتورة وسحوبات المستفيد الثاني وذلك في حدود مبالغ لا تتجاوز المبلغ الاصلي المنصوص عليه في الاعتماد. بهذا الاستبدال المستفيد الاول يتمكن ان يسحب بموجب الاعتماد الفرق ما بين فاتورته الاصلية وفاتورة المستفيد الثاني ان وجد فرقا في القيمة.

ط. اذا طُلب من المستفيد الاول تقديم فاتورته وسحوباته ولكنه لم يقم بذلك عند اول طلب، او في حال ان الفواتير المقدمة من المستفيد الاول انشأت مخالفات لم تكن موجودة في مستندات المستفيد الثاني ولم يقم المستفيد الاول بتصحيح المخالفات عند اول طلب، فإنه يحق للمصرف المحول ان يقدم المستندات كما تم استلامها من المستفيد الثاني الى المصرف المصدر دون اي مسؤولية اضافية تجاه المستفيد الاول.

ي. يجوز للمستفيد الاول عند طلبه للتحويل ان يطلب بأن يتم الوفاء او التداول الى

المستفيد الثاني في المكان الذي حول الاعتماد عليه لغاية انتهاء صلاحية الاعتماد. وذلك دون الاجحاف بحق المستفيد الاول كما هو منصوص عاياه في الفقرة (ح) من المادة 38. ك. يجب ان تقدم المستندات من قبل او النيابة عن المستفيد الثاني الى المصرف المحول.

أ. المركز القانوني لاطراف الاعتماد القابل للتحويل والمحول

1.62. ان فتح الاعتماد المستندي كاعتماد قابل للتحويل لا يجبر المصارف بان تقوم بتحويل الاعتماد وعليه فتح اعتماد قابل للتحويل فقط يجبر المصرف المصدر بان يتيح للمستفيد في الاعتماد الاصلي ان يقدم طلبا الى المصرف المصدر (اذا كان هو نفسه المصرف المعين للتحويل) او الى المصرف المعين بتحويل الاعتماد ولتلك المصارف ان تقبل او ترفض التحويل.⁽¹⁶²⁾ فإذا رفض المصرف المصدر والذي هو نفسه المصرف المعين للتحويل فلا يترتب التزام بذممه لتحويل الاعتماد، وهنا فإن المصرف المصدر الذي يرفض طلب التحويل يكون فقط ملزما بوفاء الاعتماد الاصلي للمستفيد الاول ولا تقوم قائمة لاعتماد محول ضد اي مصرف. واذا رفض المصرف المعين بالتحويل (وهو ليس نفس المصرف المصدر) فإنه لا تقوم قائمة لاعتماد محول ويقتصر التزام هذا المصرف المعين حسب دوره في الاعتماد الاصلي فاذا لم يكن له اي دور في الاعتماد الاصلي فليس عليه اي التزام واذا كان دوره معزز فعليه التزام المعزز واذا كان دوره مبلغ او دافع او متاح لديه التداول فليس عليه التزام تجاه المستفيد كما تم شرحه اعلاه في الفصل الثاني. اذا قبل المصرف المعين التحويل (او المصرف المصدر اذا كان هو المتاح لديه تحويل الاعتماد) واصبح مصرفا محولا فإننا نرى انه لحظة صدور قبول طلب التحويل، قياسا على وقت نشوء التزام المصرف المصدر والمعزز لحظة صدور الاعتماد والتعزيز،⁽¹⁶³⁾ ينشأ التزام المصارف في الاعتماد المستندي المحول ويصبح المصرف المصدر والمعزز ملتزمين بالتزاما قطعيا بالوفاء الى المستفيد الثاني (ضمن شروط الاعتماد المحول التي تم تبليغها للمستفيد الثاني) وهذا الالتزام في

(162) المادة 38 (أ) و (ب) النشرة 600؛ المادة 349 قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999

Bank Negara Indonesia 1946 v Lariza (Singapore) Pte Ltd [1988] AC 583, 599H.

(163) المادة 7 و 8 النشرة 600؛ الفصل الاول من الباب الثالث.

الاعتماد الثاني مصدره العرف التجاري في القانون الانجليزي والارادة الحرة في القانون الاردني والمصري قياسا على الطبيعة القانونية للاعتماد المستندي الاصلي كما تم تحليله اعلاه في الفصل الرابع. إن التزام المصرف المحول تجاه المستفيد الثاني تعتمد على دوره فاذا كان مبلغا فليس عليه التزام بالوفاء واذا كان دافعا فليس عليه التزام بالوفاء واذا كان قابلا او خاصما فليس عليه التزام الا اذا قبل المسندات وخصمها.⁽¹⁶⁴⁾

1.63. وعليه فإن المصرف المصدر والمعزز يلتزمون بالوفاء للمستفيد الثاني بناء على الاعتماد المستندي المحول وللمستفيد الاول المصلحة في وفاء المصارف للمستفيد الثاني وعليه فإن المستفيد الاول لا يسقط دوره كاملا في الاعتماد المستندي الثاني⁽¹⁶⁵⁾ وله (بالاضافة للمستفيد الثاني) ان يرفع دعوى تعويض ضد المصارف بناء على الاعتماد المستندي اذا اخلت تلك المصارف بواجبها في الوفاء للمستفيد الثاني، وبالطبع يبقى التزام المصرف المصدر والمعزز اصليا في الاعتماد الاصلي (بشروطه التي عدلت في الاعتماد المحول) الى المستفيد الاول. هذا ويكون مكان تقديم المسندات والدفع لدى المصرف المحول واذا رفض المصرف المحول (بدوره دافعا او خاصما) فيحق للمستفيد الثاني الرجوع على المصرف المعزز والمصدر بناء على المادة 7 و 8 من النشرة 600.

1.64. المسألة التي قد تشكل معضلة هي اذا تم تعيين مصرف متاح لديه تحويل الاعتماد وبعد فتح اعتماد قابل للتحويل قرر المصرف المصدر ان لا يحول الاعتماد وطلب من المصرف المعين للتحويل بان لا يقبل طلب التحويل فهل يلتزم المصرف المعين بالتحويل بأن يرفض، بناء على طلب المصرف المصدر، طلب التحويل من المستفيد الاول؟ نرى ان هذا يعتمد على عقد الوكالة ما بين المصرف المصدر والمصرف المعين للتحويل، وان الامر هنا يختلف عن تفويض المصرف المعين في الاعتماد الاصلي

(164) انظر اعلاه في الفصل الثاني لدور المصارف وانظر الفصل الثاني من الباب الثالث بخصوص التزامات المصرف المصدر والمعزز تجاه المستفيد.

(165) وهذا رأي صائب لجاك في الاعتمادات المستندية A Malek and D Quest, *Jack: Documentary Credits*, (4th edn, Tottel 2009) para 10.20-26;

للدفع او التداول⁽¹⁶⁶⁾ لان الاعتماد الاصلي هو قطعي منذ نشاته بعكس الاعتماد القابل للتحويل حيث ان هذا الاعتماد لايتكون الا اذا قبل المصرف المعين طلب تحويل الاعتماد وعليه فإنه من المفترض انه يتوجب (ما بين المصرف المصدر والمصرف المعين) على المصرف المعين اتباع تعليمات الاصيل المصرف المصدر فيرفض التحويل اذا امره المصرف المصدر بالرفض. ولكن اذا قبل المصرف المعين طلب المستفيد بالتحويل رغم ان المصرف المصدر طلب من المصرف المعين في الاعتماد القابل للتحويل رفض طلب المستفيد للتحويل فإن الاعتماد المستندي الثاني (المحول) يصبح له اثر قانوني ويتحمل المصرف المصدر مسؤولية الوفاء للمستفيد الثاني ومن ثم يرجع المصرف المصدر على وكيله المصرف المعين بالتعويض نتيجة عدم اتباع تعليماته.

ب. واجب المصرف المحول ببذل العناية بعدم بيان هوية المستفيد الثاني وربح المستفيد الاول

1.65. حيث انه من الامور المهمة جدا والمتعارف عليها في الاعتماد القابل للتحويل ان المستفيد الاول يريد ان يخفي عن الأمر طالب الاصدار هوية المستفيد الثاني والربح الذي جناه لكي لايقوم المشتري الأمر طالب الاصدار بالشراء مباشرة من المستفيد الثاني، فإنه يتوجب على المصرف المصدر والمحول ان يبذلا العناية بأن يسمحا للمستفيد الاول باستبدال فاتورة المستفيد الثاني بفاتورته وعليه فإن الفقرة (ز) و (ح) من المادة 38 النشرة 600 نصت على حق المستفيد الاول باستبدال الفاتورة وباستبدال اسم المستفيد الثاني بالمستفيد الاول. حتى انه من المكروه تجاريا ان يقوم المصرف المحول بأن يرسل الى المصرف المصدر إعلام بحدوث التحويل يشتمل على معلومات المستفيد الثاني كهويته وفاتورته لان ذلك قد يؤدي لإخلال المصرف المحول بواجبه ببذل العناية بعدم بيان هوية المستفيد الثاني وربح المستفيد الاول،⁽¹⁶⁷⁾ ولقد اكد القانون الانجليزي على وجود هذا الواجب⁽¹⁶⁸⁾ بناء على انه شرط ضمني

(166) المادة 12 النشرة 600.

(167) قرارات دوكديكس (1975-1979) قرار رقم 371 غرفة التجارة الدولية.

(168) *Jackson v Royal Bank of Scotland* [2005] 1 WLR 377 [27]

في الاعتماد المستندي. ليس هناك قانون صريح او قضية تؤكد ذلك الواجب في القانون الاردني والمصري ولكن من الواضح في القانون الاردني ان "المعروف عرفا كالمشروط شرطا" ⁽¹⁶⁹⁾ وفي القانون المصري يعتبر شرطا ضمنيا في الاعتماد المستندي الاصلي والمحول بواجب المصرف ببذل العناية بعدم بيان هوية المستفيد الثاني وربح المستفيد الاول. ⁽¹⁷⁰⁾ لابد من الاشارة هنا ان العائق بإخفاء هوية المستفيد الثاني وربح المستفيد الاول يقع على المستفيد الاول فعليه ان يحرص في طلبه بالتحويل ان يبين بشكل واضح الامور (المسموح بها في المادة 38) التي يريد ان يغيرها عن الاعتماد الاصلي كفترة تقديم المستندات ان تكون اقصر في الاعتماد الثاني عن الاعتماد الاصلي لكي يعطي فترة لنفسه لاستبدال سندات المستفيد الثاني. وعليه فاذا لم يقم المستفيد الاول باستبدال بعض مستندات المستفيد الثاني لاختفاء هوية المستفيد الثاني فإن المصرف المحول لايتوجب عليه استبدال مستندات، بعد الطلب من المستفيد الاول اذا كانت فترة الاعتماد تسمح بذلك ولم يقم بذلك، ويجب ان يمرر المستندات كما هي الى المصرف المصدر ⁽¹⁷¹⁾ والاخير الى الأمر طالب الاصدار.

5. الاعتماد المستندي المدعوم باعتماد مستندي آخر

1.66. كحال الاعتماد المستندي القابل للتحويل تكون البضاعة قد بيعت في سلسلة من العقود بين التجار (اي ان البائع الاول، مثلا المستفيد من الاعتماد المستندي، قد اشترى البضاعة او ينوي شرائها من بائع ثان والاخير يشتري البضاعة من بائع ثالث وهكذا حتى يتم شراء البضاعة من المصنع او مصدرها الاصلي) والمستفيد في الاعتماد المستندي الذي تم فتحه لاجله يكون في الحقيقة مشتري للبضاعة من بائع آخر ويبغي

(169) المادة 224 القانون المدني رقم 43 لسنة 1976.

(170) المادة 90 القانون المدني رقم 131 لسنة 1948.

(171) المادة 38 (ط) النشرة 600.

ان يستعمل هذا الاعتماد لدفع ثمن البضاعة الى البائع الآخر دون ان يمكن المشتري معرفة هوية هذا البائع، فإذا لم ينجح هذا المستفيد بتحويل الاعتماد المستندي الى البائع الآخر عن طريق اعتماد مستندي قابل للتحويل كما تم شرحه اعلاه فإنه قد يلجأ الى الاعتماد المستندي المدعوم كما يلي: ان يستخدم المستفيد من الاعتماد المستندي الاعتماد ذاته كوسيلة امان بأنه سوف يتم الوفاء له بثمن نفس البضاعة التي يريد ان يشتريها وبهذا الدعم يطلب هذا المستفيد من مصرفه بأن يفتح اعتماد مستندي لصالح بائع تلك البضاعة موضوع الاعتماد المستندي الاصيلي. وعليه بناء على ان عميل المصرف هو مستفيد في اعتماد مستندي أ سوف يتم دفع ثمن البضاعة له مقابل مستندات، قد يقبل المصرف بأن يفتح اعتماد مستندي ب لعميله (الأمر طالب الاصدار في اعتماد مستندي ب وهو المستفيد في اعتماد مستندي أ) لصالح بائع آخر بخصوص نفس البضاعة في الاعتماد المستندي أ الذي يدعم الاعتماد المستندي ب، وعليه فإنه يتم فتح الاعتماد المستندي ب بنفس شروط الاعتماد المستندي أ لكي تكون المستندات المقدمة في الاعتماد المستندي ب (شهادة التعيين والمنشأ وبوليصة الشحن) مطابقة لشروط الاعتماد المستندي أ بإستثناء القاتورة ومبلغ الاعتماد. في الاعتماد المستندي المدعوم يكون الاعتماد المستندي أ عقدا مستقلا عن الاعتماد المستندي ب واطراف كل عقد تختلف والتزاماتها مستقلة عن بعضها البعض فالمصرف المصدر في الاعتماد المستندي أ يختلف عن المصرف المصدر في الاعتماد المستندي ب، اي ليس كما هو الحال في الاعتماد المستندي القابل للتحويل اذ ان الاعتماد المستندي المحول يتبع الاعتماد المستندي الاصيلي والاطراف مشتركة في الالتزام. يجب الإشارة الى ان الاعتماد المستندي المدعوم قد يلجأ لإستخدامه اطراف عقد البيع لإخفاء حقيقة عملية تجارية بين دولتين ممنوع، او هناك منع دولي، التعامل التجاري بينهما (كدول عربية واسرائيل) بشكل عام او بخصوص البضاعة محل الاعتماد المستندي؛ ففي قضية Mannesman التي كانت خاضعة للقانون السويسري قررت المحكمة بأن المصرف المصدر للاعتماد المستندي ب (في الاعتماد المستندي المدعوم) الذي قبض قيمة الاعتماد المستندي أ بواسطة حوالة حق وثم رفض المستندات المقدمة له في الاعتماد المستندي ب على اساس عدم مطابقة

المستندات وعدم مشروعية العملية التجارية، قد اخل بمبدأ حسن التنفيذ.(172)

6. الاعتماد المستندي المتجدد

1.67. اذا كان عقد البيع لفترة طويلة كسنة او ثلاث سنوات بتصدير شحنات متعددة من البضاعة بشكل متكرر، شهري او كل ثلاث اشهر على سبيل المثال، فإن الاعتماد المستندي المتجدد يكون النوع الامثل للاعتماد كطريقة دفع ثمن البضاعة حيث انه في الاعتماد المستندي المتجدد مبلغ الاعتماد (مائة الف دينار مثلاً) الذي يسمح للمستفيد سحبه يتجدد خلال فترة الاعتماد (سنة مثلاً) كلما شحن المستفيد بضاعة وقدم مستندات مطابقة. وحسب شروط الاعتماد فيكون عادة سقف اعلى لمبلغ الاعتماد كمليون دينار ويحق للمستفيد ان يسحبها على اكثر من مرة بارسال اكثر من دفعة، وقد يشترط ان تكون قيمة البضاعة كما هو ثابت من المستندات في كل دفعة ان لا تقل على مبلغ معين (عشرون الف دينار مثلاً) او لاتزيد عن مبلغ معين (مائتا الف دينار). وعليه فإذا كان البائع المستفيد في الاعتماد يرسل بضاعة بشكل دوري للمشتري لفترة زمنية محددة فإن الاعتماد المستندي المتجدد يوفر وقت وجهد ورسوم جديدة لفتح اعتماد لكل شحنة وهذا الاعتماد المتجدد قد يعطي مرونة للبائع بعدد الشحنات التي يرسلها والمبالغ التي يسحبها من الاعتماد. هذا واذا لم يقدم المستفيد مستندات وبالتالي لم يسحب المبلغ المتاح (مثلاً الاعتماد المستندي متاح لسنة على دفعات اربعة وكل دفعة متاحة لثلاث اشهر - مائة الف دينار تتجدد كل ثلاث اشهر) فإن المادة 32 من النشرة 600 تنص انه يتوقف ان يكون الاعتماد متاحاً لتلك الدفعة وللدفعات اللاحقة كما يلي:

اذا نص الاعتماد على السحب على اقساط او الشحن على دفعات خلال فترات محددة ولم يتم السحب على اقساط او الشحن على دفعات خلال الفترة المسموح بها لتلك الدفعة، يتوقف الاعتماد ان يكون متاحاً لتلك الدفعة ولأي دفعات لاحقة.

إلا انه قد يتم الاتفاق على خلاف المادة اعلاه، ودون الحاجة الى نص جلي بعدم تطبيق

(172) *Mannesman Handel AG v Kaunlaren Shipping Corp* [1993] 1 Lloyd's Rep 89.

المادة اعلاه اذ انها لاتشكل عرفا جذريا، فاذا نص الاعتماد ان كل دفعة تتجدد بنهاية كل فترة معينة (كل ثلاث اشهر) سواء تم السحب من المستفيد ام لا فان الاعتماد يبقى متجددا خلال فترة الاعتماد (سنة اوسنتين حسب نص الاعتماد).

7. الاعتماد المستندي ذو الشرط الاحمر وذو الشرط الاخضر

1.68. في هذا النوع من الاعتماد يتم دفع قيمة الاعتماد للمستفيد مقابل سند ايصال ان البضاعة في مخازن فيقبض المستفيد الثمن قبل شحن البضاعة وثم يشحن المستفيد البضاعة ويقدم مستندات الشحن والتأمين. وعليه هذا النوع يوفر سيولة للمستفيد ولكنه يشكل خطورة عالية على المشتري الأمر طالب اصدار الاعتماد اذ ان المصرف المصدر يستحق عمولته والتعويض عن المبلغ الذي تم دفعه للمستفيد حتى وان لم يتم ارسال البضاعة والمستندات التي تثبت بارسال البضاعة فالمستفيد يقبض قيمة الاعتماد قبل ان يقدم مستندات تثبت شحن البضاعة. سمي بالشرط الاحمر لانه عادة يتم كتابة هذا الشرط باللون الاحمر لتنبية الاطراف (وما يحمل من خطورة على الأمر طالب الاصدار) وقد تطور في استراليا و نيوزلاندا. اما الشرط الاخضر ففكرته نفس الشرط الاحمر ألا ان المصرف يطلب من المستفيد تقديم مستندات تفيد (ايصال) ان البضاعة مسجلة باسم المصرف في المخازن قبل شحنها، اي ان الشرط الاخضر بالرغم من خطورته العالية على الأمر فقد يكون ائمن من الشرط الاحمر لان المصرف قد يترتب له حق عيني على البضاعة اذا سجلت باسمه في مخازن المستفيد قبل ان يتم شحنها.

الباب الثاني

الاعراف التجارية
(أركان الاعتماد المستندي)
ووضعها القانوني ونظرية العرف الجذري
وتفسير نشرات الاعراف والعادات
الموحدة من غرفة التجارة الدولية للاعتماد
المستندي

الموضوع	فقرة
الفصل الاول: مقدمة	2.1
الفصل الثاني: الاعراف التجارية الاساسية (الجزرية) لقيام الاعتماد المستندي والاعراف والعادات التجارية بشكل عام	2.2
1. نظرة عامة	2.2
2. العرف والعادة كمسألة في الواقع وكمسألة في القانون	2.4
2.أ. العرف والعادة كمسألة في الواقع	2.4
2.ب. العرف والعادة كمسألة في القانون	2.6
2.ب.1. القانون الانجليزي	2.7
2.ب.2. القانون الاردني	2.12
2.ب.3. القانون المصري	2.17
2.ب.4. تقييم القوانين المقارنة في العرف التجاري والعادة التجارية	2.19
3. نظرية العرف التجاري الجزري \ الأركان التي يقوم عليها الاعتماد المستندي	2.20
3.أ. مبدأ قطعية (عرف جزري) الاعتماد المستندي	2.22
3.ب. مبدأ استقلالية (عرف جزري) الاعتماد المستندي	2.24
3.ج. مبدأ مطابقة المستندات (عرف جزري) في الاعتماد المستندي	2.32
الفصل الثالث: نشرات الاعراف والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية/ وضعها القانوني وكيفية تفسيرها	2.33
1. نظرة عامة	2.33
2. الوضع القانوني لنشرات الاعراف الموحدة الصادرة عن غرفة التجارة الدولية	2.35
2.أ. القانون العام والخاص	2.36
2.ب. تعارض النصوص	2.37
2.ج. مسألة التطبيق ومسألة المحتوى	2.38
2.د. موقف القوانين المقارنة	2.39

الموضوع	فقرة
2.هـ. النشرة 600	2.43
الفصل الرابع: تفسير الاعراف الموحدة	2.44
1. نظرة عامة	2.44
2. ادوات التفسير للاعراف الموحدة	2.45
أ. المعيار الدولي للأصول المصرفية لفحص المستندات المقدمة بموجب الاعتمادات المستندية (ISBP)	2.46
ب. آراء غرفة التجارة الدولية (ICC Opinions)	2.49
ج. قرارات هيئة حل النزاع دوكدكس (DOCDEX)	2.51
د. شرح النشرة 600	2.52
3. موقف القوانين المقارنة	2.53
أ. القانون الانجليزي	2.53
ب. القانون الاردني	2.54
ج. القانون المصري	2.57

الفصل الأول

مقدمة

2.1 يتطرق هذا الباب لمسألة المصادر التي يتوجب على القاضي النظر اليها، بموجب القانون، بشأن الاعتماد المستندي. على وجه الخصوص يتم تحليل الوضع القانوني للعرف التجاري والعادة التجارية من جهة ونشرات غرفة التجارة الدولية المسماة بالاعراف والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية من جهة أخرى. عندما يواجه القاضي قضية في الاعتماد المستندي فإنه بناءً على العلاقة التجارية في المعاملة المتنازع بشأنها بين أطراف النزاع، يحدد القاضي الطبيعة القانونية للعلاقة كما بينا في الفصل الرابع من الباب الأول (مثلاً بين المصرف المصدر والمستفيد في الاعتماد). في القانون الانجليزي على القاضي ان ينظر في نصوص العقد الصريحة والضمنية (كالمتفق عليها خلال التعامل السابق) أولاً وان يطبقها ما لم تخالف قانوناً لايجوز الخروج عنه نظراً لتعلقه بالنظام العام كقانون الصحة والمستهلك وانظمة الاتحاد الاوروبي بخصوص الكيماويات. ثم يطبق القاضي القانون - احكام التشريع (لكن لا يوجد تشريع بخصوص الاعتماد المستندي في القانون الانجليزي) والاحكام القضائية - فإذا لم يجد حكماً طبق القاضي العرف التجاري والعادة التجارية.⁽¹⁾ إلا انه سوف نرى كما ثبت في قضايا الاعتماد المستندي انه اذا كان العرف التجاري متجذراً في المعاملة التجارية فإن المحكمة الانجليزية تطبق العرف التجاري الجذري لانه ركن من اركان الاعتماد المستندي بالرغم من مخالفته احكام قانون مصادر الالتزام والعقد (وليس النظام العام). في القانون الاردني نصت المادة 2 من قانون التجارة رقم 12 لسنة 1966:

(1) *Investors Compensation Scheme Ltd. v. West Bromwich Building Society* [1998] 1 All ER 98 at 114

(1) اذا انتفى النص في هذا القانون فتطبق على المواد التجارية احكام القانون المدني.
(2) على ان تطبيق هذه الاحكام لا يكون الا على نسبة اتفاقها مع المبادئ المختصة
بالقانون التجاري.

والمادة 3 "اذا لم يوجد نص قانوني يمكن تطبيقه للقاضي ان يسترشد بالسوابق
القضائية واجتهاد الفقهاء وبمقتضيات الانصاف والعرف التجاري."
بالطبع على المحكمة ان تطبق نصوص العقد اولا، ما لم تخالف النظام العام والاداب
العامه، كما نصت المادة 148 من القانون المدني العقد شريعة المتعاقدين.⁽²⁾ أما في
القانون المصري فقد نصت المادة 2 من قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999:

(1) تسرى على المواد التجارية أحكام الاتفاق بين المتعاقدين، فإذا لم يوجد هذا
الاتفاق ، سرت نصوص هذا القانون أو غيره من القوانين المتعلقة بالمواد التجارية ،
ثم قواعد العرف التجارى والعادات التجارية، فإذا لم يوجد عرف تجارى أو عادة
تجارية وجب تطبيق أحكام القانون المدني. (2) لا يجوز تطبيق الاتفاقات بين
المتعاقدين ، أو قواعد العرف التجارى أو العادات التجارية متى تعارضت مع النظام
العام فى مصر.

وعليه فإن العرف التجاري والعادة التجارية يلعبان دورا مهم في المعاملات التجارية
لاسيما في الاعتمادات المستندية اذ انها معاملات تجارية حديثة لم تنص عليها الانظمة
القانونية التقليدية. ان تعريف العرف والعادة ومعايير الدلالة عليهم ودورهم، خاصة
في الاعتمادات المستندية، يختلف بين القوانين المقارنة وسوف نتطرق لمفهوم العرف
في القانون وعلم الاجتماع كما دلت عليه الدراسة التجريبية التي قمنا بها. فسننتظر
اولا للعرف التجاري والعادة التجارية والوضع القانوني لما اسميناه العرف التجاري
الجزري ثم ثانيا للوضع القانوني لنشرة الاعراف والعادات الموحدة للاعتمادات
المستندية (النشرة 600) وكيفية تفسيرها.

(2) القانون المدني رقم 43 لسنة 1976؛ قرار تمييزي حقوق رقم 3618 لسنة 2005.

الفصل الثاني

الاعراف التجارية الاساسية (الجزرية) لقيام الاعتماد المستندي والاعراف والعادات التجارية بشكل عام

1. نظرة عامة

2.2 أركان الاعتماد المستندي. يقوم الاعتماد المستندي على ثلاث أركان وكل ركن أو أساس يعتبر عنصر جوهري أي انه اذا غاب قد لا يصح وصف العملية التجارية بالاعتماد المستندي. تلك الأركان هي: (1) مبدأ القطعية و (2) مبدأ الاستقلالية و (3) مبدأ مطابقة المستندات بظاهرها. لقد ولدت عملية الاعتماد المستندي من رحم العرف التجاري بين التجار عبر الدول وبالتالي فإن الأركان التي يقوم عليها الاعتماد ما هي الا أعراف تجارية (ليس المقصود هنا الأعراف الصادرة عن غرفة التجارة الدولية) التي تعتبر المكون للاعتماد المستندي. نسي تلك المبادئ الاساسية بالاعراف التجارية الجزرية إذ انها تمثل اصل وجذر الاعتماد المستندي في القرنين العشرين والحالي وكما انها اصبحت متأصلة في البيئة التجارية الدولية. بما ان عملية الاعتماد المستندي مرتبطة بعقود البيع الدولية ولاسيما عقد السيف فان المستندات كبوليصة الشحن وبوليصة التأمين في الاعتماد المستندي تلعب دورا حيويا في تسهيل البيوع الدولية بناء على الثقة في تمثيل المستندات للبضاعة وفي تسهيل عقود النقل والتأمين. وعليه فإن الأركان التي يقوم عليها الاعتماد المستندي تعتبر اساسية ليس فقط لاطراف الاعتماد المستندي وعقد البيع بل ايضا لاطراف عقد النقل وعقد التأمين، وبالتالي تلك الأركان تعتبر متجذرة في البيئة التجارية الدولية.⁽³⁾ من المثير للاهتمام ان الاعتماد المستندي يثرنا بأمثلة وقصص توضح بل قد تغير فهمنا لطبيعة العرف التجاري الدولي ودوره في قانون التجارة الدولية. ما هو عرف في الحقيقة والمجتمع قد يميزه او

(3)Hwaidi, M. & Ferris, G, 'Switching from paper to electronic bills of lading: Part 1. Fundamental Sociological Structure, Distributed Ledger Technology And Legal Difficulties' [2019] Nov, Journal of International Maritime Law, 25, 4.

لا يميزه القانون و قد يقرأه القانون بطريقه لا تعكس حقيقة العرف.⁽⁴⁾ لذلك فانه من المتعارف بين فقهاء العرف ان هناك عرف في الحقيقة وعرف في القانون وقد يعكس او لا يعكس الأخير العرف في الواقع.⁽⁵⁾

2.3 القانون الإنجليزي يميز صراحة بين ثلاث فئات في السلوك التجاري المتكرر: (1) العرف التجاري⁽⁶⁾ و (2) العادة التجارية⁽⁷⁾ و (3) التعامل السابق.⁽⁸⁾ اما القانون الأردني فيميز فقط قسمين وهما: (1) العرف التجاري⁽⁹⁾ و (2) العادة عامة او خاصة.⁽¹⁰⁾ قانون التجارة المصري ينص ان هناك عرف تجاري وعادات تجارية⁽¹¹⁾ ولكن دون النص على أي مقياس يميز بينهما. كما ينص قانون التجارة المصري ان التعامل السابق بين أطراف العقد في الوكالة يعكس نية المتعاقدين.⁽¹²⁾ فستتطرق أولاً لماهية العرف وانواعه كمسألة في الواقع ومن ثم سوف نتطرق للمقاييس التي أوردتها القوانين المقارنة لتمييز العرف وكذلك لوضع العرف القانوني من حيث قوة التنفيذ في تلك القوانين وفي النهاية سوف نطرح فكرة العرف التجاري الجذري

(4) R Goode, *Rule, Practice, and pragmatism in transnational commercial law* [2005] International & Comparative Law Quarterly 539.

(5) R Goode, *Rule, Practice, and pragmatism in transnational commercial law* [2005] International & Comparative Law Quarterly 539.; M Hwaidi, "An Evaluation Of The Efficacy Of Ucp 600 Within English And Jordanian Legal Orders And Jordanian Commercial Practices", (PhD, Nottingham Trent University 2016), pp.80-82; Ly, *International Business Law and Lex Mercatoria*, (1st edn, North Holland 1992).

(6) *Smith & Service v Rosario Nitrate Company, Limited* [1894] 1 Q.B. 174; *Nelson v Dahl* (1879) 12 Ch. D. 568, 575 per Sir George Jessel; *Cunliffe-Owen v Teather* [1967] 1 W.L.R. 1421, 1437 per Ungood-Thomas J; *Rutherford v Seymour Pierce Ltd* [2010] EWHC 375 (Q.B.), [19].

(7) *Strathlorne Steamship Co Ltd v Hugh Baird & Sons Ltd* 1916 S.C. (H.L.) 134, 141.

(8) *Henry Kendall & Sons v William Lillico & Sons Ltd* [1969] 2 AC 31.

(9) العرف التجاري نصت عليه المادة 4 من قانون التجارة الأردني لسنة 1966؛ العرف بشكل عام نصت عليه المادة 2 من القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976: ان العرف في القانون المدني لا يجوز ان يخالف قانون مكتوب.

(10) المادة 220 القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976.

(11) المادة 2 قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

(12) المادة 158 قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999.

بخصوص الأركان التي يقوم عليها الاعتماد المستندي وكيف يتميز عن العرف التجاري المحيط لمعاملة الاعتماد المستندي.

2. العرف والعادة كمسألة في الواقع وكمسألة في القانون

أ. العرف والعادة كمسألة في الواقع

2.4 تعريف. تعريفنا للعرف التجاري كمسألة في الواقع هو السلوك المطبق بشكل متكرر من قبل التجار في معاملة او معاملات تجارية معينة وهذا التطبيق ملاحظ من قبل التجار والغير، مولدا بذلك حس بتنظيم تجاري في معاملة تجارية معينة مؤديا بذلك الى وجوب اتباعه اجتماعيا حيث ان عدم اتباعه ينظر اليه من قبل التجار بانه عمل غير مصادق عليه وقد يعاقب اجتماعيا من لا يتبعه (المخالف) بعقاب له طابع سلبي كعدم التعاون معه وقد تصل الى حد اخراج المخالف من مجتمع المعاملة التجارية المعنية وذلك عندما ترفض الغالبية العظمى في ذلك المجتمع التعامل مع المخالف. اما العادة التجارية كمسألة في الواقع تعرف بالسلوك المطبق بشكل متكرر من قبل التجار في معاملة او معاملات تجارية معينة وهذا التطبيق ملاحظ من قبل التجار، مولدا بذلك توقعا بتبادل تطبيق السلوك أي انه مندوب وليس حسا بوجوب التطبيق كالعرف. العرف والعادة يولدان بشكل تلقائي غير رسمي من رحم المجتمع في معاملة تجارية معينة تخص فئة معينة من المجتمع وقوتها التنفيذية تنبع من المجتمع وعليه كلما كان العرف والعادة يتعلق بمعاملة تجارية معينة وخاصة بفئة معينة غير عامة كلما كان هذا العرف والعادة اوضح وارسخ . وعليه يكمن دور القانون الذي يحترم العرف والعادة ويعكس حقيقتهم بان يجعل القوة التنفيذية لهما اقوى واصلب وان تصبغ بالشكل الرسمي من حيث، مثلا، ان يتم اجبار المخالف بدفع التعويض عن مخالفته للعرف.⁽¹³⁾

(13) لتحليل كيفية ظهور وقوة العرف والعادة في المجتمع انظر مقالتنا:

Hwaidi, M. & Ferris, G, 'Switching from paper to electronic bills of lading: Part 1. Fundamental Sociological Structure, Distributed Ledger Technology And Legal Difficulties' [2019] Nov, Journal of International Maritime Law, 25, 4.

2.5 الدراسة التجريبية والفرق بين العرف والعادة. تؤكد الدراسة التجريبية ان هناك فرق بين العرف التجاري والعادة التجارية.⁽¹⁴⁾ ففي المقابلة مع غالب جودة⁽¹⁵⁾ لقد ادلى ان نشرة الأعراف والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية لا تعد قانون في القانون الأردني لكن تطبيقها في ارض الواقع يعتبر قانون لدى المصارف الاردنية اذ ان المصرف الذي لايطبقها قد لا يتعامل معه من قبل المصارف الاردنية في مجتمع الاعتماد المستندي، حيث قال "نحن المصارف نستثني بعض مواد نشرة الأعراف والعادات الموحدة ولكن لا نتجراً على استثناء تطبيق روحها او صلبها او موادها الأساسية". لا بد من الاشارة هنا ان روح النشرات الصادرة من غرفة التجارة الدولية يعني المواد التي تعكس الأركان التي يقوم عليها الاعتماد المستندي (مبدأ الاستقلالية ومبدأ قطعية الاعتماد ومبدأ المطابقة الظاهرية للمستندات). اربع خبراء مصرفيين آخرين في الاعتمادات المستندية ادلوا ان مصارفهم يتوجب عليها تطبيق النشرة ويستطيعوا استثناء تطبيق بعض موادها لكن لا يستطيعوا استثناء تطبيق النشرة مطلقاً. وعليه فإن تطبيق نشرة الأعراف والعادات الموحدة الصادرة من غرفة التجارة الدولية يعتبر امر وجوبي أي عرفاً تجارياً في الأردن وليس مجرد عادة مندوبة. وهناك أيضاً دليل على وجود عادة تجارية كأمر مندوب يختلف تصنيفها عن العرف التجاري الذي فيه حس الوجوب، والمثال على العادة التجارية أن المصارف الاردنية تفحص مطابقة المستندات المقدمة في غضون مدة ثلاثة أيام مصرفية وهذا السلوك المتكرر والمطبق من قبل معظم المصارف في الاردن يعتبر امراً مندوباً وليس واجباً فمثلاً لقد قال أحد الخبراء المصرفيين في المقابلة معه بأن هذه الفترة لفحص المستندات "كعادة

(14) للدراسة التجريبية والمقابلات مع الخبراء المصرفيين ممثلين المصارف وبعض التجار انظر رسالتنا الدكتوراة:

M Hwaidi, 2015, An Evaluation Of The Efficacy Of Ucp 600 Within English And Jordanian Legal Orders And Jordanian Commercial Practices, PhD, University of Nottingham Trent, UK, p.102-103
<http://irep.ntu.ac.uk/id/eprint/32495/1/MHwaidi%20PhD%20final%20after%20amendments.pdf>

(15) كان رئيس قسم الاعتمادات المستندية وخطاب الضمان في البنك المركزي الاردني: انظر رسالتنا الدكتوراة:

M Hwaidi, 2015, An Evaluation Of The Efficacy Of Ucp 600 Within English And Jordanian Legal Orders And Jordanian Commercial Practices, PhD, University of Nottingham Trent, UK, p.102-103, 352.

<http://irep.ntu.ac.uk/id/eprint/32495/1/MHwaidi%20PhD%20final%20after%20amendments.pdf>

حميدة ان المصرف يفحص المستندات خلال ثلاثة أيام مصرفية بالرغم ان له الحق لفحص المستندات خلال خمسة أيام في النشرة 600".⁽¹⁶⁾

ب. العرف والعادة كمسألة في القانون

2.6 وجهة نظر القانون. لاثبات ان سلوك معين يعتبر عرف او عادة هنالك مقاييس طورتها الانظمة القانونية لتمييز ما اذا كان السلوك مجرد سلوك او انه ارتقى ليكون عرفا او عادة.

1. القانون الانجليزي

2.7 القانون الانجليزي والعرف التجاري. لكي يعتبر سلوكا معيناً عرف لا بد ان يكون: (1) واضح ومحدد اي ان يكون موحد و مؤسس بشكل ثابت⁽¹⁷⁾ و (2) سائد ومتعارف عليه بحيث ان يعرفه المتداولين في السوق المعنية اي ان يكون الفهم المتداول ان اي شخص يدخل في المعاملة التجارية المعنية ينوي ان يكون العرف جزء من العقد بين المتعاقدين في المعاملة التجارية المعنية⁽¹⁸⁾ و (3) الحس بانه واجب فعلى الشخص الذي يتعامل في المعاملة التجارية ان يطبق عرف تلك العملية التجارية⁽¹⁹⁾ و (4) معقول ومنطقي،⁽²⁰⁾ إلا انه اذا قبل الفريق المتعاقد عرفا غير منطقياً فإن هذا العرف يطبق الا اذا كان العرف يخالف النظام العام والاداب العامة او قانون له صفة القوة الالزامية التي لا يجوز للمتعاقدين مخالفته.⁽²¹⁾ ان العرف والعادة يعتبر

(16) انظر رسالتنا الدكتوراة:

M Hwaidi, 2015, An Evaluation Of The Efficacy Of Ucp 600 Within English And Jordanian Legal Orders And Jordanian Commercial Practices, PhD, University of Nottingham Trent, UK, p.102-103, 352.

<http://irep.ntu.ac.uk/id/eprint/32495/1/MHwaidi%20PhD%20final%20after%20amendments.pdf>

(17) *Cunliffe-Owen v Teather* [1967] 1 W.L.R. 1421, 1437 per Ungood-Thomas J; *Nelson v Dahl* (1879) 12 Ch. D. 568, 575 per Sir George Jessel who stated: "certain as the written contract itself".

(18) *In Re Goetz, Jonas & Co* [1898] 1 Q.B. 787; *Moult v Halliday* [1898] 1 Q.B. 125.

(19) *Strathlone Steamship Co Ltd v Hugh Baird & Sons Ltd* 1916 S.C. (H.L.) 134, 141 per Lord Shaw.

(20) *Joseph Tucker v Joseph Linger* (1883) 8 App. Cas. 508; reasonableness is assumed where the practice is accepted practice and well known: *Strathlone Steamship Co Ltd v Hugh Baird & Sons Ltd* 1916 S.C. (H.L.) 134, 136 per Lord Chancellor.

(21) *Perry v Barnett* (1885) 15 Q.B.D. 388, 397 per Bowen LJ.

عادة مصرفية حميدة (كمدة فحص المستندات ثلثة ايام) في الاردن فإن النص في الاعراف الموحدة هو الذي يؤخذ به، وهذا يؤدي الى اولوية توحيد العادات الدولية لمعاملة يقيم فيها الاطراف في دول مختلفة. القانون المصري نص صراحة على الاعراف الجذرية التي يقوم عليها الاعتماد المستندي كأساس الاعتماد المستندي ومن ثم على تطبيق الاعراف الموحدة للدرجة التي لاتتعارض مع اركان الاعتماد المستندي. هذا موقف حميد إذ انه يؤدي الى الاخذ بدولية الاعتماد المستندي واحترام توحيد انظمة الاعتماد المستندي عالميا بشكل لا يخالف الاعراف الجذرية (إذ انها تمثل الخطوط الحمراء للاطراف) للاعتماد.

هـ. النشرة 600

2.43 النشرة 600. نصت المادة 1 من النشرة 600 ان النشرة 600 تطبق "عندما ينص عقد الاعتماد المستندي صراحة على تطبيق احكام النشرة". مقارنة بالنشرة 500، اضافت النشرة 600 كلمة "صرحة" في المادة 1. بالطبع هذا لايعني انه اذا لم ينص عقد الاعتماد المستندي على تطبيق الاعراف الموحدة ان الاعراف الموحدة بنشراتها لا تطبق. ففي الاردن ان تطبيق الاعراف الموحدة يعتبر عرفا - كما وضحنا اعلاه من خلال الدراسة التجريبية - فالمحكمة في حال خلو نص عقد الاعتماد لتطبيق الاعراف الموحدة سوف تعتبر انه اتجهت ارادة الاطراف لتطبيق الاعراف الموحدة الا اذا اثبت غير ذلك. في مصر فإن الاعراف الموحدة تطبق كقانون اي اذا كان القانون المصري هو القانون الواجب التطبيق فان الاعراف الموحدة تطبق بنص من القانون المصري دون حاجة لنص في عقد الاعتماد للإشارة بذلك. في بريطانيا (خاصة انجلترا ووالز حيث انها تخضع للقانون الانجليزي) فإن الاعراف الموحدة تطبق اذا اتجهت نية المتعاقدين على ذلك ولو كان ضمنيا كالتعامل السابق. إذا ليس هناك شرط في القوانين المقارنة ان ينص عقد الاعتماد المستندي صراحة على تطبيق الاعراف الموحدة ليتم تطبيقها. بالطبع ليس هدف غرقة التجارة الدولية هو ان يتم تطبيق نشرات الاعراف الموحدة فقط اذا تم النص عليها صراحة في عقد الاعتماد

وانما هدف غرفة التجارة الدولية هو ان يصبح تطبيق الاعراف الموحدة عرفا دوليا⁽²²⁾ وان يأخذ منحى تلقائي في اي عقد اعتماد في العالم. وعليه هذا النص في المادة 1 من النشرة 600 انما يعتبر كنصيحة للمصارف بأن تشير صراحة في عقد الاعتماد المستندي لتطبيق الاعراف الموحدة وذلك تفاديا لاي غموض اذ ان القوانين الوطنية تحترم ارادة المتعاقدين ووضح طريقة للتعبير عن الارادة هو النص الصريح. فاذا لم يتم النص صراحة لتطبيق الاعراف الموحدة فبعض الدول تطبق بدلا من الاعراف الموحدة احكام قوانينها المفصلة بخصوص الاعتماد المستندي.⁽²³⁾ وكذلك فإنه في بعض الدول اذا لم ينص عقد الاعتماد صراحة على تطبيق الاعراف الموحدة يتم تطبيق نصوص اخرى. فمثلا دولتا الكويت العربية وتونس العربية صادقتا على معاهدة الأمم المتحدة لخطاب الضمان والاعتماد المستندي الاحتياطي،⁽²⁴⁾ ولذلك لا تطبق الاعراف الموحدة في الكويت وتونس على الاعتماد المستندي الاحتياطي إلا اذا نص عقد الاعتماد صراحة على ذلك.

(22) مقدمة النشرة 600.

(23) شرح النشرة 600 من الاعراف الموحدة، الفريق الذي قام على صياغتها (2009 غرفة التجارة الدولية صحيفة 680).

(24) United Nations Convention on Independent Guarantees and Stand-by Letters of Credit (New York, 1995).

الباب الثالث

العلاقة القانونية ما بين المصرف
المصدر والأمر طالب إصدار الاعتماد،
وما بين المصرف المصدر (والمعزز)
والمستفيد

الموضوع	فقرة
الفصل الأول: علاقة المصرف بالأمـر طالب اصدار الاعتماد وضمانات المصرف	3.1
1. نظرة عامة	3.1
2. الطبيعة القانونية لعلاقة المصرف المصدر بالأمـر وتكييف التزامات المصرف المصدر بما اذا كانت بتحقيق نتيجة أو بذل عناية	3.4
3. استقلالية عقد الاعتماد بين المصرف المصدر والأمـر وغموض التعليمات (الفقرة 3 الى 7 من المعيار الدولي للاصول المصرفية) 2013	3.16
أ. إستقلالية الاعتماد	3.17
ب. تعليمات الأمـر وغموضها	3.20
4. إعفاءات المصرف المصدر من المسؤولية (المواد 35 و 36 و 37) والعلاقة القانونية بين الأمـر والمصرف المعين	3.24
أ. عدم المسؤولية عن الارسال والترجمة	3.25
ب. القوة القاهرة (الظروف الطارئة)	3.27
ج. عدم المسؤولية عن الافعال التي يقوم بها أحد الاطراف بناء على تعليمات تلقاها (المادة 37 النشرة 600) والطبيعة القانونية للعلاقة ما بين الأمـر والمصرف المعين الوسيط - الفرق بين المسؤولية العقدية والتقصيرية	3.29
5. نتائج إخلال المصرف المصدر بتنفيذه لعقد الاعتماد مع الأمـر وقيمة ضمان الضرر	3.35
أ. الاخلال بتنفيذ اصدار الاعتماد	3.35
ب. الاخلال بتنفيذ تبليغ وتعزيز الاعتماد	3.39
ج. الاخلال بتنفيذ الالتزام بوفاء الاعتماد مقابل تقديم مستندات تظهر بأنها مطابقة ومستندات تظهر بأنها غير مطابقة	3.40

الموضوع	فقرة
6. التزامات الأمر وضمانات المصرف من خلال المستندات	3.41
الفصل الثاني: علاقة المصرف المصدر (والمعزز) بالمستفيد	3.45
1. وقت نشوء التزام المصرف المصدر والمعزز تجاه المستفيد	3.46
2. تعديل شروط الاعتماد	3.52
3. إلتزامات المصرف المصدر تجاه المستفيد	3.54
3. أ. الاعتماد المستندي المتاح بمجرد الاطلاع	3.56
3. ب. الاعتماد المتاح بالأجل	3.57
3. ج. الاعتماد المستندي المتاح بالقبول	3.58
3. د. الاعتماد المتاح بالتداول	3.60
3. هـ. الهدف من المادة 7 (ج) والتغطية بين المصارف/ حالة الغش	3.61
4. إلتزامات المصرف المعزز تجاه المستفيد	3.62
5. تقديم مستندات مطابقة	3.65
5. أ. الطبيعة القانونية لفحص مطابقة المستندات وقرار المطابقة او الرفض	3.66
5. ب. الاتاحة وتاريخ الانتهاء ومكان التقديم	3.70
6. مسؤولية المصرف المصدر والمعزز تجاه المستفيد	3.73
6. أ. القانون الانجليزي	3.75
6. ب. القانون الأردني والمصري	3.79
7. دفع المصرف المصدر والمعزز ضد المستفيد/ المقاصة	3.81

الفصل الأول

علاقة المصرف بالآمر طالب اصدار الاعتماد و ضمانات المصرف

3.1. نظرة عامة

عندما يتفق المشتري والبائع في عقد البيع بأن يكون دفع الثمن أو جزء منه عن طريق الاعتماد المستندي فإن المشتري يطلب من مصرفه بإصدار اعتماد مستندي لصالح البائع. في لغة الاعتماد المستندي إن المشتري هو الأمر طالب اصدار الاعتماد والمصرف هو المصرف المصدر والبائع هو المستفيد. إن العلاقة بين الأمر والمصرف يحكمها العقد فيما بينهم وهو عقد اعتماد مستندي. عادة يكون لدى المصارف نماذج لطلب فتح اعتماد مستندي ويقدم الأمر طلب لذلك وعندما يقبل المصرف طلب الأمر، وذلك ببعت بلاغ بقبول الاعتماد أو صورة عن اصدار الاعتماد لصالح المستفيد أو في وسائل أخرى، فإن عقد اعتماد مستندي ينشأ ما بين الأمر والمصرف المصدر. أحيانا يكون بين المصرف المصدر والأمر عقد أساسي يسمح فيها المصرف المصدر للأمر بأن يفتح اعتمادات مستندية من خلال المصرف لسقف مبلغ معين في أي وقت وذلك مقابل حق المصرف بالتعويض وتخويل المصرف بأن يسحب من أو يقيد حساب الأمر، وهذا الاتفاق مناسب إذا كانت علاقة الأمر بالمصرف المصدر وطيدة وأن الأمر من الشركات ذو الكفاءة المالية العالية وفي العادة يستخدم الاعتمادات المستندية بتجارته بشكل دوري. إن الذي يحكم العلاقة التعاقدية في الاعتماد المستندي بين المصرف المصدر والأمر هي شروط عقد الاعتماد المكتوبة بينهم ثم شروط النشرة 600 (إذا تم الاحالة لتطبيقها صراحة أو ضمناً بحكم العرف) والمعيار الدولي للاصول المصرفية الذي تم الاحالة لتطبيقه في النشرة 600 وكذلك أي عرف تجاري في الاعتمادات

الباب الرابع

الدفع التي تعطل مبدأ الاستقلالية
للإمتناع عن وفاء قيمة
الاعتماد المستندي للمستفيد
(الغش، العدم، الغلط، النظام العام)

الموضوع	فقرة
الفصل الاول: نظرة عامة	4.1
1. اهمية مبدأ الاستقلالية والغش كاستثناء لهذا المبدأ	4.3
2. المواقع القانونية لاطراف الاعتماد	4.4
3. الدفع التي قد تعطل مبدأ الاستقلالية والقوانين في الدول المختلفة	4.5
الفصل الثاني: العوامل الرئيسية لتحديد صلاحية الدفع لتعطيل مبدأ الاستقلالية	4.7
1. الضمان المالي ومعاملات سلسلة العقود التجارية	4.7
2. الفرق بين الاعتماد المعقد من الاعتماد البسيط	4.8
3. سمعة المصارف والنظام القانوني والقضائي	4.9
4. اختلاف القوانين والاختصاص المكاني	4.10
5. الاجراءات والدليل	4.11
6. تجميد الاموال	4.12
7. الخطر الحقيقي هو عدم ملائمة المستفيد او تهربه من النظام القضائي	4.13
الفصل الثالث: الغش	4.14
1. نظرة عامة	4.14
2. معنى الغش	4.14
3. كيف يحصل الغش وصوره في الاعتماد المستندي	4.25
4. القاعدة القانونية التي تجيز تعطيل مبدأ الاستقلالية والموقف العام للقانون الانجليزي والاردني والمصري	4.32
4. أ. القانون الانجليزي	4.33
4. ب. القانون الاردني	4.37

الموضوع	فقرة
4.ج. القانون المصري	4.45
5. الشروط التي يجب توافرها ليكون الغش في المستندات استثناءاً لمبدأ الاستقلالية	4.55
5.أ. الشرط الاول: ان الغش يجعل المستندات تظهر بأنها مطابقة	4.55
5.ب. الشرط الثاني علم المستفيد بالغش	4.57
5.ب.(1). علم المستفيد وقوانين الدول المختلفة (الانجليزي والاردني والمصري والامريكي والكندي والفرنسي والسينغافوري والماليزي والالمانى والصيني) والقضاء والفقه المقارن	4.58
5.ب.(2). مقياس وزن البيئة على علم المستفيد بالغش	4.67
5.ب.(3). وقت علم المستفيد بالغش/ الهدف من المادة 7 (ج) والتغطية بين المصارف	4.70
5.ج. الشرط الثالث: البيئة على وقوع الغش ومقياس وزن البيئة والتأمين لضمان الضرر في الطلب المستعجل والمؤقت	4.71
5.ج.(1). القانون الانجليزي	4.73
5.ج.(2). القانون الاردني	4.75
5.ج.(3). القانون المصري	4.77
5.د. الشرط الرابع: علم المصرف بالغش	4.79
5.د.(1). ليس هناك أي واجب على المصرف بأن يتأكد ويتمحص ويتحقق	4.80
5.د.(2). موقف القوانين المقارنة وتقييم ما اذا كان يتوجب على المصرف الامتناع عن الوفاء	4.83
6. الغش الذي لايتعلق بالمستندات	4.90
6.أ. موقف القوانين المقارنة	4.94
6.ب. الغش الذي لا يتعلق بالمستندات: غش في تنفيذ العقد الذي قام عليه	4.95

الموضوع	فقرة
الاعتماد المستندي	
6.ج. الغش الذي لايتعلق بالمستندات: غش في إبرام العقد الذي قام عليه	4.101
الاعتماد المستندي	
الفصل الرابع: حالة العدم (المستندات عديمة القيمة)	4.103
1. معنى العدم	4.105
2. موقف القوانين المقارنة	4.116
2.أ. القانون الانجليزي والأسباب الداعية الى ضد إعتبار حالة العدم دفعا	4.117
لتعطيل مبدأ إستقلالية الاعتماد المستندي	
2. ب. القانون السينغافوري والاسباب الداعية لاعتبار العدم دفعا	4.121
لتعطيل مبدأ الاستقلالية	
2.ج. القانون الاردني	4.122
2.د. القانون المصري	4.130
2.هـ. الموقف الفقهي	4.132
الفصل الخامس: الغلط	4.134
1. الدفع التي لاتعطل مبدأ الاستقلالية	4.134
2. القوانين المقارنة	4.135
الفصل السادس: مخالفة القانون والنظام العام (عدم مشروعية العقد)	4.141
1. . التمييز بين عدم مشروعية الاعتماد المستندي بذاته وعدم مشروعية عقد البيع: مخالفة القانون والنظام العام في الاعتماد المستندي بذاته لا يعطل مبدأ الاستقلالية ومخالفة القانون والنظام العام في عقد البيع كدفع قد يعطل مبدأ الاستقلالية	4.141
2. الحجج لاعتبار الدفع لمخالفة عقد البيع للقانون والنظام العام صالحا	4.141

الموضوع	فقرة
لتعطيل مبدأ الاستقلالية أو غير صالحا لتعطيل مبدأ الاستقلالية	
2.أ. أ. الاسباب الرئيسية لاعتبار هذا الدفع غير صالحا لتعطيل مبدأ الاستقلالية	4.142
2. ب. الاسباب الرئيسية لاعتبار هذا الدفع صالحا لتعطيل مبدأ الاستقلالية (مثال على مخالفة عقد البيع للقانون بصوره تعطل مبدأ الاستقلالية)	4.143
2. ج. رأينا فيما اذا كان هذا الدفع صالحا لتعطيل مبدأ الاستقلالية	4.144
3. موقف القوانين المقارنة (القانون الانجليزي والاردني والمصري والامريكي والكندي والاسترالي والسينغافوري والفرنسي ومعاودة الامم المتحدة)	4.145
3.أ. القانون الانجليزي	4.148
3.ب. القانون الاردني والمصري	4.155

الفصل الأول

نظرة عامة

مبدأ الاستقلالية. كما ذكرنا في الباب الاول والثاني، ان مبدأ الاستقلالية يحقق بشكل مباشر الهدف الرئيسي للاعتماد المستندي وهو تحقيق الائتمان للبائع (المستفيد) بدفع الثمن حيث ان البائع يطمئن ان المصرف المصدر والمعزز يتوجب عليهم ان يدفعوا قيمة الاعتماد المستندي مقابل تقديم مستندات تتطابق بظاهرها مع شروط الاعتماد المستندي وهذا الواجب مستقل عن عقد البيع الذي لاجله تم فتح الاعتماد فلا يحق لتلك المصارف ان تتدخل بأي نزاع في تنفيذ عقد البيع ووقائع التنفيذ الذي بسببه وبناء عليه فتح الاعتماد المستندي او ان تسمح للمشتري الأمر بإصدار الاعتماد ان يدفع بعدم وجوب دفع قيمة الاعتماد او ان يؤثر على فرار المصرف بقبول المستندات ودفع قيمة الاعتماد طالما ان المستندات مطابقة بظاهرها لشروط الاعتماد. كما فصلنا في الباب الثاني، يتكون مبدأ الاستقلالية من ثلاثة عناصر:⁽¹⁾ (1) الاعتماد المستندي يعتبر مستقل عن عقد البيع؛ (2) العلاقات المتداخلة المكونة للاعتماد المستندي تعتبر مستقلة عن بعضها البعض؛ (3) المصرف يجب ان يفحص المستندات بظاهرها ولا يجوز ان يفحص البضاعة او الحقائق على ارض الواقع. بشكل عام يُفيد مبدأ الاستقلالية انه يتوجب على المصرف ان لا يتأثر بأي شيء (أكان عقد البيع او حقيقة البضاعة او العلاقات المتداخلة بين الاطراف في الاعتماد) عند قيامه بواجبه بدفع مبلغ الاعتماد المستندي الى المستفيد بإستثناء مطابقة المستندات بظاهرها لشروط الاعتماد التي تم تبليغها للمستفيد .

(1) فقرة 2.24 الى 2.31.

4.1 تقسيم هذا الباب. سوف نتطرق في الفصل الثاني للعوامل الرئيسية تجارياً واقتصادياً وقانونياً التي تلعب دوراً أساسياً في تحديد صلاحية الدفع لتعطيل مبدأ الاستقلالية وشروط ذلك. سوف نتطرق للغش في الفصل الثالث والعدم في الفصل الرابع والغلط في الفصل الخامس ومخالفة القانون الإلزامي والنظام العام في الفصل السادس.

1. أهمية مبدأ الاستقلالية والغش كاستثناء لهذا المبدأ

4.2 إن مبدأ استقلالية الاعتماد يعتبر ركن أساسي لتحقيق الضمان المالي في الاعتماد المستندي وهذا الضمان يلعب دوراً هاماً في التجارة الدولية فهو يسعف على انشواط حركة البضائع بين الدول وعلى تداول المال بشكل جاري، خاصة في سلسلة عقود البيع الدولية كسيف التي تعتمد على المستندات، وبالتالي ينعش الاقتصاد العالمي،⁽²⁾ وعليه فعلى المشرع والمحاكم أن يأخذوا بعين الاعتبار الدور الأساسي لما يحققه مبدأ استقلالية الاعتماد المستندي وتأثير القانون والقرارات القضائية على سمعة الاعتماد كوسيلة ضمان. هذا وبالرغم من أهمية مبدأ الاستقلالية فإنه من المتعارف عليه قضاءاً – لأسباب سوف نحللها في هذا الباب - أن الغش في الاعتماد المستندي من الدفوع التي تؤدي إلى تعطيل مبدأ الاستقلالية بحيث أنه إذا ثبت غش، ضمن شروط معينه، فإن مبلغ الاعتماد لا يستحق للمستفيد بالرغم من مطابقة المستندات بظاهرها لشروط الاعتماد.⁽³⁾ أي أن الضمان بأن المستفيد، أو المصرف الذي دفع قيمة الاعتماد، يستحق مبلغ الاعتماد فقط بمجرد تقديم مستندات بظاهرها مطابقة لشروط الاعتماد يتم تعطيله إذا كان هناك غش والمعضلة الرئيسية

(2) 12.5% من العقود في التجارة الدولية تستخدم الاعتمادات المستندية بناءً على إحصائية في عام 2011:

F Niepmann, T Schmidt-Eisenlohr, 'Trade Finance Around The World', Jun 2016

<https://voxeu.org/article/trade-finance-around-world>

انظر أيضاً: *Montrod Ltd v Grundkötter Fleischvertriebs GmbH* [2002] 1 WLR 1975, [58]

(3) القانون الإنجليزي: *United City Merchants (Investments) Ltd v Royal Bank of Canada* [1983] AC 168

القانون الأردني: قرار تمييزي حقوق رقم 1215 لسنة 2005.

القانون المصري: الطعن رقم 621 لسنة 79.

والحقيقية هي "مدة تعطيل استحقاق دفع قيمة الاعتماد" (إذا كانت بضع ايام فالضرر ليس جسيم على المستفيد اذا لم يثبت الغش ولكن في الواقع المدة تكون اشهر اذا لم تكن سنين) لحين استتمام الاجراءات القضائية واصدار قرار قضائي قطعي بعد فحص البيانات بعمق يفيد بثبوت الغش. وعليه هناك شروط خاصة - تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاعتماد وعوامل اقتصادية وتجارية - لكي يصلح الغش كاستثناء لمبدأ الاستقلالية .

2. المواقع القانونية لاطراف الاعتماد

4.3 يجب ان نميز بين (1) طلب الأمر او المصرف من قاضي الامور المستعجلة او محكمة الموضوع لاصدار امر مؤقت احترازي لمنع المصرف من وفاء قيمة الاعتماد او القيام بوفاء قيمة الاعتماد ولكن بتجميد القيمة لدى المصرف وعدم سماح المستفيد بالتصرف بقيمة الاعتماد وذلك لوجود دفع كالغش ضد الوفاء؛ (2) دعوى المستفيد ضد المصرف المصدر والمعزز بسبب إمتناع المصرف عن وفاء قيمة الاعتماد بالرغم من المطابقة الظاهرية للمستندات وذلك بحجة دفع من الدفع كالغش؛ (3) دعوى الأمر ضد المصرف المصدر والمعزز او المصرف المصدر ضد المصرف المعزز بسبب وفاء قيمة الاعتماد الى المستفيد بالرغم من علم المصرف وذلك قبل استحقاق الوفاء بوجود دفع من الدفع كالغش. هذا التمييز يعتبر اساسي لتحديد المواقع القانونية لاطراف النزاع ولتحديد مسألة ما إذا كانت الدفع تعتبر شرخا وتعطيلا لمبدأ الاستقلالية وبالتالي تؤثر سلبا على سمعة الاعتمادات المستندية كوسيلة ائتمان لقبض الثمن.

3. الدفع التي قد تعطل مبدأ الاستقلالية والقوانين في دول مختلفة

4.4 ليس هناك في النشرة 600 او النشرات السابقة او في آراء غرفة التجارة الدولية ما يفيد على أثر الدفع بالغش او الدفع الاخرى كانهدام قيمة المستندات وعدم مشروعية العقد الاصلي (عقد البيع) على الاعتماد المستندي اذ أن الأمر هو

شأن القانون الواجب التطبيق فهي مسألة وطنية.⁽⁴⁾ نظرا لعالمية هذا الموضوع وتأثيره على التجارة الدولية سوف نتطرق الى الموقف القانوني في القوانين المقارنة (الانجليزي والاردني والمصري) بشكل مفصل في هذا الكتاب بالاضافة، وبشكل عام وخاصة في دفع من نوع جديد، الى القانون الأمريكي والسنغافوري والماليزي والاسترالي والصيني والفرنسي والالمانى. الدفع الاول هو الغش وهو دفع متعارف عليه فقها وقضاء بأنه يعطل مبدأ الاستقلالية ولكن ماهية الغش وشروطه تختلف بين القوانين وفي تطبيقها في المحاكم كما سيتم تحليله لاحقا في هذا الباب. الدفع الثاني هو العدم وهو دفع مرتبط بالدفع بالغش حيث انه بناء على هذا الدفع لا يستحق المستفيد الوفاء في الاعتماد المستندي إذا كانت المستندات التي قدمها مزيفة من الغير (وليس المستفيد وبدون علمه) الى درجة تؤدي الى انعدام قيمتها فلا يصبح لها أثرا قانونيا. الدفع الثالث هو الغلط ولكن الغلط الذي يعطل مبدأ الاستقلالية هو غلط ينطوي على غش فبالتالي يدخل تحت استثناء الغش، وان الغلط (دون غش) الذي يعطل استحقاق قيمة الاعتماد هو غلط في هوية المتعاقد وهو لا يعتبر من الدفع التي تعطل مبدأ الاستقلالية بوجهة نظرنا كما سوف نفصله في فصل "الغلط" في هذا الباب. الدفع الرابع هو عدم مشروعية أو قانونية العقد الاصلي (عادة عقد البيع) الذي قام عليه الاعتماد المستندي لمخالفته للنظام العام او لقانون العقوبات او لقانون (كقانون الصحة العامة) يعكس مصلحة المجتمع عامة ويرتب بطلان المعاملة او العقد الذي يخالف القانون. سوف نقيم هذه الدفع في القوانين المقارنة في ظل العوامل الاقتصادية والتجارية والمبادئ القانونية في القوانين المقارنة.

4.5 اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (1995). هذه المعاهدة تتعلق بخطاب الضمان وليس الاعتماد المستندي ودخلت حيز التنفيذ في 01\01\2000 وصادقت عليها فقط ثمان دول منها قطر

(4) آراء غرفة التجارة الدولية 2009-2011 رقم 744.

عربيين هما الكويت وتونس.⁽⁵⁾ نظرا لأن الضمان المالي من الاعتماد المستندي وكذلك خطاب الضمان يقوم على استقلالهما عن العقد الاصلي (عقد البيع عادة) فهناك تشابه بين المعاملتين عند النظر في الدفع التي تعطل مبدأ الاستقلالية. قد ادرجت

⁽⁵⁾<http://www.uncitral.org/pdf/english/texts/payments/guarantees/guarantees.pdf>

الباب الخامس

مطابقة المستندات المقدمة
لشروط الاعتماد المستندي

الموضوع	فقرة
الفصل الاول: نظرة عامة	5.1
1. مبدأ المطابقة لتحقيق الضمان للأمر وتطوره التاريخي ومرونة مفهوم مطابقة ظاهر المستندات والنشرة 600 (معياري موضوعي أم بذل عناية لفحص المستندات)	5.4
2. مبدأ ظاهر المستندات	5.8
2.أ. تطبيقات (قواعد خاصة) مبدأ ظاهر المستندات	5.12
2.ب. استثناءات على مبدأ ظاهر المستندات لتحديد مطابقة المستندات	5.18
3. المنهجية التي يتبعها القاضي في حل الخلاف بمسألة معيار المطابقة فيما إذا كانت المستندات المقدمة تظهر بأنها مطابقة أم لا (القانون المطبق والنشرة 600 و المعيار الدولي للأصول المصرفية)	5.20
4. الطبيعة القانونية لشرط مطابقة المستندات	5.23
الفصل الثاني: القواعد العامة لمعيار مطابقة ظاهر المستندات	5.26
1. المنهجية العامة لفحص مطابقة (معنى معيار المطابقة) ظاهر المستندات المادة 14 (د) النشرة 600	5.26
2. يجب أن تدل المستندات على هوية البضاعة وأن تكون نفس هوية البضاعة المطلوبة في الاعتماد المستندي أو الفاتورة التجارية (في القانون الانجليزي وليس في النشرة 600 المادة 14 هـ)	5.32
2.أ. القانون الانجليزي	5.33
2.ب. ب. موقف الاعراف والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية (النشرة 600 المادة 14 هـ) والتفسير في القوانين المقارنة لذلك	5.36
3. مدة فحص المستندات ومدة اعلام المستفيد بقرار المصرف بمطابقة او	5.45

الموضوع	فقرة
عدم مطابقة المستندات (المادة 14 و 15)	
4. فسيرات مصطلحات وعبارات شائعة في لغة الاعتماد المستندي (المادة 3	5.50
من النشرة 600 والفقرة A1 من المعيار الدولي للأصول المصرفية الدولي)	
4.أ. المادة 3 النشرة 600	5.50
5. أدوات الترقيم	5.53
6. الشهادات والتصديق والاعلان والبيان	5.56
7. نسخ مستندات النقل المشمولة في المواد 19-25 من النشرة 600	5.57
8. التصحيح والتعديل (التصحيح)	5.58
9. إيصال الناقل الخاص والايصال البريدي وشهادة ارسال بالبريد	5.61
10. التواريخ	5.63
11. المستندات والحاجة إلى إملاء المربع أو القسم أو المكان المخصص للبيانات	5.71
12. . المستندات التي لا تنطبق عليها مواد النقل في النشرة 600	5.72
13. التعبيرات غير المعرفة في النشرة 600	5.73
14. مُصدر المستندات	5.74
15. اللغة	5.75
16. حسابات رياضية	5.77
17. أخطاء إملائية أو أخطاء في الكتابة	5.79
18. صفحات متعددة ومرفقات أو المدرجات	5.82
19. الشروط التي لا تحدد المستندات وتعارض البيانات	5.83
20. تقديم مستندات أصلية ونسخ	5.92
21. علامات الشحن	5.95

الموضوع	فقرة
22. التوقيعات	5.96
23. عنوان المستندات والمستندات المدمجة	5.98
24. التفاوت في مبلغ الاعتماد والكمية وأسعار الوحدة	5.103
25. نقص في البيانات المقدمة في المستندات	5.106
26. بيانات لا تتعلق بالاعتماد (بيانات ومستندات إضافية لم تطلب في الاعتماد المادة 14 (ز))	5.108
الفصل الثالث: القواعد الخاصة لسندات السحب (الكمبيالات)	5.110
1. نظرة عامة	5.110
2. نصوص المعيار الدولي للاصول المصرفية 2013	5.114
3. شرح بعض فقرات المعيار الدولي للاصول المصرفية	5.124
الفصل الرابع: القواعد الخاصة بالفاتورة التجارية	5.127
1. نصوص النشرة 600 والمعيار الدولي للاصول المصرفية بخصوص الفواتير	5.128
2. شرح بعض القواعد الخاصة بالفاتورة التجارية	5.131
الفصل الخامس: القواعد الخاصة بمستندات النقل	5.136
1. القواعد المشتركة بين مستندات النقل في المواد 19-26 في النشرة 600	5.139
2. بوليصة الشحن، المادة 20 من النشرة 600 والفقرة E من المعيار الدولي	5.157
أ. المادة 20 من النشرة 600 ونصوص الفقرة E من المعيار الدولي للاصول المصرفية 2013	5.158
2. ب. شرح بعض متطلبات المادة 20 من النشرة 600 والفقرة E من المعيار الدولي للاصول المصرفية 2013	5.160
3. بوليصة الشحن الخاضعة لعقد استئجار، المادة 22 من النشرة 600	5.169

الموضوع	فقرة
والفقرة G من المعيار الدولي	
3. أ. الفرق بين المادة 22 والمادة 20 من النشرة 600	5.170
3. ب. نص المادة 22 من النشرة 600 والفقرة G من المعيار الدولي	5.171
4. بوليصة الشحن البحرية الغير قابلة للتداول، المادة 21 من النشرة 600	5.173
والفقرة F من المعيار الدولي	
5. مستند نقل يشمل واسطتي نقل مختلفتين على الأقل، المادة 19	5.176
6. مستند النقل الجوي، المادة 23 من النشرة 600 والفقرة H من المعيار	5.179
الدولي	
7. مستندات النقل عن طريق البر أو السكك الحديدية أو الطرق المائية	5.182
الداخلية، المادة 24 النشرة 600 والفقرة J المعيار الدولي	
8. إيصال الناقل الخاص والايصال البريدي وشهادة إرسال بالبريد، المادة	5.187
25 النشرة 600	
الفصل السادس: مستند التأمين	5.189
1. مستند التأمين والغطاء التأميني، المادة 28 النشرة 600 والفقرة K	5.189
المعيار الدولي	
2. متطلبات مستند التأمين	5.190
3. المادة 28 من النشرة 600 والفقرة K من المعيار الدولي	5.200
الفصل السابع: شهادة المنشأ في الفقرة L وقائمة التعبئة في الفقرة M	5.202
وقائمة الوزن في الفقرة N وشهادة المستفيد في الفقرة P وشهادة التحليل	
والمعاينة والصحة في الفقرة Q من المعيار الدولي	
الفصل الثامن: المستندات المخالفة، الاجراءات الواجب اتباعها لرفض	5.208
أوقبول المستندات غير المطابقة المادة 16 النشرة 600	

الفصل الأول

نظرة عامة

5.1 أهمية وماهية مبدأ مطابقة المستندات. بينا في الباب الأول⁽¹⁾ والباب الثاني⁽²⁾ أن هناك ثلاث أركان (أعراف جذرية) للاعتماد المستندي وهم مبدأ (1) قطعية الاعتماد المستندي والذي بناء عليه يعتبر التزام المصرف المصدر والمعزز لوفاء قيمة الاعتماد الى المستفيد قطعي لا يستطيع ان يعدله او ان يرجع به بعد اصدار الاعتماد من قبل المصرف المصدر وبعد تعزيز الاعتماد من قبل المصرف المعزز و (2) مبدأ الاستقلالية والذي بناء عليه يعتبر الاعتماد المستندي - الالتزام بين المصرف والمستفيد - مستقلا ومنفصلا عن عقد البيع والعقود الاخرى (كعقد الاعتماد بين المصرف المصدر والأمر) وأن المصرف يفحص مطابقة المستندات فقط في ظاهرها ويجب ان لا يتأثر او يمحس بحقيقة البضاعة (وهذا العنصر في مبدأ الاستقلالية يعرف بقاعدة او مبدأ الظاهرية اي فحص المستندات بظاهرها) و (3) مبدأ المطابقة وبناء عليه لا يستحق المستفيد قيمة الاعتماد المستندي إلا إذا قدم مستندات تظهر بأنها مطابقة لشروط الاعتماد المستندي كأن تكون مثلاً بوليصة الشحن المقدمة تبين اسم الناقل وتوقيعه كما اشترط الاعتماد المستندي.⁽³⁾

5.2 تعريف. عرفت المادة 2 من النشرة 600 التقديم المطابق بأنه "يعني التقديم الذي يتطابق مع ازملة وشروط الاعتماد ، ومع النصوص المطابقة من هذه القواعد ومع

(1) انظر تحت عنوان "الفصل الثاني: العملية التجارية للاعتماد المستندي، مراحلها واطرافها".

(2) انظر تحت عنوان "الفصل الثاني: الاعراف التجارية الاساسية (الجذرية) لقيام الاعتماد المستندي والاعراف والعادات التجارية بشكل عام".

(3) المادة 5 و 14 و 15 و 34 النشرة 600؛ انظر ايضا النشرة 745 للمعيار الدولي للابصول المصرفية لفحص المستندات 2013 ص 13.

المعيار الدولي للأصول المصرفية". وقد عرفت المادة 14 (د) من النشرة 600 معنى معيار التقديم المطابق وهو القاعدة العامة لتحديد معيار المطابقة (سندسي ذلك "عدم تعارض محتوى المستندات مع سياق الاعتماد المستندي") :

بيانات في مستند ما عندما تقرأ في سياق الاعتماد ، ومع المستند نفسه ومع المعيار الدولي للأصول المصرفية لايتوجب أن تكون متماثلة تماماً ولكن يجب أن لا تتعارض مع البيانات في ذلك المستند أو في أي مستند مطلوب آخر أو مع الاعتماد.

5.3 تقسيم هذا الباب. في هذا الفصل الاول سوف نتطرق للغاية من مبدأ مطابقة المستندات ومشكلة مرونة معيار مطابقة المستندات وحلول النشرة 600 لذلك ومن ثم سنبين اساسية ظاهر المستندات ومبدأ الاستقلالية في الفحص لمطابقة المستندات ومن ثم المنهجية التي يجب أن تتبعها المحاكم – في ظل القانون المطبق والنشرة 600 والمعيار الدولي للأصول المصرفية ISBP - للفصل في النزاع بين الاطراف فيما اذا كان قرار المصرف صائب بخصوص مطابقة او عدم مطابقة المستندات المقدمة. في الفصل الثاني سوف نتطرق للقواعد العامة، مثل معنى مطابقة المستندات، في معيار مطابقة المستندات في النشرة 600 والقوانين المقارنة. في الفصل الثالث، سوف نتطرق للقواعد الخاصة لسندات السحب وفي الفصل الرابع نتطرق للقواعد الخاصة للفاتورة التجارية وفي الفصل الخامس للقواعد الخاصة لمستندات النقل وفي الفصل السادس للقواعد الخاصة لمستند التأمين وأخيرا الفصل السابع يتطرق للقواعد الخاصة لشهادات تبين حالة البضائع كشهادة المنشأ وشهادة المعاينة.

1. مبدأ المطابقة لتحقيق الضمان للأمر وتطوره التاريخي ومرونة مفهوم مطابقة ظاهر المستندات والنشرة 600 (معيار موضوعي أم بذل عناية لفحص المستندات)

عندما تناولنا موضوع تاريخ نشأة الاعتماد المستندي بينا ان أصل الاعتماد المستندي كان خطاب ضمان المسافر (او اعتماد المسافر) ثم تطورت هذه المعاملة عن طريق العادات التجارية حيث أصبح وفاء قيمة الاعتماد مشروط على

تقديم المستفيد مستندات يثبت ظاهرها أن المستفيد نفذ شروط الاعتماد ومنذ ذلك الحين عرفت العملية التجارية بإسم الاعتماد المستندي (**documentary letters of credit**) اذ أن

5.88 القانون السينغافوري. اذا كان الشرط الذي لا يحدد المستندات أساسي للعملية التجارية للاعتماد المستندي فإنه يتوجب تقديم مستند او بيانات في مستندات تلي هذا الشرط وبالتالي فإن المادة 14 (ح) لا تطبق.⁽⁴⁾ ففي قضية *Korea Exchange Bank v Standard Chartered Bank* قام الأمر بفتح اعتماد مستندي بقيمة 800 ألف دولار امريكي لثمن شراء غاز وقد اشترط في الاعتماد أن قيمة الثمن سوف تتقلب بشكل تلقائي بناء على شرط السعر، ال ذي قد وضع السعر بناء على سعر السوق. قام احد المصارف المعينة في الاعتماد بوفاء الاعتماد بمبلغ يزيد عن 800 الف دولار لأن سعر السوق ارتفع ولكن المصرف المصدر رفض تعويض المصرف المعين عما دفع من زيادة عن مبلغ 800 الف دولار بحجة أن الشرط (قيمة الثمن سوف تتقلب بشكل تلقائي بناء على شرط السعر) لم يحدد المستند الذي يجب تقديمه لتلبية الشرط وعليه وجب تجاهله بموجب المادة 13 (ج) من النشرة 500 والتي هي مثيلة المادة 14 (ح) من النشرة 600. قررت محكمة الاستئناف السينغافورية أن المادة 13 (ج) من النشرة 500 والتي هي مثيلة المادة 14 (ح) من النشرة 600 لا تطبق لأن الشرط الذي لم يحدد المستندات اساسي لكي يتم تطبيق الاعتماد المستندي حيث أن سعر الغاز غير محدد، وكذلك أن الهدف من تلك المادة هو حماية المصرف المعين والمستفيد من الصياغة التي تشوبها غموض بسبب عدم احترافية المصرف المصدر والأمر بصياغة شروط دقيقة وعليه فإن المصرف المصدر في تلك القضية حاول أن يستخدم المادة 13 (ج) لحماية خطئه في الكتابة الركيكة للاعتماد.⁽⁵⁾

5.89 القانون الاردني. من الواضح في القانون الاردني أن النص الصريح المتفاوض عليه يقيد النص الصريح الموجود في عقد قياسي تم الاحالة على تطبيقه من قبل

(4)[2006] 1 S.L.R. 565, 577. Korea Exchange Bank v Standard Chartered Bank

[1997] 3 SLR 770. Kumagai-Zenecon Construction Ltd (in Liq) v Arab Bank plc

(5)[2006] 1 S.L.R. 565, 577. Korea Exchange Bank v Standard Chartered Bank

الفصل الثالث

القواعد الخاصة لسندات السحب (الكمبيالات)

1. نظرة عامة

5.110. لقد بينا في الباب الأول كيفية استخدام سندات السحب (الكمبيالات) في الاعتماد المستندي وانها تستخدم في الاعتماد المستندي المتاح بالقبول وتكون بذلك خاضعة لأحكام الاعتماد المستندي،⁽⁶⁾ فإذا كان الاعتماد المستندي متاحا بالقبول فإن سندات السحب تستخدم لذلك؛⁽⁷⁾ بالإضافة لكونها خاضعة لأحكامها الخاصة في القانون المطبق من ناحية التداول إلا أنه في مسألة معيار المطابقة فإنه احكام الاعتماد المستندي (في الاعتماد والنشرة 600) فقط هي التي تطبق وليس احكام القانون الوطني المطبق.⁽⁸⁾ ولقد بينا ايضا في الباب الاول كيفية استخدام سندات السحب في الاعتماد المتاح بالقبول وأن المصارف التي تقبل سند السحب عادة تحتفظ به ولا ترجعه لمقدمه لكي لا يتم تداوله لاي جهة بناء على قانون السندات القابلة للتداول الا اذا كان الاعتماد متاحا ايضا بالتداول لأن الاصل في الاعتماد المستندي أن يكون وسيلة ائتمان وليس وسيلة تداول. ولكن اذا نص الاعتماد بأنه متاح بالقبول والتداول، وأن سند السحب متاح بالسحب على أي مصرف وبالتداول لاي مصرف، فإن المصرف المعزز او المصدر الذي قبل سند السحب يرجعه الى مقدمه لتمكينه من تداوله، وعلى أي حال الاعتماد المتاح بالتداول يكون عادة متاحا لدى مصارف مسماه

(6) الباب الأول تحت عنوان "الاعتماد المستندي من حيث الدفع: المتاح بالدفع بمجرد الاطلاع والمتاح بالدفع الآجل والمتاح بالقبول (الكمبيالة) والمتاح بالتداول".

(7) المادة 2 (ج) والمادة 6 النشرة 600.

(8) المعيار الدولي للاصول المصرفية B1 2013.

الملحق أ

International Standard Banking Practice (ISBP) For the Examination of Documents under UCP 600 (ISBP 745)

المعيار الدولي للأصول المصرفية لفحص المستندات بموجب النشرة 600 (ISBP) 2013

صدرت من غرفة التجارة الدولية سنة 2013 منشور رقم 745

ترجمة الدكتور محمد زياد الهويدي Dr. Mohd Hwaidi
استاذ القانون المساعد في جامعة دندي المملكة المتحدة
(بريطانيا)، رئيس قانون التجارة الدولية واستاذ البحث العلمي
المشارك (شرف) جامعة لندن UCL

من أفضل 10 جامعات في القانون في المملكة المتحدة (بريطانيا) University of Dundee

دليل التايمز/ دليل صنداي تايمز، دليل الجامعة الجيدة لعام 2019 ودليل
جامعة الجارديان لعام 2019



Dr. Mohd Hwaidi
Assistant Professor (Lecturer: Teaching and Research)

School of Social Sciences – Law, University of Dundee, United Kingdom

+44 (0)1382 3 | mhwaidi001@dundee.ac.uk

One of the UK's top 10 Universities in Law

The Times/Sunday Times, Good University Guide 2019
and The Guardian University Guide 2019

من أفضل 10 جامعات في القانون في المملكة المتحدة (بريطانيا)

دليل التايمز / دليل صنداي تايمز، دليل الجامعة الجيدة لعام 2019 ودليل جامعة
الجارديان لعام 2019

**Research Associate (Honorary) at University College
London UCL**

Fellow of UK Higher Education

Scope of the publication

i) This publication is to be read in conjunction with UCP 600 and not in isolation.

ii) The practices described in this publication highlight how the articles of UCP 600 are to be interpreted and applied, to the extent that the terms and conditions of the credit, or any amendment thereto, do not expressly modify or exclude an applicable article in UCP 600.

نطاق المنشور

(1) يجب قراءة هذا المنشور بالاقتران مع النشرة 600 وليس في معزل.

(2) تُبرز العادات الواردة في هذا المنشور كيفية تفسير وتطبيق مواد النشرة 600، إلى الحد الذي تسمح به أحكام وشروط الاعتماد أو أي تعديل عليه لا يستثنى أو يعدل صراحة تطبيق المادة المعمول بها في النشرة 600.

The credit and amendment application, the issuance of the credit and any amendment thereto

iii) The terms and conditions of a credit and any amendment thereto are independent of the underlying sale or other contract even if the credit or amendment expressly refers to that sale or other contract. When

agreeing the terms of the sale or other contract, the parties thereto should be aware of the ensuing implications for the completion of the credit or amendment application.

iv) Many of the problems that arise at the document examination stage

could be avoided or resolved by the respective parties through careful attention to detail in the credit or amendment application and issuance of the credit or any amendment thereto. The applicant and beneficiary should carefully consider the documents required for presentation, by whom they are to be issued, their data content and the time frame in which they are to be presented.

v) The applicant bears the risk of any ambiguity in its instructions to issue or amend a credit. An issuing bank may, unless the applicant expressly instructs to the contrary, supplement or develop those instructions in a manner necessary or desirable to permit the use of the credit or any amendment thereto. An issuing bank should ensure that any credit or amendment it issues is not ambiguous or conflicting in its terms and conditions.

vi) The applicant and issuing bank should be fully aware of the content of UCP 600 and recognize that articles such as 3, 14, 19, 20, 21, 23, 24, 28 (i), 30 and 31 define terms in a manner that may produce unexpected results. For example, a credit requiring presentation of a bill of lading and containing a prohibition against transshipment will, in most cases, have to exclude UCP 600 sub-article 20 (c) to make the prohibition against transshipment effective.

vii) A credit or any amendment thereto should not require presentation of a document that is to be issued, signed or countersigned by the applicant. If, nevertheless, a credit or amendment is issued including such a requirement, the beneficiary should consider the appropriateness of such a requirement and determine its ability to comply with it, or seek a suitable

طلب الاعتماد والتعديل، وإصدار الاعتماد وأي تعديل عليه

(3) تكون أحكام وشروط الاعتماد وأي تعديل له مستقلة عن عقد البيع أو العقد الآخر الذي يقوم عليه الاعتماد حتى لو أشار الاعتماد أو التعديل صراحة إلى ذلك البيع أو أي عقد آخر. عند الاتفاق على شروط البيع أو عقد آخر ، ينبغي أن يكون الطرفان على علم ببعد الآثار المترتبة على استكمال طلب الاعتماد أو التعديل.

(4) يمكن للأطراف المعنية تجنب أو حل العديد من المشاكل التي تنشأ في مرحلة فحص المستندات من خلال إيلاء اهتمام دقيق بالتفاصيل في طلب فتح الاعتماد أو التعديل وإصداره. يجب على الأمر والمستفيد النظر بعناية في المستندات المطلوبة للتقديم، من هم الذين سيصدروا المستندات، محتوى البيانات والإطار الزمني التي سيتم في ضمنه تقديم المستندات.

(5) يتحمل الأمر خطر أي غموض في تعليماته بإصدار أو تعديل اعتماد. يجوز للمصرف المصدر، ما لم يقدم الأمر تعليمات صريحة على العكس من ذلك، استكمال أو تطوير تلك التعليمات بطريقة ضرورية أو مرغوبة للسماح باستخدام الاعتماد أو أي تعديل عليه. يجب على المصرف المصدر التأكد من أن أي اعتماد أو تعديل يصدره ليس غامضاً أو متعارضاً في أحكامه وشروطه.

(6) يجب أن يكون الأمر والمصرف المصدر على دراية تامة بمحتوى النشرة 600 وأن يدرك أن المواد مثل 3 و 14 و 19 و 20 و 21 و 23 و 24 و 28 (ط) و 30 و 31 تحدد المصطلحات بطريقة قد تنتج نتائج غير متوقعة. على سبيل المثال، الاعتماد الذي يتطلب تقديم بوليصة الشحن ويحتوي على الحظر ضد النقل بتغيير الناقل، في معظم الحالات، يجب أن يستبعد المادة 20 (ج) من النشرة 600 لجعل الحظر المفروض على النقل بتغيير ناقله الفعال.

(7) لا ينبغي أن يشترط الاعتماد أو أي تعديل عليه تقديم مستند صادر، موقع أو موقع بالتقابل من قبل الأمر. إذا ، مع ذلك ، تم إصدار الاعتماد أو التعديل الذي يحتوي على مثل هذا الشرط، يجب على المستفيد أن ينظر في مدى ملاءمة هذا الشرط وتحديد

قدرته على الامتثال بمثل ذلك الشرط أو السعي الى تعديل هذا بما يتلائم معه.

GENERAL PRINCIPLES

المبادئ العامة

Abbreviations

A1) Generally accepted abbreviations, such as, but not limited to, "Int'l" instead of "International", "Co." instead of "Company", "kgs" or "kos" instead of "kilograms" or "kilos", "Ind." instead of "Industry", "Ltd" instead of "Limited", "mfr" instead of "manufacturer" or "mt" instead of "metric tons" may be used in documents in substitution for a word or vice versa. A credit that includes an abbreviation in its text allows a document to show the same abbreviation or any other abbreviation that has the same meaning, or to show the complete spelling of the word or vice versa.

الاختصارات

A1) "الاختصارات المقبولة عموماً، مثل، على سبيل المثال لا الحصر، "Int'l" بدلاً من "International"، "Co." بدلاً من "Company"، "كغ" بدلاً من "كيلو" أو "كيلو غرام"، "Ind" بدلاً من "Industry"، "Ltd" بدلاً من "Limited"، "ذ.م.م" بدلاً من "ذات مسؤولية محدودة"، "mfr" بدلاً من "Manufacturer"، "mt" بدلاً من "metric tons" يمكن استخدامها في المستندات لاستبدال كامل كلمة أو العكس. إن الاعتماد الذي يتضمن اختصاراً في نصه للمستند يسمح بإظهار نفس الاختصار أو أي اختصار آخر له نفس المعنى، أو لإظهار التهجئة الكاملة للكلمة أو العكس."

A2) a. Virgules (i.e., slash marks "/") may result in different meanings and should not be used as a substitute for a word. If, nevertheless, a virgule is used and no context is apparent, this will allow the use of one or more of the options. For example, a condition in a credit stating "Red/Black/Blue" with no further clarification will mean only Red or only Black or only Blue or any combination of them.

A2) أ. قد ينتج عن علامات الترفيم كعلامات القطع ("/") معاني مختلفة ولا ينبغي استخدامها كبديل لكلمة. وإذا استخدمت علامات القطع ولا يبين السياق معنى ذلك، فإن هذا سيسمح باستخدام واحد أو أكثر من الخيارات. على سبيل المثال، فإن الشرط في الاعتماد الذي يذكر "الأحمر / الأسود / الأزرق" مع عدم وجود مزيد من التوضيح يعني الأحمر فقط أو الأسود فقط أو الأزرق فقط أو أي مزيج منهم.

b. *The use of a comma when indicating a range of data in a credit such as ports of loading or discharge or countries of origin, may result in different meanings and should not be used as a substitute for a word. If, nevertheless, a comma is used and no context is apparent, this will allow the use of one or more of the options. For example, when a credit allows partial shipment and indicates the port of loading information as "Hamburg, Rotterdam, Antwerp" with no further clarification, this will mean only Hamburg or only Rotterdam or only Antwerp or any combination of them.*

ب. استخدام الفاصلة عند الإشارة إلى مجموعة من البيانات في الاعتماد مثل موانئ التحميل أو التفريغ أو بلدان المنشأ، قد يؤدي إلى معان مختلفة ولا ينبغي استخدامها كبديل لكلمة. ومع ذلك إذا استخدمت فاصلة وليس هناك سياق واضح يبين المعنى، فإن هذا سيسمح باستخدام واحد أو أكثر من الخيارات. فعلى سبيل المثال، عندما يسمح الاعتماد بشحن جزئي ويشير إلى معلومات ميناء التحميل على أنها "هامبورغ، روتردام، أنتويرب" دون مزيد من التوضيح، فإن ذلك يعني فقط هامبورغ أو روتردام فقط أو أنتويرب فقط أو أي مزيج منها."

Certificates, Certifications, Declarations and Statements

A3) *When a certificate, certification, declaration or statement is required by a credit, it is to be signed.*

A4) *Whether a certificate, certification, declaration or statement needs to be*

dated will depend on the type of certificate, certification, declaration or statement that has been requested, its required wording and the wording that appears within the document. For example, when a credit requires the presentation of a certificate issued by the carrier or its agent stating that the vessel is no more than 25 years old, the certificate may evidence compliance by indicating:

a. the date or year the vessel was built, and such date or year is no more than 25 years prior to the date of shipment or the year in which shipment was effected, in which case a date of issuance is not necessary, or

b. the wording as stated in the credit, in which case a date of issuance is required, thereby certifying that as of that date the vessel was not more than 25 years old.

A5) When a certification, declaration or statement is to appear in a document which is to be signed and dated, it does not require a separate signature or date when the certification, declaration or statement appears to have been given by the same entity that issued and signed the document.

الشهادات والتصديق والإعلان والبيان

A3 "عندما يشترط الاعتماد المستندي تقديم شهادة أو تصديق أو إعلان أو بيان فإن ذلك المستند يجب أن يكون موقعاً".

A4 "إن تحديد ما إذا كانت الشهادة أو التصديق أو الإعلان أو البيان بحاجة إلى تأريخ، يعتمد على نوع الشهادة أو التصديق أو الإعلان أو البيان الذي طُلب، وصياغته المطلوبة، والصياغة التي تظهر في المستند. فعلى سبيل المثال، عندما يشترط الاعتماد تقديم شهادة صادرة عن الناقل أو وكيله تفيد بأن عمر السفينة لا يزيد عن 25 سنة، فإن الشهادة قد تثبت أنها مطابقة وذلك بالإشارة إلى:

أ. تاريخ أو سنة بناء السفينة، ولا يزيد تاريخ أو سنة من هذا القبيل عن 25 سنة قبل

تاريخ الشحن أو السنة التي تم فيها الشحن، وفي هذه الحالة لا يكون تاريخ الإصدار ضرورياً، أو

ب. الصيغة كما هو مذكور في الاعتماد، وفي هذه الحالة يجب بيان تاريخ الإصدار، مما يشهد بأن السفينة لم تكن في ذلك التاريخ أكثر من 25 سنة.

A5) "عندما تظهر شهادة أو إعلان أو بيان في وثيقة يتعين توقيعها وتكون مؤرخة، لا يتطلب ذلك توقيعا منفصلا أو تاريخا يبدو فيه أن الكيان نفسه الذي أصدر المستند ووقع عليه قد قدم التصديق أو الإعلان أو البيان.

Copies of transport documents covered by UCP 600 articles 19-25

A6) a. When a credit requires the presentation of a copy of a transport document covered by UCP 600 articles 19-25, the relevant article is not applicable, as these articles only apply to original transport documents. A copy of a transport document is to be examined only to the extent expressly stated in the credit, otherwise according to UCP 600 sub-article 14 (f).

b. Any data shown on a copy of a transport document, when read in context with the credit, the document itself and international standard banking practice, need not be identical to, but must not conflict with, data in that document, any other stipulated document or the credit.

c. Copies of transport documents covered by UCP 600 articles 19-25 are not subject to the default presentation period of 21 calendar days stated in UCP 600 sub-article 14 (c) or any presentation period stated in the credit, unless the credit explicitly states the basis for determining such presentation period. Otherwise, a presentation may be made at any time, but in any event no later than the expiry date of the credit.

نسخ مستندات النقل المشمولة في المواد 19-25 من النشرة 600

A6. أ. عندما يشترط الاعتماد تقديم نسخة من مستند نقل مشمول بالمواد 19 الى 25 من النشرة 600، لا تنطبق المواد ذات الصلة، لأن هذه المواد لا تنطبق إلا على مستندات النقل الأصلية. ولا تفحص النسخة من مستند النقل إلا، وفق ما هو منصوص عليه صراحة في الاعتماد المستندي، وإلا وفقاً للمادة 14 (و) من النشرة 600.

ب. أي بيانات تظهر على نسخة من مستند النقل، عند قراءتها في سياقها بالاعتماد المستندي والوثيقة نفسها والمعياري الدولي للأصول المصرفية، لا ينبغي أن تكون متماثلة للبيانات الواردة في تلك الوثيقة أو أي وثيقة أخرى منصوص عليها أو الاعتماد، ولكن يجب ألا تتعارض معها.

ج. لا تخضع نسخ مستندات النقل التي تشملها المواد 19 الى 25 من النشرة 600 لفترة التقديم الافتراضية التي تبلغ 21 يوماً تقويمياً المنصوص عليها في المادة 14 (ج) من النشرة 600 أو أي فترة تقديم مذكورة في الاعتماد، ما لم ينص الاعتماد صراحة على أساس تحديد فترة التقديم لهذه النسخ. وبخلاف ذلك فإن التقديم يمكن أن يتم بأي وقت على أن لا يتجاوز بأي حال موعد تاريخ انتهاء صلاحية الاعتماد.

Correction and alteration ("correction")

A7) a. i) Any correction of data in a document issued by the beneficiary, with the exception of drafts (see paragraph B16), need not be authenticated.

ii) When a document issued by the beneficiary has been legalized, visaed, certified, etc., any correction of data is to be authenticated by at least one of the entities that legalized, visaed or certified, etc., the document. Such authentication is to indicate the name of the entity authenticating the correction either by use of a stamp incorporating its name, or by the addition of the name of the authenticating entity accompanied by its

signature or initials.

b. i) Any correction of data in a document, other than in a document issued by the beneficiary, is to appear to have been authenticated by the issuer or an entity acting as agent, proxy or for [or on behalf of] the issuer. Such authentication is to indicate the name of the entity authenticating the correction either by use of a stamp incorporating its name, or by the addition of the name of the authenticating entity accompanied by its signature or initials. In the case of authentication by an agent or proxy, the capacity of acting as agent or proxy for [or on behalf of] the issuer is to be stated.

ii) When a document other than one issued by the beneficiary has been legalized, visaed, certified, etc., any correction of data is, in addition to the requirements of paragraph A7) (b)

(i), to be authenticated by at least one of the entities that legalized, visaed or certified, etc., the document. Such authentication is to indicate the name of the entity authenticating the correction either by use of a stamp incorporating its name, or by the addition of the name of the authenticating entity accompanied by its signature or initials.

c. Any correction of data in a copy document need not be authenticated.

A8) When a document other than one issued by the beneficiary contains more than one correction, either each correction is to be authenticated separately, or one authentication is to indicate that it applies to all the corrections. For example, when a document issued by XXX shows three corrections numbered 1, 2 and 3, one statement such as "Correction numbers 1, 2 and 3 authenticated by XXX" or similar, together with the

signature or initials of XXX, will satisfy the requirement for authentication.

A9) The use of multiple type styles, font sizes or handwriting within the same document does not, by itself, signify a correction.

التصحيح والتغيير ("تصحيح")

A7) 1. أ. أي تصحيح للبيانات في مستند صادر عن المستفيد، باستثناء سند السحب (انظر الفقرة ب16)، لا يحتاج إلى توثيق مصداقية.

2. عندما يكون مستند صادر من المستفيد قد تم تقنينه أو تأشيرته أو التصديق عليه وما إلى ذلك، فإن أي تصحيح للبيانات يجب أن يكون موثقاً من قبل كيان واحد على الأقل من الكيانات التي قامت بإضفاء الشرعية على المستند أو تأشيرته أو التصديق عليه، وما إلى ذلك. ويُشير هذا التوثيق إلى اسم الكيان الذي يصدّق على التصحيح إما باستخدام ختم يتضمن اسمه، أو بإضافة اسم الكيان المصدّق مصحوباً بتوقيعه أو بالأحرف الأولى.

ب. 1. أي تصحيح للبيانات في مستند، باستثناء المستند الصادر عن المستفيد، يجب أن يظهر بأنه قد تم توثيق مصداقيته من قبل المصدر الذي أصدر المستند أو كيان يعمل كوكيل أو وكيل أو نيابة عن المصدر. ويُشير هذا التوثيق إلى اسم الكيان الذي يصدّق على التصحيح إما باستخدام ختم يتضمن اسمه، أو بإضافة اسم الكيان المصدّق مصحوباً بتوقيعه أو بالأحرف الأولى. وفي حالة التوثيق من جانب وكيل أو نيابة عن، ينبغي أن تُذكر صفة الوكيل أو المناب إليه وصلاحيته من المصدر.

2. عندما يكون المستند غير الذي صدر من المستفيد قد تم تقنينه أو التأشير عليه أو تصديق عليه، وما إلى ذلك، فإن أي تصحيح للبيانات يجب، بالإضافة إلى متطلبات الفقرة 7. أ. (ب) (1)، يصادق عليه واحد على الأقل من الكيانات التي قامت بإضفاء الشرعية أو التأشير أو التصديق، وما إلى ذلك، على المستند. ويُشير هذا التوثيق إلى اسم الكيان الذي يصدّق على التصحيح إما باستخدام ختم يتضمن اسمه، أو بإضافة اسم الكيان المصدّق مصحوباً بتوقيعه أو بالأحرف الأولى.

ج. لا يحتاج أي تصحيح للبيانات في نسخة من المستند أن يكون مُصادقاً عليه."

A8) عندما يحتوي مستند آخر غير مستند صادر عن المستفيد على أكثر من تصحيح واحد، إما أن يتم توثيق كل تصحيح بشكل منفصل، أو أن هناك توثيق بمصادقة واحدة تشير إلى أنها تنطبق على جميع التصحيحات. على سبيل المثال، عندما يظهر مستند صادر عن XXX ثلاثة تصحيحات المرقمة 1 و 2 و 3 بيان واحد مثل "أرقام التصحيح 1 و 2 و 3 مصادقة من قبل "XXX أو ما شابه ذلك، جنباً إلى جنب مع التوقيع أو الأحرف الأولى من XXX، سوف تفي بمتطلبات المصادقة.

A9) استخدام أنماط الكتابة المتعددة أو تعدد أحجام الخطوط أو الكتابة اليدوية داخل نفس المستند لا يعني في حد ذاته تصحيح.

